

وزارة التنمية الاجتماعية

الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة

على المجتمع العماني

( دراسة ميدانية )

2014م

د. خالد بن حمد بن سالم الغيلاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

"وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ"

الضحى (5)

## شكر

يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير لمختلف المؤسسات والأفراد الذين ساهموا بتوفير مختلف البيانات والجداول الإحصائية اللازمة للدراسة، وسهلوا مهمة الباحث في الحصول على مختلف المعلومات التي تخدم أهداف الدراسة، والتي ساعدت كذلك في تطبيق أدوات الدراسة، ويخص بالشكر:

- 1-مجلس الدولة.
- 2-مجلس الشورى.
- 3-المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.
- 4-وزارة التنمية الاجتماعية.
- 5-وزارة القوى العاملة.

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
2	شكر وتقدير
3	فهرس المحتويات
6	فهرس الجداول
13	<b>الإطار النظري للدراسة</b>
13	<b>الفصل الأول: مدخل الدراسة</b>
14	مدخل.
15	أولاً: مشكلة الدراسة.
16	ثانياً: أهمية الدراسة.
17	ثالثاً: أهداف الدراسة.
17	رابعاً: تساؤلات الدراسة وفروضها:
17	أ- تساؤلات الدراسة.
17	ب- فروض الدراسة.
18	خامساً: مفاهيم الدراسة.
19	<b>الفصل الثاني: الدراسات السابقة للدراسة</b>
20	أولاً: الدراسات السابقة.
31	ثانياً: التعليق على الدراسات السابقة.
32	<b>الفصل الثالث: الآثار الناتجة من العمالة الوافدة على المجتمع العماني</b>
33	أولاً: التطورات الاقتصادية في سلطنة عمان.

35	ثانياً: العمالة الوافدة في سلطنة عمان.
<b>الصفحة</b>	<b>الموضوع</b>
36	ثالثاً: التطور في أعداد القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص حتى ديسمبر 2013م.
55	رابعاً: زيادة أعداد العمالة الوافدة في سلطنة عمان.
57	خامساً: آثار زيادة العمالة الوافدة على المجتمع العماني.
63	سادساً: جهود سلطنة عمان للحد من العمالة الوافدة.
65	<b>الإطار الميداني للدراسة</b>
65	<b>الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة</b>
66	أولاً: منهج الدراسة.
66	ثانياً: أدوات الدراسة.
67	ثالثاً: مجتمع الدراسة.
68	رابعاً: عينة الدراسة.
68	خامساً: متغيرات الدراسة.
69	سادساً: مجالات الدراسة.
69	سابعاً: الصدق والثبات.
70	ثامناً: صعوبات الدراسة.
70	تاسعاً: أساليب تحليل البيانات.
71	عاشراً: توصيف عينة الدراسة الميدانية وأداتها.
75	<b>الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية</b>
76	أولاً: نتائج الدراسة الميدانية واختبار صحة الفروض.

122	ثانياً: خاتمة الدراسة ومناقشة النتائج.
الصفحة	الموضوع
131	ثالثاً: المقترحات
133	المراجع.
140	الملاحق.

## فهرس الجدول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1)	الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان بالأسعار الجارية (مليون ريال عماني).	34
جدول (2)	التطور في أعداد القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) لعامي 2012م، 2013م.	36
جدول (3)	إجمالي القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص حسب فئة العمل خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	36
جدول (4)	القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص (على رأس العمل) حسب فئة العمل خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	37
جدول (5)	القوى العاملة الوافدة على رأس العمل حسب مستوى المهارة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	38
جدول (6)	القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص في فئة الأعمال التجارية على رأس العمل حسب المحافظات خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	39
جدول (7)	القوى العاملة بالقطاع الخاص في فئة الخدمات التجارية على رأس العمل حسب الأقسام المهنية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	40
جدول (8)	القوى العاملة الوافدة بفئة الأعمال التجارية على رأس العمل حسب القطاعات الاقتصادية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	41
جدول (9)	القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص في فئة الخدمات التجارية على رأس العمل حسب المهنة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	41
جدول (10)	القوى العاملة الوافدة في فئة الخدمات التجارية على رأس العمل حسب الجنسية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	42
جدول (11)	القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص في فئة الأعمال الخاصة على رأس العمل حسب المهنة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	43
جدول (12)	القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص في فئة الخدمات الخاصة على رأس	44

	العمل حسب المحافظات خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	
--	---	--

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (13)	القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص في فئة الأعمال الأخرى على رأس العمل خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	45
جدول (14)	التطور في أعداد المصرح باستقدامهم بمنشآت القطاع الخاص خلال شهر (نوفمبر، ديسمبر) 2012م/2013م.	45
جدول (15)	القوى العاملة الوافدة (فئة الأعمال الخاصة) حسب المهن الأكثر تصريحاً خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	46
جدول (16)	المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	47
جدول (17)	المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال الخاصة حسب الأقسام المهنية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	47
جدول (18)	المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال الخاصة حسب مستوى المهارة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	48
جدول (19)	المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال التجارية حسب القطاعات الاقتصادية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	49
جدول (20)	المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال التجارية حسب مستوى المهارة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	49
جدول (21)	المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال التجارية حسب الأقسام المهنية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	50
جدول (22)	المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال التجارية حسب المهنة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	51
جدول (23)	القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لهم العمل فيها حسب فئة الأعمال خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	51



52	القوى العاملة التاركة لأعمالها المصرح لها العمل فيها حسب القطاع الاقتصادي خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	جدول (24)
----	---	-----------

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
53	القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لها العمل فيها حسب الأقسام المهنية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	جدول (25)
54	القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لهم بالعمل فيها حسب مستوى المهارة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	جدول (26)
54	القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لهم العمل فيها حسب المهنة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.	جدول (27)
55	أعداد العمالة الوافدة مقارنة بأعداد العمانيين بحسب المحافظات في سلطنة عمان.	جدول (28)
57	الوافدون المحكوم عليهم وعدد الجرائم حسب نوع الجريمة.	جدول (29)
61	التحويلات المالية للعمالة الوافدة.	جدول (30)
67	تعداد سكان سلطنة عمان وفقاً لإحصاءات 2013م.	جدول (31)
68	توزيع عينة الجمهور على المحافظات وفقاً لتعداد السكان بسلطنة عمان عام 2010م والزيادة السنوية عليه.	جدول (32)
71	توزيع عينة الجمهور على المحافظات وفقاً لتعداد السكان بسلطنة عمان عام 2010م والزيادة السنوية عليه.	جدول (33)
72	توزيع عينة النخبة.	جدول (34)
76	توزيع أفراد عينة الدراسة من الجمهور حسب النوع.	جدول (35)
77	توزيع أفراد عينة الدراسة من الجمهور حسب العمر.	جدول (36)
78	توزيع أفراد عينة الدراسة من الجمهور حسب المستوى التعليمي.	جدول (37)

78	توزيع أفراد عينة الدراسة من الجمهور حسب الدخل.	جدول (38)
79	توزيع أفراد عينة الدراسة من الجمهور حسب الحالة العملية.	جدول (39)
80	توزيع أفراد عينة الدراسة من النخبة حسب النوع.	جدول (40)

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
80	توزيع أفراد عينة الدراسة من النخبة حسب العمر.	جدول (41)
81	توزيع أفراد عينة الدراسة من النخبة حسب المستوى التعليمي.	جدول (42)
81	توزيع أفراد عينة الدراسة من النخبة حسب الوظيفة.	جدول (43)
82	توزيع أفراد عينة الدراسة من النخبة حسب الدخل.	جدول (44)
83	استجابة عينة الدراسة من الجمهور حول من يوجد لديه عمالة وافدة.	جدول (45)
84	استجابة عينة الدراسة من النخبة حول من يوجد لديه عمالة وافدة.	جدول (46)
84	استجابة عينة الدراسة من الجمهور حول من هم يراعون عادات وتقاليد المجتمع عند اختيارهم للعمالة الخاصة.	جدول (47)
85	استجابة عينة الدراسة من النخبة حول من هم يراعون عادات وتقاليد المجتمع عند اختيارهم للعمالة الخاصة.	جدول (48)
85	استجابة عينة الدراسة من الجمهور حول طبيعة عمل العمالة الوافدة .	جدول (49)
86	استجابة عينة الدراسة من النخبة حول طبيعة عمل العمالة الوافدة .	جدول (50)
86	استجابة عينة الدراسة من الجمهور حول نوع جنسيات العاملة الوافدة.	جدول (51)
87	استجابة عينة الدراسة من النخبة حول نوع جنسيات العاملة الوافدة.	جدول (52)
89	استجابة عينة الدراسة من الجمهور تجاه المحور الأول المتعلق بالحاجة للعمالة الوافدة.	جدول (53)
90	استجابة عينة الدراسة من الجمهور للعبارة رقم (6).	جدول (54)

91	الأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة بحسب عينة الدراسة من النخبة.	جدول (55)
92	رأي عينة الدراسة من النخبة للحد من الأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة.	جدول (56)
93	الأثار الاقتصادية للعمالة الوافدة بحسب عينة الدراسة من النخبة.	جدول (57)

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
94	رأي عينة الدراسة من النخبة للحد من الأثار الاقتصادية للعمالة الوافدة.	جدول (58)
95	ترتيب أفراد عينة الدراسة من النخبة جنسيات العمالة الوافدة الأكثر تأثيراً سلبياً على المجتمع ترتيباً تصاعدياً.	جدول (59)
96	اختيارات أفراد عينة الدراسة من النخبة للجنسية البنجلاديشية.	جدول (60)
97	اختيارات أفراد عينة الدراسة من النخبة للجنسية الأوروبية.	جدول (61)
97	ترتيب أفراد عينة الدراسة من النخبة لجنسيات العمالة الوافدة بحسب أهميتها ترتيباً تصاعدياً.	جدول (62)
98	اختيارات أفراد عينة الدراسة من النخبة للجنسية الهندية.	جدول (63)
98	اختيارات أفراد عينة الدراسة من النخبة للجنسية البنجلاديشية.	جدول (64)
99	ترتيب أفراد عينة الدراسة من النخبة للمهن التي يجب تواجد العمالة الوافدة فيها ترتيباً تصاعدياً.	جدول (65)
100	اختيارات أفراد عينة الدراسة من النخبة لمهنة خدمة المنازل.	جدول (66)
101	اختيارات أفراد عينة الدراسة من النخبة للمهن الكتابية.	جدول (67)
102	استجابة عينة الدراسة من الجمهور للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني.	جدول (68)
104	استجابة عينة الدراسة من الجمهور للعبارة رقم (36).	جدول (69)

105	نتائج تطبيق اختبار "t" على متوسطي درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بالنسبة للنوع.	جدول (70)
106	إحصائية عينة الدراسة من الجمهور بحسب النوع.	جدول (71)

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
106	نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب للعمر.	جدول (72)
106	اختبار (L.S.D) لمعرفة الأثار الاجتماعية لعينة الدراسة من الجمهور بحسب العمر.	جدول (73)
108	نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب المستوى التعليمي.	جدول (74)
108	اختبار شافيه لمعرفة الأثار الاجتماعية لعينة الدراسة من الجمهور بحسب المستوى التعليمي.	جدول (75)
110	نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب للدخل.	جدول (76)
112	نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب الحالة العملية.	جدول (77)
112	اختبار شافيه لمعرفة مستوى الدلالة للأثار الاجتماعية لعينة الدراسة من الجمهور بحسب الحالة العملية.	جدول (78)
113	استجابة عينة الدراسة من الجمهور للأثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني.	جدول (79)

114	استجابة عينة الدراسة من الجمهور للعبارة رقم (54).	جدول (80)
115	نتائج تطبيق اختبار "t" على متوسطي درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بالنسبة للنوع.	جدول (81)
115	إحصائية عينة الدراسة من الجمهور بحسب النوع.	جدول (82)

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
116	نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بالنسبة للعمر.	جدول (83)
116	اختبار شافيه لمعرفة الآثار الاقتصادية لعينة الدراسة من الجمهور بحسب العمر.	جدول (84)
118	نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بالنسبة المستوى التعليمي.	جدول (85)
118	اختبار شافيه لمعرفة الآثار الاقتصادية لعينة الدراسة من الجمهور بحسب المستوى التعليمي.	جدول (86)
119	نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بالنسبة للدخل.	جدول (87)
119	اختبار شافيه لمعرفة الآثار الاقتصادية لعينة الدراسة من الجمهور بحسب الدخل.	جدول (88)
121	نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بالنسبة للحالة العملية.	جدول (89)
121	اختبار شافيه لمعرفة الآثار الاقتصادية لعينة الدراسة من الجمهور بحسب الحالة العملية.	جدول (90)

## الإطار النظري للدراسة

### الفصل الأول: مدخل الدراسة

مدخل.

أولاً: مشكلة الدراسة.

ثانياً: أهمية الدراسة.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة وفروضها:

ت- تساؤلات الدراسة.

ث- فروض الدراسة.

خامساً: مفاهيم الدراسة.

## الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني (دراسة ميدانية)

### مدخل:

يعتبر المجتمع العماني من المجتمعات البكر، التي لا زالت قضاياها المختلفة لم تطرق بالبحث والدراسة، ولا زال هذا المجتمع يتمتع بالمحافظة على الكثير من قيمه وعاداته، التي يستمد منها من الدين الإسلامي الحنيف، ومن القيم العربية الأصيلة، ورغم ذلك فإن العديد من العوامل الخارجية، والدخيلة على المجتمع بدأ أثرها يتضح شيئاً فشيئاً، وبدأت تتطلب من الباحثين طرقها بالبحث والدراسة، للوقوف عليها وتحديد أسبابها، وكيفية علاجها ومواجهتها .

كما أن حداثة المجتمع العماني، وضرورة تنميته و تطويره، وإقامة البنية التحتية التي من شأنها تقديم مختلف الخدمات لأفراده، تجعل من الضروري الاستعانة بالعمالة الوافدة، من أجل تنفيذ مختلف المشاريع التنموية، وتوفير كل لوازم البنية التحتية. هذه العمالة التي أصبح عددها الآن يشكل عبئاً على الدولة، ويمثل قلقاً للحكومة العمانية، و بالتالي فإن الأمر بحاجة إلى القيام بدراسة علمية منهجية، تقوم على معرفة واقع هذه العمالة الوافدة، وأثرها على المجتمع، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة للحد منها، ومن أثارها، بشكل لا يتعارض أو يؤثر على خطط وبرامج التنمية الشاملة التي تسعى مختلف القطاعات لها .

وتأتي هذه الدراسة للوقوف على آثار العمالة الوافدة على المجتمع العماني سواء كانت هذه الآثار أثراً إيجابية تحتاج إلى التعزيز أو سلبية يجب الحد منها والتقليل من أثارها دونما مساس بجوانب التنمية أو إعاقته.

وقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى خمسة فصول بحيث تناول في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة ويشمل: مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، والفروض والتساؤلات التي تقوم عليها الدراسة، كما أشار الباحث في هذا الفصل إلى مفاهيم الدراسة، والفصل الثاني وتناول فيه الباحث الدراسات السابقة والتعليق عليها، أما الفصل الثالث فقد تناول فيه الباحث الآثار الناتجة عن العمالة الوافدة على المجتمع العماني، في حين تناول الباحث في الفصل الرابع الإجراءات المنهجية للدراسة من خلال: المنهج والمجتمع والعينة المحددة من هذا المجتمع، وكذلك تحديد متغيرات الدراسة ومجالاتها والأساليب الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل النتائج لهذه الدراسة.

فيما تناول الفصل الخامس نتائج هذه الدراسة من خلال الأدوات التي تم تطبيقها والعينة التي تم استهدافها، وتحليل البيانات اللازمة، وكذلك المقترحات التي يمكن تطبيقها والأخذ بها.

### أولاً: مشكلة الدراسة:

تعتبر العمالة الوافدة أحد أهم القضايا المجتمعية التي أثارت اهتمام الكثير من الدول، ودول الخليج العربية من أكثر الدول التي تحتاج إلى العمالة الوافدة من جانب، وتعاني من زيادة أعدادها المتنامي بشكل ملفت ومطرود من جانب آخر، وفي سلطنة عمان فإن الزيادة المطردة لهذه العمالة تجعل من الضروري التنبيه لها، ودراسة واقعها، بغية الوصول إلى الحلول المناسبة للحد من أعدادها من ناحية، ومن آثار المتواجد في البلاد من هذه العمالة من ناحية أخرى.

و تشير كثير من الدراسات السابقة كدراسة أحمد المطوع (2003)، ودراسة مجلس الدولة (2006)، ودراسة يونس الأخرمي (2007)، ودراسة محمد المقداد (2007)، ودراسة أحمد الرواحي (2011)، وغيرها من الدراسات إلى أن للعمالة الوافدة أثراً على المجتمعات المستضيفة خاصة تلك التي تكون فيها نسبة هذه العمالة مرتفعة إذا تمت مقارنتها بعدد السكان الأصليين في البلد محل الدراسة، وأن هذه الآثار تتنوع بين الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية وغيرها، ومن خلال نتائج تعداد السكان لسلطنة عمان لعام 2010م، ومقارنته بتعداد السكان لعام 2003م، وما أوضحتها نتائج هذا التعداد من الزيادة المطردة في أعداد العمالة الوافدة بالسلطنة، والتي يقابلها بطبيعة الحال نقص في نسبة عدد السكان العمانيين، حيث بلغ مجموع عدد السكان في تعداد 2003 (2340815) منهم (1781558) عماني بنسبة 76.1%، و (559257) وافد بنسبة 23.9%، أما نتائج تعداد السكان لعام 2010 فقد أكدت زيادة نسبة العمالة الوافدة، حيث بلغ إجمالي عدد السكان



(2773479) منهم (1957336) عمانياً بنسبة 70.6%، و(816143) وافداً بنسبة 29.4%، و بطبيعة الحال فإنه بحسب الزيادة السنوية لنمو السكان، فقد زادت هذه النسبة و تجاوزت 30%<sup>(1)</sup>، وبمراجعة بيانات السكان وفق بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، فقد بلغ عدد السكان خلال عام 2013م (3.855) مليون نسمة، منهم (2.172) مليون نسمة عمانيون بنسبة قدرها (56.3%)، و (1.683) مليون نسمة وافدون بنسبة (43.7%)<sup>(1)</sup>.

هذه الزيادة المشار إليها تجعل هذه العمالة الوافدة تحل محل العمالة الوطنية في الكثير من الوظائف والمهن، الأمر الذي له أيضاً آثاره الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالحصول على الوظائف، وما ينتج عنها من عدم استقرار أسري ومجتمعي، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الناتجة من تحويل كم هائل من الأموال خارج البلاد، هذه الأموال التي لو تم ضخها داخل البلاد لكانت دعامة قوية ومتينة للاقتصاد الوطني، وساهمت في رفع مستوى الدخل، والحد من التضخم .

كذلك فإن ما أشار إليه السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان أثناء لقاءه الكريم بالمشايخ و الأعيان بولاية بهلا بمحافظة الداخلية من ضرورة و أهمية عودة نسبة العمالة الوافدة إلى المعدل المقبول، والذي لا يتجاوز 30% إشارة ودلالة على الزيادة المطردة لهذه الفئة<sup>(2)</sup>.

كما أن الدول الخليجية المجاورة لسلطنة عمان والمتشابهة معها في معظم الظروف من حيث مصادر الدخل والحاجة للعمالة الوافدة، فإن هذه الدول لاسيما المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة تنهت لهذه المسألة وأجرت حولها العديد من الدراسات والبحوث الميدانية.

لذلك فإنه من الضروري القيام بدراسة ميدانية تبحث بمنهجية علمية واضحة في تواجد هذه العمالة بسلطنة عمان، ومن ثم معرفة ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على وجود هذه العمالة؟ وكيفية الحد منها؟

## ثانياً: أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

(1) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي 2014م.  
(1) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي 2014م.  
(2) الخطاب السامي للسلطان قابوس بن سعيد المعظم، أثناء لقاءه بالمواطنين بسبح الشامخات بولاية بهلا بتاريخ 2013/1/27م.

- 1- تحديد الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني .
- 2- اقتراح تصور يساهم في الحد من آثار العمالة الوافدة على المجتمع العماني .
- 3- تزويد المؤسسات المختلفة بنتائج واضحة للآثار الاجتماعية و الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تساهم في الحد من هذه العمالة و آثارها.
- 4- تساعد في قيام المراكز العلمية و الجهات المختلفة بدراسات مماثلة لمعرفة الآثار الأخرى للعمالة الوافدة على المجتمع العماني .

### ثالثاً: أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية :

- 1- تحديد الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني .
- 2- تحديد الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني .
- 3- الوصول إلى برنامج مقترح للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني .

### رابعاً: تساؤلات الدراسة وفروضها:

#### أ- تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي لها و المتمثل في:

ما الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني ؟  
ومنه تنفرع الأسئلة الآتية :

- 1- ما الحاجة إلى العمالة الوافدة في سلطنة عمان؟
- 2- ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب رأي عينة الدراسة من النخبة؟
- 3- ما الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب رأي عينة الدراسة من الجمهور؟
- 4- ما التصور المقترح للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني؟

## ب- فروض الدراسة:

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة فإن الباحث وضع لهذه الدراسة فرضين هما:

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة العملية).
- 2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة العملية).

## خامساً: مفاهيم الدراسة:

يقدم الباحث تعريفات إجرائية لمفاهيم الدراسة كما يلي:

- 1- **الآثار الاجتماعية** : ما يترتب على وجود العمالة الوافدة في سلطنة عمان من آثار على اللغة والدين والهوية الوطنية والولاء والانتماء والقيم والسلوك والعادات والتقاليد لأفراد المجتمع العماني.
- 2- **الآثار الاقتصادية** : ما يترتب على وجود العمالة الوافدة في سلطنة عمان من آثار على الوضع الاقتصادي ونموه وتطوره في المجتمع العماني .
- 3- **العمالة الوافدة** : جميع العاملين من مختلف الجنسيات العاملة في سلطنة عمان من غير الجنسية العمانية سواء كانوا ذكورا أو إناثا، ومن مختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمية.
- 4- **المجتمع العماني** : مجموعة الأفراد الذين يعيشون في سلطنة عمان بحدودها الجغرافية و السياسية المعروفة، ويحملون الجنسية العمانية سواء كانوا ذكورا أو إناثاً.
- 5- **النخبة**: مجموعة الأفراد الذين يقومون بممارسة وظائف هامة في المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو وظيفية أو اقتصادية.

## الإطار النظري للدراسة

### الفصل الثاني: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة.

ثانياً: التعليق على الدراسات السابقة.

## الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تعاني الكثير من الدول من مشكلة العمالة الوافدة إليها، هذه المعاناة التي جاءت نتيجة ظهور العديد من المشكلات كالبطالة والتضخم، وتأثيرات على الهوية والمجتمع، دفعت الكثير من الدول والأفراد إلى القيام بدراسات بحثية تتناول العمالة الوافدة من مختلف الجوانب، وفيما يلي عرض لعدد من الدراسات السابقة في هذا الجانب.

### أولاً: الدراسات السابقة:

#### 1- دراسة Beatriz Goyanes (2001)<sup>(1)</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى التوظيف باعتباره أحد أولويات الاتحاد الأوروبي من خلال تحليل الاستراتيجيات والأهداف على المستويين المحلي والإقليمي في أوروبا، وركزت الدراسة على محاربة البطالة في اسبانيا، و قدمت الدراسة تحليلاً منهجياً للاتحاد الأوروبي في الحد من البطالة، ويتضمن هذا التحليل التدابير التي اتخذتها اللجنة الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي والنتائج التي تحققت في ميدان التوظيف من خلال المفاوضات بين الحكومات ومؤتمرات القمة لرؤساء الدول.

#### 2- دراسة Ergas (2001)<sup>(2)</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مشكلات الباحثين عن العمل في استراليا، وقد كشفت نتائج الدراسة إلى أن أبرز الحاجات إلحاحاً لديهم كانت حاجاتهم إلى المساعدة من الحكومة الاسترالية في خفض الضرائب، تلتها الحاجة إلى تشغيلهم بأجور مرتفعة تلبية مطالب الحياة عندهم.

---

(1) Beatriz Goyanes(2001), Employment as a priority in the European union: analysis of the strategies and objectives at the European, national and regional level to combat unemployment in Spain by dunghill escort, University of Miami

(2) Ergas, h. (2001). Unemployment Needs some work, British Journal of Psychology.

### 3- دراسة Kraimer & Jaworski (2001)<sup>(1)</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مصادر الدعم والأداء للعمالة الوافدة، وكيفية التكيف مع المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة دمج العمالة الوافدة مع المجتمع من خلال تقديم برامج الدعم اللازمة لهم من أجل تحقيق أفضل خدمة ممكنة لهم، وبالتالي ضمان ارتفاع مستوى الإنتاجية، وأكدت الدراسة أن عزل العمالة الوافدة عن المجتمع والتكيف فيه يؤدي إلى نتائج سلبية على الأداء، ويتسبب في ظهور مشكلات مجتمعية مختلفة.

### 4- دراسة Caligiuri & Lazarova (2002)<sup>(2)</sup>:

قدمت هذه الدراسة نموذجاً مقترحاً لبيان تأثير التفاعل الاجتماعي على العمالة الوافدة، وقد ركزت الدراسة على الإناث، وتوصلت إلى أهمية التفاعل الاجتماعي مع العمالة الوافدة خاصة الإناث باعتباره أمراً مهماً في تحقيق الاستقرار النفسي لهذه العمالة الوافدة بما يضمن قيامها بأعمالها، وكذلك عدم إقدام هذه العمالة على القيام بأعمال تؤثر على أمن المجتمع وسلامته.

### 5- دراسة أحمد خليل المطوع (2003)<sup>(3)</sup>:

التي أشارت إلى تفاقم مشكلة البطالة بين مواطني دول الخليج في المستقبل القريب كنتيجة لارتفاع خريجي المدارس الثانوية بزيادة سنوية قدرها 8%، مما يعني ارتفاع معدلات دخول المواطنين لسوق العمل، كما أكدت الدراسة أنه على الرغم من ارتفاع نمو العمالة المواطنة الخليجية، وانخفاض معدلات البطالة فيها إلا أن معدلات الإحلال ما بين العمالة المواطنة وغير المواطنة ما زال ضعيفاً، ولا يرتبط بخطط واضحة وبرامج مدروسة تساعد على ترشيد استقدام العمالة الوافدة وتقليل الاعتماد عليها في المستقبل.

كما أكدت الدراسة عدم وجود توازن بين جنسيات العمالة الوافدة، حيث أن هيمنة جنسيات معينة يشكل وضعا شاذاً، وفي غاية الخطورة خصوصاً في ظل التغيرات الدولية التي تشهدها المنطقة، وقد اهتمت الدراسة بضرورة تحقيق توازن بين جنسيات العمالة بحيث لا تطغى أي جنسية

(1) Maria L. Kraimer & Renata A. Jaworski (2001), Sources of support and Expatriate Performance: The Mediating Role of Expatriate adjustment, Cleveland State University.

(2) Paula Caligiuri & Mila Lazarova (2002). A Model for the influence of Social Interacion and social on female expatriates cross-cultural adjustment, Int. J. of Human Resources Management 13:5 August.

(3) المطوع، أحمد، (2003)، المنظور الاقتصادي للأثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة، دار البشائر للطباعة والنشر، دولة الإمارات العربية المتحدة.

على أخرى، وأخذ نظام الحصص بعين الاعتبار، مع إعطاء العمالة العربية والمسلمة الأولوية كحل مهم وسريع في هذا الجانب الذي يمس هوية المجتمعات الخليجية.

#### 6- دراسة غرفة تجارة وصناعة عمان (2005)<sup>(1)</sup>:

التي أظهرت أن هناك أسباباً لهروب العمالة الوافدة بعضها يعود للكفيل من حيث تدني الأجور وإساءة التعامل، وظروف العمل الشاقة، وبعضها يعود للعامل من حيث عدم الالتزام بضوابط العمل أو بحثه عن مصادر رزق أكثر من حيث العائد المادي، وتعمين العديد من الوظائف، وأوصت الدراسة بضرورة الحد من العمالة الهاربة من خلال تشديد الرقابة والمتابعة المستمرة، وعدم تكليف العامل أعمال شاقة يعجز عن القيام بها، وتوفير الظروف المناسبة له للعيش من حيث المسكن الآمن والمناسب، ودفع مستحقاته بصورة منتظمة ودائمة.

#### 7- دراسة لجنة الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية بمجلس الشورى العماني (2006)<sup>(2)</sup>:

التي أظهرت أن هروب الأيدي العاملة يعود لعدد من الأسباب منها: وجود فرص عمل كثيرة ومتعددة في السوق المحلي للأيدي العاملة الوافدة، وصعوبة الحصول على تصاريح ومأذونيات لجلب الأيدي العاملة الوافدة، إضافة إلى عدم التزام أصحاب الأعمال والكفلاء بالالتزامات القانونية والمالية تجاه هؤلاء العمال، وغياب الوعي لدى الكثير من المواطنين بمخاطر ونتائج تشغيل الأيدي العاملة الهاربة، كما أظهرت الدراسة أثراً مختلفاً لهروب العمالة الوافدة منها: إضعاف خطط التعمين، و استنزاف أموال كثيرة من أرباب العمل، و فقدان خزينة الدولة لمورد مالي، و عدم دقة البيانات، وكذلك الممارسات غير الأخلاقية وارتكاب جرائم ومشكلات أمنية وغير ذلك من الآثار السلبية على المجتمع.

#### 8- دراسة مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية (2006)<sup>(3)</sup>:

التي سعت إلى التعرف على آراء مختلف الجهات حول العمالة الوافدة، وقضية إحلال العمالة المحلية بدلا عنها، وقد أكدت الدراسة على أهمية إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة في

(1) غرفة تجارة وصناعة عمان، (2005)، هروب العمالة الوافدة في قطاع المقاولات، دراسة حالة، دائرة البحوث الاقتصادية.

(2) مجلس الشورى العماني (2006)، هروب الأيدي العاملة الوافدة (أسبابها - آثارها - التوصيات) دراسة ميدانية قامت بها لجنة الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية بمجلس الشورى، سلطنة عمان.

(3) مجموعة باحثين، (2006)، دراسة حول استبدال العمالة الوافدة، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

مختلف القطاعات، كما أكدت على أثر العمالة الوافدة في المنازل على الأسر وحرصها لقيم وعادات يرفضها المجتمع وتتعارض مع قيمه .

### 9- دراسة اللجنة الاجتماعية بمجلس الدولة (2006)<sup>(1)</sup>:

التي تناولت التركيبة السكانية وأكدت على ضرورة تحديث البيانات والإحصاءات المستخدمة في مختلف الوثائق، وأن يكون التعداد العام للسكان والمساكن لعامي 1993م و 2003م، هما المرتكزين الرئيسيين اللذين يقوم عليهما رسم السياسة الوطنية للسكان، وبالتالي تحديث المؤشرات والإسقاطات طبقاً للبيانات والأرقام الواردة في هذين التعدادين، كما أكدت على ضرورة التحديد الدقيق لمعدل الخصوبة اللازم للتنمية المستدامة من خلال عمل دراسات علمية دقيقة للسكان وللأسرة العمانية، بالتعاون مع مراكز البحوث بالسلطنة، وأشارت الدراسة إلى الاهتمام بالتعليم العالي (الجامعي، التقني والفني) وإعطائه الأهمية اللازمة، فوجود عشرات الآلاف من خريجي الثانوية العامة غير قادرين على استكمال دراساتهم الجامعية أو المهنية، مع عدم وجود فرص عمل كافية لهم قد يؤدي إلى آثار سلبية على أمن وسلامة المجتمع والوطن.

### 10- دراسة يونس الأخرمي (2007)<sup>(2)</sup>:

التي تناولت واقع القوى العاملة الوافدة في القطاع الخاص بالسلطنة والآثار السلبية والايجابية لهذه القوى العاملة، وقد أشارت الدراسة إلى عدد من الجوانب الايجابية للقوى العاملة الوافدة مثل: تعويض النقص الفعلي في أعداد العمال المطلوبين لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة، نقل الخبرات والثقافات والمعارف، انخفاض التكلفة الاقتصادية لهذه العمالة وبالتالي انخفاض تكلفة المشاريع التنموية، كما كشفت الدراسة على جوانب سلبية لهذه العمالة الوافدة منها: استنزاف العملة الصعبة وتسريب الناتج المحلي من خلال التحويلات النقدية الكبيرة، و التأثير السلبي على العديد من المصادر الطبيعية خاصة المياه، و المنافسة غير المتكافئة مع القوى العاملة الوطنية سواء من حيث الأجور أو المهارة أو الإنتاجية، و ظهور مشكلة الباحثين عن العمل بشكل سبب قلقل كبيراً للحكومة العمانية، و سيطرة القوى العاملة الوافدة على المناصب القيادية والإشرافية في القطاع الخاص، و نقل العادات والقيم من بلد المنشأ إلى البلد المستقدم مما

(1) مجلس الدولة العماني (1998)، السياسات الوطنية للسكان، دراسة للجنة الاجتماعية بالمجلس.  
(2) الأخرمي، يونس، (2007)، القوى العاملة الوافدة وتأثيرها الايجابي والسلبي في سوق العمل العماني، ورقة عمل مقدمة للمنتدى الإقليمي حول العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: نحو إستراتيجية خليجية موحدة، الدوحة، 17 - 2007/4/19.



أثر سلباً على المواطنين خاصة تلك القيم التي لا تتفق مع الشريعة الإسلامية، و ظهور العديد من حالات التعدي والإجرام، و تزايد مشكلة الهروب للعمالة الوافدة، و ممارسة أعمال تتنافى مع الذوق العام والقيم المجتمعية.

### 11- دراسة وزارة القوى العاملة – ظاهرة هروب العمال الوافدين من الأعمال المصرح لهم بها بالقطاع الخاص (أسبابها – مخاطرها – والحلول المقترحة لمعالجتها) (2007)<sup>(1)</sup>:

أظهرت هذه الدراسة وجود العديد من الأسباب لهروب العمالة الوافدة منها: عدم انتظام الكفيل بدفع أجر العامل الشهري، و عدم وجود عمل حقيقي للعامل لدى الكفيل، و المعاملة غير اللائقة للعامل، وكذلك انتهاء المشاريع المنفذة وبالتالي تسريح العاملين إلى حين وجود أعمال أخرى، و رغبة العامل في زيادة أجره الشهري، ووجود أسباب صحية لدى العامل تدفعه للهروب خوفاً من الترحيل خارج البلاد، وكذلك عدم وعي المجتمع بمخاطر هذه الظاهرة والإقدام على تشغيل العمالة الوافدة الهاربة.

كما أظهرت الدراسة أثراً اجتماعية واقتصادية وأمنية من جراء هروب العمالة الوافدة من هذه الآثار: نشوء بؤر يسكن فيها هؤلاء العمال تمثل خطراً يهدد المجتمع في قيمه وأخلاقه، وزيادة الأعباء المالية التي يتحملها الكفيل جراء هروب العمالة من عنده، وانتشار التجارة المستترة، وكذلك الاتجار بالبشر، وعدم الدقة في الإحصاءات والبيانات بحجم العمالة في البلاد.

### 12- دراسة محمد رفعت المقداد (2007)<sup>(2)</sup>:

التي هدفت إلى تحديد الخصائص الديموغرافية لسكان سلطنة عمان وتحليلها وتطورها خلال فترة الدراسة، وكذلك إلى إبراز حالة حركة السكان الطبيعية، والكشف عن حالة الهجرة وتطورها، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد نمو واضح في حجم السكان، ناجم عن زيادة طبيعية سنوية بلغت 32.8 بالألف، وأن نسبة الجنس بين العمانيين متوازنة وهي 102.2%، فيما تراوحت نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة ما بين 51.6% و 42.4% في حين تراوحت نسبة فئة كبار السن بين 3 و 3.1% من مجموع السكان، و يوجد اختلال في تركيبة القوى العاملة لصالح العمالة الوافدة.

(1) وزارة القوى العاملة (2007)، ظاهرة هروب العمال الوافدين من الأعمال المصرح لهم العمل فيها بالقطاع الخاص (أسبابها – مخاطرها – والحلول المقترحة لمعالجتها) دراسة ميدانية.  
(2) المقداد، محمد رفعت (2007)، النمو الديموغرافي وأثره في السكان في سلطنة عمان ما بين عامي 1993 و 2003، دراسة منشورة في مجلة دمشق، المجلد 23، العدد الثاني.

### 13- دراسة Mazid Al Rawas (2007)<sup>(1)</sup>:

هدفت الدراسة إلى بيان موقف تطبيقات سياسات التعمين، والتحديات التي واجهت الحكومة في تطبيق سياسة التعمين، والحد من العمالة الوافدة باعتبارها أحد معوقات تطبيق سياسة التعمين، وخرجت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بتشجيع الشباب للحصول على مؤهلات علمية أعلى، والتدريب للقوى العاملة الوطنية لتقلد مناصب عليا في القطاع الخاص، والحل محل العمالة الوافدة في ذلك.

### 14- دراسة عبد الله الغيلاني (2008)<sup>(2)</sup>:

التي توصلت إلى أن صانع القرار يجب ألا ينظر إلى قضية خلل التركيبة السكانية من المنظور الاقتصادي وحده، فهي قضية أمن قومي تمس صالح الوطن، وربما أمن السلطة نفسها، ولها تداعيات شديدة الخطر في الحاضر والمستقبل، ومن ثم فمن الضروري أن يعيد العقل السياسي في دول الخليج قراءته لهذه المسألة، وضرورة التكاتف الخليجي في التعامل مع الخلل السكاني الذي وصل إلى حد من الخطورة لا يمكن معه أن تتعامل كل دولة خليجية على حدة مع المشكلة بجهود رسمية أو شعبية بمعزل عن باقي الدول، كما أشارت إلى "التجنيس" كأحد الحلول التي يمكن الأخذ بها في إستراتيجية المواجهة، حيث يؤدي تجنيس العناصر العربية على وجه الخصوص إلى استيعابها واحتوائها في النسيج الاجتماعي لدول الخليج، خاصة أن العنصر العربي في كل الأحوال- أقل خطراً من أي جنسيات أخرى تنتمي إليها العمالة الوافدة - ويضيف: إن استيعاب العنصر النسوي في سوق العمل ربما يساهم في حل مشكلة البطالة الناجمة عن كثافة العمالة الوافدة، مشدداً على ضرورة مراعاة الأحكام الشرعية.

### 15- دراسة صالح أحمد العامري (2008)<sup>(3)</sup>:

كشفت هذه الدراسة أن أعلى نسبة من المواد الصحفية تعتمد على الخبر، وهذا بالطبع عصب الحياة الصحفية كونها تعتمد اعتماداً كلياً على المادة الخبرية، كما أكدت الدراسة قلة المساحة التي تحتلها أخبار العمالة الوافدة في الصحافة الإماراتية، كما بينت الدراسة أن المصادر التي تستقي منها الصحافة الإماراتية في نشر أخبار العمالة الوافدة تعتمد على المصادر الذاتية وأراء الجمهور .

(1) Mazid Al rawas (2007): Omanization of omany private sector: Implementation challenges and solutions  
(2) عبد الله الغيلاني (2008) التركيبة السكانية خلل يهدد الأمن القومي للخليج، ورقة بحثية.  
(3) العامري، صالح أحمد (2008)، التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات - دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

## 16- دراسة اتحاد الغرف الخليجية (2008)<sup>(1)</sup>:

التي أظهرت إلى أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها دول المجلس في الحد من العمالة الوافدة، إلا أن مجلس التعاون مازال يفتقر إلى وجود إستراتيجية شاملة يمكنها أن تحد من تفاقم مشكلة البطالة، وهو الأمر الذي ينسحب على معظم دول المجلس، وقد عرضت الدراسة تجربتين من تجارب دول مجلس التعاون في مجال وضع برامج عمل فاعلة للحد من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الوافدة، وهما تجربتا: مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

## 17- دراسة أمنية بالمملكة العربية السعودية (2008)<sup>(2)</sup>:

أكدت هذه الدراسة الأمنية والمتعلقة بجرائم العمالة الوافدة أن عددا من العمالة الوافدة التي تعمل بالمملكة استغللت الثغرة الكبيرة المتمثلة في عدم وجود نظام البصمة سابقا، وأصبحت ترتكب الجرائم وتسيء معاملة مكفوليها وتبتزهم، كما أكدت الدراسة أن منطقة مكة المكرمة تحتل المرتبة الأولى بين مناطق المملكة من حيث ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم بنسبة 47.4%، تليها الرياض بنسبة 28% في حين جاءت منطقة الجوف في المرتبة الأخيرة كأقل المناطق في ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم.

## 18- دراسة أحمد بن سليمان بن عبيد (2009)<sup>(3)</sup>:

التي توصلت إلى أن الطلب على العمل غير مرن في القطاع الخاص بدول المجلس، ويعكس ذلك ضعفاً في فعالية أدوات سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة المتمثلة في الضرائب على الأجور ورسوم الاستقدام وما شابهها وتختلف درجة معامل مرونة الطلب على العمل في القطاع الخاص بين دول المجلس، ويعكس ذلك اختلافاً بين الدول في درجة تجاوب القطاع الخاص فيها مع سياسة الإحلال المعتمدة على الأدوات المذكورة، ويصل الباحث إلى استنتاج مهم مفاده: أن العمالة الوطنية والعمالة الوافدة عنصران إنتاجيان مكملان لبعضهما بالنسبة للقطاع الخاص.

(1) اتحاد الغرف الخليجية، (2008)، العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي وسياسة مواجهة سلبياتها، دراسة ميدانية.

(2) مجموعة باحثين ، (2008)، دراسة أمنية عن العمالة الوافدة بالمملكة العربية السعودية، بتوجيه من الأمير نايف بن عبد العزيز.

(3) أحمد بن سليمان بن عبيد، (2009)، (محددات التوظيف في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي).

## 19- دراسة ثامر الصباح (2009)<sup>(1)</sup>:

التي أكدت أن "خلل التركيبة السكانية في دول الخليج" و "التفرقة العنصرية بسبب الدين أو الأصل أو الجنس أو اللون" من المخاطر الأساسية التي تواجه الهوية الوطنية في دول الخليج، كما أكدت أن أكثر المخاطر أولوية، "التفرقة العنصرية والطائفية والأفكار القبلية وكرهية الآخر ولها تداعيات سياسية وأمنية واجتماعية وثقافية ودينية من شأنها أن تعرقل عملية تعزيز الهوية الوطنية الخليجية".

## 20- دراسة Olsen & Martins (2009)<sup>(2)</sup>:

سعت هذه الدراسة إلى معرفة آثار العمالة الوافدة على نهج الهوية الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى أن للعمالة الوافدة تأثيرات على نهج الهوية من حيث نقل الكثير من العادات والقيم من بلد المنشأ إلى البلد المستضيف لهذه العمالة، وأنه يجب على المؤسسات المختلفة اتخاذ التدابير اللازمة بتوعية المجتمع بمخاطر هذا التأثير الذي قد يفقد المجتمع جزءاً من هويته الاجتماعية، كما أكدت الدراسة إلى أهمية توعية العمالة الوافدة بعادات وقيم المجتمع والضوابط التي لا بد من الالتزام بها حفاظاً على النسيج الاجتماعي والهوية للمجتمع.

## 21- دراسة ناصر أحمد بن الغيث (2010)<sup>(3)</sup>:

أشارت إلى أن أهم الأدلة على ارتباط خلل التركيبة السكانية بدورة السوق وعوائد النفط هو تراجع نسبة الأجانب في أغلب الدول الخليجية في حقبة الثمانينيات والتسعينيات التي شهدت في معظمها تراجعاً كبيراً في أسعار النفط وعوائده، والذي أدى إلى تراجع كبير في نسب النمو الاقتصادي لدول الخليج، وكذلك البعد السياسي ودوره في الخلل في التركيبة السكانية من خلال السياسات التي اتبعتها مجمل دول الخليج، وتبنيها خططا تنموية بالغة الطموح تفوق الإمكانيات البشرية لها.

<sup>(1)</sup> الصباح، ثامر الصباح، (2009)، التركيبة السكانية، ورقة بحثية قدمها في المؤتمر بمملكة البحرين حول التركيبة السكانية.

<sup>(2)</sup> Jesse E. Olsen & Luis L. Martins (2009). Effects of Expatriate Demographic Characteristics on Adjustment: A Social Identity Approach, Institute of Technology, Atlanta.

<sup>(3)</sup> ناصر أحمد بن الغيث، (2010)، التركيبة السكانية: مشكلة اقتصادية بالمقام الأول، دراسة بحثية غير منشورة.

## 22- دراسة محمد كمال أبو عمشة (2011)<sup>(1)</sup>:

التي هدفت إلى معرفة واقع العمالة الأجنبية في دول الخليج، وأثرها في الحاضر والمستقبل، وقد توصلت الدراسة إلى أن العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون احتلت معظم فرص العمل المتوافرة في مجالات الأعمال المتنوعة، خاصة في فترة الثمانينيات والتسعينيات، و أن ازدياد نسبة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون عندما تتجاوز النسب المدروسة والمناسبة، فإنها ستزيد من الضغط على مختلف الخدمات المتوفرة، إضافة إلى التأثير على الجوانب الاقتصادية، والمجتمعية والأمنية والسياسية في بعض الأحيان، وخصوصاً عند وجود العمالة غير الشرعية.

## 23- دراسة أحمد بن حمد الرواحي (2011)<sup>(2)</sup>:

تناولت الآثار المترتبة من جراء هروب العمالة الوافدة، و توصلت إلى العديد من الآثار المترتبة على هذا الهروب، فمن الآثار الاقتصادية استنزاف أموال أصحاب العمل من خلال تكاليف استقدام العمال دون الاستفادة منهم نتيجة لهروبهم، و تضخم أعداد العمالة الوافدة في البلاد نتيجة الهروب، و منافسة المواطنين في سوق العمل، و الضغط على السلع والخدمات، ومن الآثار الاجتماعية وجود خلل في التوازن النوعي بين الجنسين لأن معظم الهاربين من الذكور وبالتالي ظهور مشكلات اجتماعية وأخلاقية وأمنية، و خلل في التركيبة السكانية، و مصدر قلق للسكان والسبب في ظهور زحام شديد في المساكن والطرق، كما أظهرت الدراسة أثراً سياسياً وصحية وأمنية تؤثر سلباً على المجتمع.

(1) أبو عمشة، محمد كمال (2011)، العمالة الأجنبية في دول الخليج.. الحاضر والمستقبل، بحث منشور عبر موقع أسبار للدراسات والبحوث والإعلام ([www.asbar.com](http://www.asbar.com))، تاريخ الزيارة: 2014/5/20م.

(2) الرواحي، أحمد بن حمد، (2011)، انعكاسات هروب القوى العاملة الوافدة، دراسة مقدمة لدائرة المعلومات والبحوث، مجلس الدولة، سلطنة عمان.

## 24- دراسة لجنة تنمية الموارد البشرية بمجلس الدولة (2011)<sup>(1)</sup>:

التي هدفت إلى الوقوف على واقع التعمين في الوظائف الفنية والاختصاصية والإدارية في القطاع الخاص، وقد توصلت إلى وجود أكثر من (157423) فرصة عمل في التخصصات الفنية والاختصاصية والإدارية تشغلها عمالة وافدة يمكن إحلالها بقوى عاملة وطنية إذا توفر العرض المناسب منها، بالإضافة إلى ما توفره الخطة الخمسية الحالية والخطط التنموية المستقبلية من فرص عمل جديدة، حيث وجدت الدراسة أن العمالة الوافدة تشغل ما نسبته (84.7%) عام 2010م من الوظائف الفنية والاختصاصية والإدارية بالقطاع الخاص في حين تشغل العمالة الوطنية (15.3%) فقط من هذه التخصصات وهذا يؤكد مدى سيطرة العمالة الوافدة على تلك الوظائف.

## 25- دراسة Ching Ko & Li Yang (2011)<sup>(2)</sup>:

التي هدفت إلى معرفة الآثار الثقافية للعمالة الوافدة على المجتمع، وكيفية الحد من هذه الآثار، وتوصلت الدراسة إلى وجود آثار ثقافية للعمالة الوافدة تتطلب مزيداً من التوعية للمجتمع بنتائج هذه الآثار على الهوية الثقافية لأبناء المجتمع وضرورة تكاتف جهود مختلف المؤسسات للحد من هذه الآثار من خلال وضع استراتيجيات وبرامج توعوية بأهمية المحافظة على الهوية الثقافية، وتضمين المناهج الدراسية للطلاب خلال المرحلتين الأولى والثانية كل ما يتعلق بالهوية الثقافية من حيث الأهمية ودورها المجتمعي وكيفية المحافظة عليها.

## 26- دراسة وزارة القوى العاملة العمانية (2013)<sup>(3)</sup>:

التي هدفت إلى التعرف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ترك القوى العاملة الوافدة لأعمالها المصرح لها العمل فيها، وأثر هذه الظاهرة على المجتمع العماني، كما هدفت إلى إيجاد الحلول المناسبة للتقليل من ظاهرة ترك العمل بالنسبة للقوى العاملة الوافدة، و أظهرت نتائج الدراسة إلى أن أبرز الأسباب التي أدت إلى ترك العمالة الوافدة لأعمالها المصرح لها العمل فيها بفئتيها التجارية والخاصة تدني الأجور بنسبة (62.7%) و (29.8%) على التوالي. ويرى

<sup>(1)</sup> مجلس الدولة، (2011)، تعمين الوظائف الفنية والاختصاصات الإدارية بالقطاع الخاص، دراسة للجنة تنمية الموارد البشرية بالمجلس.

<sup>(2)</sup> Hsiu Ching Ko & Mu Li Yang (2011). The effects of cross-cultural training on expatriate assignments, Chang Jung Christian University, Taiwan.

<sup>(3)</sup> دائرة التخطيط والدراسات، وزارة القوى العاملة العمانية، (2013)، القوى العاملة الوافدة التاركة عملها المصرح لها العمل فيها بالقطاع الخاص (أسبابها - مخاطرها - الحلول المقترحة)، دراسة ميدانية غير منشورة.

(71.4%) من العينة المبحوثة لأصحاب الأعمال بفئة الأعمال التجارية وجود جهة تشجعهم لترك العمل وتوفر لهم العمل البديل ويوافقهم بالرأي (81.3%) من أصحاب الأعمال بفئة الخدمات الخاصة بينما يرى ما نسبته (53.8%) من أفراد العينة المبحوثة من أصحاب مكاتب استقدام القوى العاملة الوافدة بأن سوء المعاملة من قبل صاحب العمل والإجهاد وساعات العمل غير المحددة وكبر المسكن وكثرة أفراد الأسرة كان من أبرز الأسباب التي أدت إلى ترك العمل، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن (57.7%) من أفراد العينة المبحوثة بفئة الأعمال التجارية كانوا يعملون بمهنة عمّال بناء تراوحت أجورهم بين (40-80) ريال عماني، وأن ما نسبته (45.8%) من إجمالي أفراد عينة البحث بفئة الأعمال التجارية عملت لدى صاحب العمل لفترة زمنية أقل من شهر واحد فقط، واستحوذت الجنسية الباكستانية على النسبة الأكبر من العينة المبحوثة من القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لها العمل فيها بفئة الأعمال التجارية بنسبة (55.9%)، بينما كانت الجنسية البنغلادشية هي المستحوذة على النسبة الأكبر من ظاهرة ترك العمل بفئة الخدمات الخاصة حيث شكلوا نسبة (61.8%) من الإجمالي.

## 27- دراسة باقر النجار (2013)<sup>(1)</sup>:

التي تناولت قضية هامة وهي قضية الهوية، وتأثير العمالة الوافدة على هذه الهوية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تنامي مجتمع الأجانب من جهة الحجم والدور في مقابل مجتمع المحليين المتجه أكثر فأكثر نحو أن يكون أقلية صغيرة في مجتمعه - على الرغم من أن مجتمع المحليين هو الذي يدير النظام السياسي - سيؤدي إلى اختفاء الهوية ليس فقط في الإطارين الثقافي والاجتماعي، وإنما قد يتطور الأمر إلى مطالبة هؤلاء بحقوق سياسية وثقافية واقتصادية تتساوى مع المواطنين، وهذا الأمر بحسب الدراسة إن تم ، فإن هذه المجتمعات ستكون يوماً امتداداً لمجتمعات المنشأ، خاصة مع نقص استخدام اللغة العربية.

(1) النجار، باقر، (2013)، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج، دراسة منشورة في العدد الثالث من دورية (عمران) إبريل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

## ثانياً: التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة يتضح الآتي:

1- أصبحت قضية العمالة الوافدة من القضايا التي تحظى باهتمام من مختلف القطاعات ذات العلاقة بدول مجلس التعاون الخليجي.

2- رغم الجهود المبذولة في دول الخليج العربي إلا أن العمالة الوافدة لازالت في اطراد ونمو مستمر.

3- تجمع الكثير من الدراسات والبحوث أن للعمالة الوافدة أثراً اقتصادياً واجتماعية وسياسية وأمنية على دول الخليج العربية.

4- تؤكد الدراسات السابقة على ضرورة تضافر الجهود بين دول المجلس المختلفة للحد من آثار العمالة الوافدة.

5- تشير الدراسات إلى أن الزيادة المطردة في عدد العمالة الوافدة يؤثر بشكل مباشر على التركيبة السكانية، ويسبب خللاً كبيراً فيها، و أن هوية السكان المحليين في خطر من تزايد العمالة الوافدة ونقل ثقافات بلد المنشأ.

لذلك فإن هذه الدراسة تمثل أهمية في معرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة، وكذلك تتناول آراء الجمهور العماني والنخبة العمانية في وقت واحد، وهي مهمة أيضاً لأن مجتمع الدراسة يمثل كل محافظات السلطنة، كما أنها ستفتح الباب على مصراعيه للباحثين الراغبين في البحث في هذا الجانب المهم وتناول قضية العمالة الوافدة من جوانب أخرى سواء من حيث الآثار أو المسببات أو التشريعات أو الدور المجتمعي أو التوعية أو غير ذلك من الجوانب التي لازالت لم تطرق بالبحث والدراسة، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في صياغة أسئلة وفروض الدراسة، وتحديد المجتمع والعينة.



## الإطار النظري للدراسة

### الفصل الثالث: الآثار الناتجة من العمالة الوافدة على المجتمع العماني

أولاً: التطورات الاقتصادية في سلطنة عمان.

ثانياً: العمالة الوافدة في سلطنة عمان.

ثالثاً: التطور في أعداد القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص حتى ديسمبر 2013م.

رابعاً: زيادة أعداد العمالة الوافدة في سلطنة عمان.

خامساً: آثار زيادة العمالة الوافدة على المجتمع العماني.

سادساً: جهود سلطنة عمان للحد من العمالة الوافدة.

### الفصل الثالث: الآثار الناتجة من العمالة الوافدة على المجتمع العماني

تتميز سلطنة عمان بموقع جغرافي متميز، حقق لها التقدم في الكثير من المجالات، وأسهم في تنوع التبادل التجاري، منذ عهود ضاربة في القدم، وليست عمان قبلة للعرب فحسب، وإنما الفرس والهنود وغيرهم من الأقوام الذين جاءوا عمان واستوطنوا منهم من سعى إلى ذلك عبر الحروب والمعارك – التي لم تبلغه من عمان شيئاً – ومنهم من سعى عبر التجارة، والعيش بين أهلها وهؤلاء وجدوا من أهل عمان الترحاب والتقدير والحماية.

وما نجده اليوم في عمان من نسيج مجتمعي متحد لهو دلالة واضحة على العلاقة الحميمة التي نشأت بين أفراده منذ قديم الأزل، ولا زالت مستمرة حتى الآن زادت من وحدتها دولة المؤسسات والمساواة التي انتهجها النظام الحاكم في سلطنة عمان.

ومع تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الأمور فيها، ونظراً لوجود النفط والعمل على استخراج واستغلاله الاستغلال الأمثل، فقد بدأت حركة التنمية والبناء فيها تخطو خطوات كبيرة، وتسير بشكل متسارع، الأمر الذي جعلها منطقة جذب للكثير من الأيدي العاملة الوافدة والتي كانت تحتاج إليها مع بدايات عصرها الحديث، هذه الحاجة بدأت تقل مع توجه سلطنة عمان لإحلال العمالة الوطنية محل الوافدة، خاصة في ظل التزايد غير المبرر في أعدادها، وظهور الكثير من المشكلات جراء هذا الوجود للعمالة الوافدة وبالتالي ومن خلال الإطار النظري لهذه الدراسة نسلط الضوء على بعض العناصر الهامة في هذا الجانب.

#### أولاً: التطورات الاقتصادية في سلطنة عمان:

نتيجة للتنوع الاقتصادي الذي انتهجته حكومة سلطنة عمان، وعدم الاعتماد الكلي على النفط كمصدر للدخل القومي، وإنما التوسع في قطاعات أخرى ساهمت في زيادة الناتج المحلي لسلطنة عمان كقطاع الغاز الطبيعي، والزراعة والأسماك، والصناعة، والخدمات وغيرها، فقد ساهم هذا التنوع في زيادة معدلات الدخل.

الجدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان بالأسعار الجارية (مليون ريال عماني)

العام	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي	18738	20275	21514	22548	22745	24065	62569

من خلال الجدول رقم (1) يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان ينمو نمواً مطرداً، هذا النمو إنما جاء نتيجة ارتفاع أسعار النفط من ناحية، وزيادة وتنوع مجالات الاستثمار القومي والإنتاج في السلطنة في قطاعات أخرى غير نفطية من ناحية أخرى وبحسب البيانات الإحصائية للأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013م، فإن الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان قد نما بمعدل بلغ 2.6% مقارنة بالفترة نفسها من العام الذي يسبقه، وقد أشارت جريدة (الزمن) العمانية في عددها الصادر يوم الأحد الموافق 2014/2/16م، إلى أن النمو الاقتصادي البطيء يعود في المقام الأول إلى انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية في عام 2013م مقارنة بعام 2012م، وقطاع النفط الذي ساهم بحوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال 2013م قد تراجع بنسبة طفيفة بلغت 1% على الرغم من زيادة الإنتاج، بمقابل ذلك فقد نمت الأنشطة الأخرى غير النفطية بنسبة 7.8%<sup>(1)</sup>، وتشير البيانات المالية العامة لسلطنة عمان في عام 2013م إلى تحقيق فائض بمبلغ (401) مليون ريال عماني مقارنة مع عجز طفيف بلغ (80.6) مليون ريال عماني عام 2012م<sup>(2)</sup>، وهذا يعود إلى السياسة المالية المتزنة التي تعتمد عليها حكومة سلطنة عمان آخذة في الاعتبار معدلات النمو والإنفاق، وأسعار السوق العالمية، وتأثرها بمختلف الأحداث التي تدور في مختلف أرجاء العالم.

ونتيجة لهذا السعي المتزن من حكومة سلطنة عمان فقد هدفت الموازنة العامة للدولة لعام 2014م إلى دعم ثبات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي ومواصلة تحسين ورفع كفاءة الخدمات الحكومية واستكمال وتحديث البنية الأساسية لمختلف القطاعات، وكذلك الاهتمام بالشباب الباحثين عن العمل من خلال الدعم السخي المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب المبادرات ورواد الأعمال، ولصندوق الرفد - الذي جاء بتوجيهات من السلطان قابوس بن سعيد - سلطان عمان - يمثل أحد أهم المشاريع الطموحة التي تسعى من خلالها سلطنة عمان للحد من أعداد

(1) جريدة الزمن، العدد الصادر يوم الأحد الموافق 2014/2/16م.

(2) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي، 2014م.

الباحثين عن العمل، وتنشيط الحركة التجارية في السوق المحلي، والحد من احتكار المؤسسات الكبرى لمختلف المشاريع التنموية.

كما هدفت الموازنة العامة لسلطنة عمان لعام 2014م إلى زيادة الادخار ورفع كفاءة استخدامه بالإضافة إلى المحافظة على المستويات الآمنة من الدين العام.

ونتيجة لهذه السياسة المتزنة في إعداد الموازنة العامة للدولة فمن المتوقع أن يصل إجمالي إيرادات الدولة خلال العام 2014م إلى (11.7) مليار ريال عماني بزيادة ونمو نسبتهما 4.9% على إجمالي الإيرادات المقدره لعام 2013م و البالغة (11.2) مليار ريال عماني.

وبحسب الإحصاءات التي يصدرها المركز الوطني للإحصاء والمعلومات فإن الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام الحالي 2014م قد تبلغ (7.725.9) ومتوسط إنتاج النفط خلال يونيو من العام 2014م بلغ (956.8)، الأمر الذي يؤكد وفقاً لهذه الأرقام أن الإيرادات المتوقعة ومقدار النمو المتوقع سيتحقق مع نهاية الموازنة العامة بنهاية العام 2014م<sup>(1)</sup>.

وبطبيعة الحال فإن هذا النمو الذي يصاحبه تنفيذ الكثير من المشاريع المختلفة في البنية التحتية تشمل جميع المجالات والقطاعات وفق الخطط الخمسية التي تعتمدها السلطنة في تحقيق النمو والازدهار، وتنفيذ مشاريع التطور والرقي، تحتاج إلى أيدي عاملة يمكن من خلالها تنفيذ المشاريع وفق الخطط المرسومة وبجودة تتناسب مع الأهداف المرجوة من هذه المشاريع والبرامج.

لذلك فإن هذا الأمر أدى إلى نمو سريع في أعداد العمالة لاسيما العمالة الوافدة التي يعتمد عليها في مختلف المؤسسات الخاصة، والتي تفضل هذه العمالة لرخصتها من جانب خاصة في إطار مبدأ الربح والخسارة، وتوفرها وقدرتها على العمل في المشاريع الإنشائية من جانب آخر.

### ثانياً: العمالة الوافدة في سلطنة عمان:

يطلق مصطلح العمالة الوافدة على العمال الذين يأتون من خارج الحدود لأي دولة للعمل في شتى ميادين العمل سواء كانت هجرة شرعية أو غير شرعية، للبحث عن مستوى معيشي أفضل وللجوء إلى الأمان، والعمالة الوافدة لا تقتصر على جنس واحد بل على جنسين هم الذكور والإناث على حد سواء، وسواء كانوا يرتبطون بعقود وكفلاء أو دون ذلك لمزاولة عمل ما.

و هناك الكثير من العوامل التي أدت إلى استجلاب وقدم العمالة الوافدة من الدول الأخرى للعمل في منطقة الخليج وخصوصاً في سلطنة عمان، وتتركز معظم العمالة الوافدة خصوصاً

(1) الإحصاءات الشهرية للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات (شهر يونيو 2014م).

الأسبوية منها في قطاعات الخدمات، ومنها قطاع المقاولات والبناء والتشييد والزراعة وأعمال النظافة وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والنقل والصيد والأمن والحراسة لدى منشآت القطاع الخاص، وتتصف هذه العمالة بعدة خصائص تجعلها مقبولة لدى عدد كبير من أصحاب الأعمال وشركات ومؤسسات القطاع الخاص، كتندي المستوى التعليمي والثقافي وبالتالي لا تتطلب هذه العمالة أجوراً مرتفعة، وتقبل العمل في مختلف الظروف والأحوال، إضافة إلى ذلك فإن بعض الأعمال لاسيما في مجال البناء والتشييد جميع العاملين فيها هم الوافدون خاصة فيما يتعلق بالأعمال الميدانية.

### ثالثاً: التطور في أعداد القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص حتى ديسمبر 2013م:

الجدول رقم (2)

التطور في أعداد القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) لعامي 2012م، 2013م

الشهر/ العام	2012م	2013م	نسبة التغير السنوي (%)
ديسمبر	1480199	1598366	↑ 8.0
نوفمبر	1460645	1587260	↑ 8.7

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2012م، 2013م – وزارة القوى العاملة.

يتضح من الجدول رقم (2) زيادة مطردة في أعداد القوى العاملة الوافدة في القطاع الخاص حيث بلغت نسبة التغير السنوي في شهر ديسمبر من العام 2013م (8%) بالزيادة مقارنة بأعداد القوى العاملة الوافدة في نفس الشهر من العام 2012م.

الجدول رقم (3)

إجمالي القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص حسب فئة العمل خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

فئة الأعمال	نوفمبر 2013م	ديسمبر 2013م	مقدار التغير
الأعمال التجارية	1328743	1338132	↑ 0.7
الأعمال الخاصة	256694	258428	↑ 0.7
الأعمال الأخرى	1823	1806	↓ 0.9-
الإجمالي	1587260	1598366	↑ 0.7

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

تشير البيانات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (3)، إلى أن أعداد القوى العاملة الوافدة ازدادت في منشآت القطاع الخاص ضمن مختلف الأنشطة الاقتصادية بفئة الأعمال التجارية وفئة الأعمال الخاصة والأعمال الأخرى من (1587260) عاملاً وعاملة في شهر نوفمبر 2013م إلى (1598366) عاملاً وعاملة في شهر ديسمبر 2013م منهم: (1338132) عاملاً وعاملة بفئة الأعمال التجارية بنسبة (83.7%)، و (258428) عاملاً وعاملة بفئة الأعمال الخاصة بنسبة (16.2%)، و (1806) عاملاً وعاملة بفئة الأعمال الأخرى بنسبة (0.1%).

• توزيع القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص (على رأس العمل) حسب فئة الأعمال حتى ديسمبر 2013م:

الجدول رقم (4)

توزيع القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص (على رأس العمل) حسب فئة العمل خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

فئة الأعمال	نوفمبر 2013م	ديسمبر 2013م	مقدار التغير
الأعمال التجارية	129803	1307187	0.6 ↑
الأعمال الخاصة	241360	242604	0.6 ↑
الأعمال الأخرى	1800	1794	0.9- ↓
الإجمالي	1542074	1551885	0.6 ↑

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (4) حصول زيادة في أعداد القوى العاملة الوافدة (على رأس العمل) بالقطاع الخاص لشهر ديسمبر 2013م بالمقارنة مع شهر نوفمبر 2013م بمقدار (9811) عاملاً وعاملة على النحو الآتي: (8284) عاملاً وعاملة في فئة الأعمال التجارية، و (1544) عاملاً وعاملة في فئة الأعمال الخاصة، و (-17) عاملاً وعاملة في فئة الأعمال الأخرى.

وفيما يلي القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص التي لازالت على رأس العمل بحسب فئات الأعمال الآتية:

## أ- فئة الأعمال التجارية (على رأس العمل):

وتنقسم هذه الفئة إلى أقسام عدة وفقاً لمستوى المهارة، والمحافظات، والأقسام المهنية، والقطاعات الاقتصادية، والمهنة، والجنسية:

### 1- حسب مستوى المهارة:

الجدول رقم (5)

توزيع القوى العاملة الوافدة على رأس العمل حسب مستوى المهارة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	مستوى المهارة
↑	0.5	115855	115290	الاختصاصيون
↑	0.4	62333	62076	الفنيون
↑	0.7	332951	330758	العامل المهني
↑	0.8	367597	364569	العامل الماهر
↑	0.5	428451	426210	العامل محدود المهارات
↑	0.6	1307187	1298903	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (5) بأن توزيع القوى العاملة الوافدة (على رأس العمل)

بالقطاع الخاص خلال شهر ديسمبر 2013م وفقاً لمستويات المهارة جاءت كالاتي: العمال محدودي

المهارات بنسبة (33.8%)، و العمال المهرة بنسبة (28%)، و المهنيون بنسبة (25.5%)، و

الاختصاصيون بنسبة (8.9%)، و الفنيون بنسبة (4.8%).

ويتضح أن فئتي الاختصاصيون والفنيون يمكن أن تحل العمالة الوطنية فيها محل العمالة الوافدة إذا أعطيت الفرصة الكاملة، وتم تأهيلها تأهيلاً مناسباً، وإعدادها علمياً ومهنياً وبالتالي توفير عدد (115855) وظيفة (الاختصاصيون)، و (62333) من وظيفة (الفنيون).

## 2- حسب المحافظات:

### الجدول رقم (6)

توزيع القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص في فئة الأعمال التجارية على رأس العمل حسب المحافظات خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

المحافظات	نوفمبر 2013م	ديسمبر 2013م	نسبة التغير %
مسقط	608978	612081	0.5 ↑
شمال الباطنة	168344	169384	0.6 ↑
ظفار	168201	168921	0.4 ↑
الداخلية	65492	66192	1.1 ↑
جنوب الشرقية	66137	66602	0.7 ↑
جنوب الباطنة	63974	65089	1.7 ↑
شمال الشرقية	63735	64287	0.9 ↑
البريمي	39208	39355	0.4 ↑
الظاهرة	0943	31119	0.6 ↑
الوسطى	13498	13569	0.5 ↑
مسندم	10393	10588	1.9 ↑
المجموع	1298903	1307187	0.6 ↑

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

شهدت أعداد القوى العاملة الوافدة بفئة الأعمال التجارية (على رأس العمل) ارتفاعاً في جميع المحافظات خلال شهر ديسمبر 2013م وجاء توزيعهم بين المحافظات كالآتي: (46.8%) يعملون في محافظة مسقط، و (18%) في محافظتي شمال وجنوب الباطنة، و (12.9%) في



محافظة ظفار، و (10%) في محافظتي جنوب وشمال الشرقية، و (5.1%) في محافظة الداخلية، و (7.2%) في باقي المحافظات.

بحيث احتلت محافظة مسقط المرتبة الأولى في الزيادة بالنسبة للعمالة الوافدة تلتها محافظتي شمال وجنوب الباطنة.

### 3- حسب الأقسام المهنية:

الجدول رقم (7)

توزيع القوى العاملة بالقطاع الخاص في فئة الخدمات التجارية على رأس العمل حسب الأقسام المهنية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	الأقسام المهنية
↑	4.9	42824	40840	مديرو الإدارة العامة والأعمال والمستثمرون العاملون
↓	1.2-	73031	73931	الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية
↓	0.3-	62333	62505	الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية
↑	0.9-	2279	2300	المهن الكتابية
↑	4.4	70591	67648	مهن البيع
↓	1.2-	178735	180844	مهن الخدمات
↓	1.2-	10066	10187	مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد
↑	2.6	95856	93449	مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية
↑	0.6	771472	767199	المهن الهندسية الأساسية المساعدة
↑	0.6	1307187	1298903	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7) إلى أن توزيع القوى العاملة الوافدة (على رأس العمل) بفترة الأعمال التجارية في القطاع الخاص لشهر ديسمبر 2013م حسب الأقسام المهنية جاءت على النحو الآتي: (59.0%) يعملون في المهن الهندسية الأساسية المساعدة، و (13.7%) في مهن الخدمات، و (10.4%) في المهن الاختصاصية والفنية بالمواضيع العلمية والفنية والإنسانية، و (7.3%) في مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية، و (5.4%) في مهن البيع، و (4.2%) في باقي الأقسام المهنية وتشمل المهن الكتابية ومهن الزراعة والمهن الإدارية.

#### 4- القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم (8)

توزيع القوى العاملة الوافدة بفترة الأعمال التجارية على رأس العمل حسب القطاعات الاقتصادية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	القطاعات الاقتصادية
↑	0.5	671163	667833	الإتشاءات
↑	0.3	182128	181566	الصناعات التحويلية
↑	0.7	182817	181491	تجارة الجملة والتجزئة
↑	0.7	89376	88715	الفنادق والمطاعم
↑	1.3	181703	179298	بقية القطاعات
↑	0.6	1307187	1298903	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (8) إلى أن ما نسبته (86%) من القوى العاملة الوافدة (على رأس العمل) بالقطاع الخاص حتى نهاية ديسمبر 2013م مازال عملها يتركز في أربعة قطاعات اقتصادية رئيسية وهي: الإنشاءات بنسبة (51.3%)، و قطاعي الصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بنسبة (27.9%)، و قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة (6.8%)، ويعمل ما نسبته (14%) في باقي القطاعات الاقتصادية.

#### 5- حسب المهنة:

الجدول رقم (9)

توزيع القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص في فئة الخدمات التجارية على رأس العمل حسب المهنة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	المهنة
↑	0.5	105253	104781	بناء طوب
↑	0.7	72729	72231	بناء عام
↑	0.5	59378	59090	حداد تسليح
↑	0.5	43679	43450	دهان مباني
نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	المهنة
↑	0.4	36823	36689	كهرباني تمديدات منزلية
↑	0.7	989325	982662	بقية المهن
↑	0.6	1307187	1298903	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

تشير البيانات في الجدول رقم (9) إلى أن ما نسبته: (8.1%) منهم يعملون في مهنة بناء طوب، و (5.6%) في مهنة بناء عام، و (4.5%) في مهنة حداد تسليح، ويتوزع ما نسبته (81.8%) على مهن دهان ونجار مباني ومهن أخرى، وهي نفس المهن التي استحوذت على أعلى عدد من القوى العاملة الوافدة خلال الشهر الماضي.

## 6- حسب الجنسية:

### الجدول رقم (10)

توزيع القوى العاملة الوافدة في فئة الخدمات التجارية على رأس العمل حسب الجنسية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	الجنسية
↑	0.2	593156	591940	هندي
↑	0.7	225461	223834	باكستاني
↑	1.4	399413	394067	بنغلاديشي
↑	0.2	15771	15733	مصري

↑	0.6	14248	14162	فلبيني
↑	0.2	9232	9209	نيبالي
↑	0.5	6231	6203	سريلانكي
↓	0.2-	43675	43755	جنسيات أخرى
↑	0.6	1307187	1298903	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

توزيع القوى العاملة الوافدة بفئة الأعمال التجارية (على رأس العمل) لشهر ديسمبر 2013م حسب الجنسية يشير إلى أن: (45.4%) منهم الجنسية الهندية، و (30.6%) من الجنسية البنغلاديشية، و (17.2%) من الجنسية الباكستانية.

وتستحوذ هذه الجنسيات الثلاث مجتمعة على نسبة مقدارها (93.2%) من العدد الإجمالي للقوى العاملة الوافدة (على رأس العمل) بفئة الأعمال التجارية في حين يتوزع العدد الباقي منهم والبالغة نسبتهم (6.8%) على مختلف الجنسيات الأخرى.

#### ب- فئة الخدمات الخاصة (على رأس العمل):

وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين وفقاً للمهنة، والمحافظات:

#### 1- حسب المهنة:

الجدول رقم (11)

توزيع القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص في فئة الأعمال الخاصة على رأس العمل حسب المهنة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	المهنة
↑	0.7	148602	147619	عامل منزل
↓	65.7-	445	1299	مربية أطفال
↑	0.3	59478	59295	عامل زراعي
↑	1.1	9630	9522	سائق سيارة خصوصي

↑	4.8	24749	23625	مهن أخرى
↑	0.6	242904	241360	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

استحوذت مهنة عامل منزل على نسبة (61.2%) من إجمالي القوى العاملة الوافدة بفئة الأعمال الخاصة خلال شهر ديسمبر 2013م، تليها مهنة عامل زراعي بنسبة (24.5%) من الإجمالي، ويتوزع ما نسبته (14.3) على باقي المهن.

## 2- حسب المحافظات:

الجدول رقم (12)

توزيع القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص في فئة الخدمات الخاصة على رأس العمل حسب المحافظات خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	المحافظات
↑	0.5	65490	65155	مسقط
↑	0.3	43180	43070	شمال الباطنة
↑	0.5	24140	24018	ظفار
↑	6.8	21116	19770	جنوب الشرقية
↓	2.9-	20381	20999	الداخلية
↑	0.6	19897	19771	جنوب الباطنة
↑	1.0	18336	18158	شمال الشرقية
↑	0.9	13383	13259	الظاهرة

↑	1.5	9813	9665	البريمي
↑	1.3	4867	4803	الوسطى
↑	0.4	2301	2292	مسندم
↑	0.6	242904	241360	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

شهدت أعداد القوى العاملة الوافدة (فئة أعمال الخدمات الخاصة) في جميع المحافظات ارتفاعاً طفيفاً خلال شهر ديسمبر 2013م مقارنة بالشهر السابق وجاء توزيعهم بين المحافظات كالتالي: (27%) يعملون في محافظة مسقط، و (17.8%) في محافظة شمال الباطنة، و (9.9%) في محافظة ظفار، و (8.7%) في محافظة جنوب الشرقية، و (36.6%) يعملون في باقي المحافظات.

### ج- فئة الأعمال الأخرى (على رأس العمل):

ويقصد بها غير الأعمال التجارية والخاصة، أو تلك التي لم يتم تصنيفها.

الجدول رقم (13)

القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص في فئة الأعمال الأخرى على رأس العمل خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

مقدار التغيير	ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	فئة الأعمال الأخرى
↓ 17-	1794	1811	الأعمال الأخرى

المصدر: وزارة القوى العاملة.

انخفضت أعداد القوى العاملة الوافدة (فئة الأعمال الأخرى) خلال شهر ديسمبر 2013م بنسبة (0.9%) مقارنة بالشهر السابق حيث بلغ عددهم (1794) عاملاً وعاملة.

### • القوى العاملة الوافدة المصرح باستقدامهم حسب فئة الأعمال خلال شهر ديسمبر 2013م:

الجدول رقم (14)

التطور في أعداد المصرح باستقدامهم بمنشآت القطاع الخاص خلال شهر (نوفمبر، ديسمبر) 2012م/2013م

الشهر/العام	2012م	2013م	نسبة التغير السنوي
ديسمبر	4415	38204	↓ 13.5
نوفمبر	36755	28393	↓ 22.8
نسبة التغير الشهري (%)	↑20.1	↑ 34.6	--

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

شهد إجمالي المصرح باستقدامهم ارتفاعاً بمقدار (9811) تصريحاً خلال شهر ديسمبر 2013م، حيث ارتفع عددهم إلى (38204) عاملاً وعاملة ونسبة (34.6%) من الإجمالي مقارنة بشهر نوفمبر 2013م، بينما انخفض عن مستواه خلال الشهر نفسه من العام السابق بنحو (13.5%) من الإجمالي.

كما جاء توزيع المصرح باستقدامهم من القوى العاملة الوافدة في القطاع الخاص حسب فئة الأعمال لشهر ديسمبر 2013م على النحو الآتي:

1- (30040) عاملاً وعاملة في فئة الأعمال التجارية وارتفعت نسبتهم بمقدار (42.0%) مقارنة بشهر نوفمبر من نفس العام.

2- (8124) عاملاً وعاملة في فئة الأعمال الخاصة وارتفعت نسبتهم بمقدار (12.8%) مقارنة بالشهر السابق.

3- (40) عاملاً وعاملة في الأعمال الأخرى.

وفيما يلي تقسيم للفئات المصرح باستقدامها:

#### أ- فئة الأعمال الخاصة:

وتنقسم هذه الفئة إلى عدة أقسام بحسب المهن الأكثر تصريحاً، والقطاعات الاقتصادية، والأقسام المهنية، ومستوى المهارة:

#### 1- حسب المهن الأكثر تصريحاً:

الجدول رقم (15)

القوى العاملة الوافدة (فئة الأعمال الخاصة) حسب المهن الأكثر تصريحاً خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013	نوفمبر 2013م	المهن
↑	16.1	6340	5489	عامل منزل
↑	6.2	745	796	عامل زراعي
↓	0.8-	909	916	مهن أخرى
↑	12.8	8124	7201	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

استحوذت مهن عامل منزل وعامل زراعي على الغالبية العظمى من أعداد المصرح باستقدامهم في الأعمال الخاصة خلال شهر ديسمبر 2013م بنسبة (88.8%) كما هو موضح في الجدول رقم (16) وتوزع ما نسبته (11.2) على باقي المهن.

## 2- حسب القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم (16)

المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	القطاعات الاقتصادية
↑	15.5	6670	5774	الأسر الخاصة التي تعين أفراد
↑	0.1	1336	1334	الزراعة والصيد والحراة
↑	18.6	102	86	صيد الأسماك
↑	128.6	16	7	أنشطة الخدمة المجتمعية والشخصية
↑	12.8	8124	7201	المجموع

المصدر: التقرير لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

من الجدول رقم (16) يتضح أن قطاع الأسر الخاصة التي تعين أفراداً يستحوذ على ما نسبته (82.1%) من أعداد المصرح باستقدامهم خلال شهر ديسمبر 2013م، يليه في الأهمية النسبية



قطاع الزراعة والصيد والحراجه بنسبة (16.4%) من الإجمالي، ثم صيد الأسماك بنسبة (1.3%) من الإجمالي حيث سجلت القطاعات الثلاثة السابقة ارتفاعاً خلال شهر ديسمبر 2013م مقارنة بالشهر السابق.

### 3- حسب الأقسام المهنية:

الجدول رقم (17)

المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال الخاصة حسب الأقسام المهنية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	الأقسام المهنية
↑	16.1	6383	5500	مهن الخدمات
↑	1.3	1424	1406	مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد
↑	6.1	277	261	المهن الهندسية الأساسية المساعدة
↑	17.6	40	34	بقية الأقسام المهنية
↑	12.8	8124	7201	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

مازالت أعداد المصرح باستقدامهم للعمل في منشآت القطاع الخاص تتركز في مهن الخدمات ومهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد خلال شهر ديسمبر 2013م بنسبة (96.1%) من الإجمالي.

### 4- حسب مستوى المهارة:

الجدول رقم (18)

المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال الخاصة حسب مستوى المهارة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	مستوى المهارة
↓	100.0-	0	1	الاختصاصيون
↑	21.2	40	33	الفنيون
↑	47.7	65	44	العامل المهني

↓	23.7-	39	38	العامل الماهر
↑	12.8	7990	7085	العامل محدود المهارات
↑	12.8	8124	7201	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

تشير البيانات الإحصائية إلى أن الغالبية العظمى من المصرح باستخدامهم في فئة الأعمال الخاصة حسب مستوى المهارة خلال شهر ديسمبر 2013م هم في مستوى العامل محدود المهارات بنسبة (98.4%) من الإجمالي بينما لم تشكل بقية المستويات سوى ما نسبته (1.6%) من الإجمالي حيث شهدت معظم المستويات ارتفاعاً بنسبة متفاوتة.

#### ب- فئة الأعمال التجارية:

وتنقسم إلى عدة أقسام بحسب القطاع الاقتصادي، ومستوى المهارة، والأقسام المهنية، والمهنة:

#### 1- حسب القطاع الاقتصادي:

#### الجدول رقم (19)

المصرح باستخدامهم في فئة الأعمال التجارية حسب القطاعات الاقتصادية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	القطاعات الاقتصادية
↑	45.4	13560	9325	الإتشاءات
↑	23.4	4310	3494	تجارة الجملة والتجزئة
↑	34.8	3907	2898	الصناعات التحويلية
↑	52.0	8263	5435	بقية القطاعات
↑	42.0	30040	21152	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

احتفظ قطاع الإنشاءات بالمرتبة الأولى بين القطاعات الأكثر استفاداً للقوى العاملة بنسبة (45.1%) من الإجمالي، بينما شكلت قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والصناعات التحويلية ما نسبته (14.3%)، (13%) على التوالي من الإجمالي.

## 2- حسب مستوى المهارة:

الجدول رقم (20)

المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال التجارية حسب مستوى المهارة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	مستوى المهارة
↓	1.9-	1491	1520	الاختصاصيون
↑	18.1	770	652	الفنيون
↑	100.4	9563	4773	العامل المهني
↑	26.8	8014	6318	العامل الماهر
↑	29.3	10202	7889	العامل محدود المهارات
↑	42.0	30040	21152	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

شكل مستوى العامل محدود المهارات ما يزيد عن ثلث المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال التجارية خلال شهر ديسمبر 2013م بنسبة (34.0%) حيث بلغ عددهم (10202) عاملاً وعاملة، بينما سجل الفنيون أدنى مستوى في أعداد المصرح باستقدامهم خلال نفس الشهر حيث شكلوا ما نسبته (2.6%) من الإجمالي بمستواه في الشهر السابق.

## 3- حسب الأقسام المهنية:

الجدول رقم (21)

المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال التجارية حسب الأقسام المهنية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	الأقسام المهنية
↑	25.7	416	331	مديرو الإدارة العامة والأعمال

والمستثمرون العاملون				
↓	9.6-	1075	1189	الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية
↑	18.1	770	652	الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية
↓	18.8-	13	16	المهن الكتابية
↑	30.2	1665	1279	مهن البيع
↑	56.7	5878	3750	مهن الخدمات
↓	0.8-	117	118	مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد
↑	36.1	2137	1570	مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية
↑	46.7	17969	12247	المهن الهندسية الأساسية المساعدة
↑	42.0	30040	21152	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

شكلت المهن الأساسية المساعدة ومهن الخدمات ما نسبته (79.4%) من إجمالي المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال التجارية، ويتوزع ما نسبته (20.6%) من الإجمالي على باقي الأقسام المهنية.

#### 4- حسب المهنة:

الجدول رقم (22)

المصرح باستقدامهم في فئة الأعمال التجارية حسب المهنة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	المهنة
↓	2.7-	1630	1648	بناء طوب
↑	303.6	3975	985	بناء عام

↑	13.6	1109	976	حداد تسليح
↑	33.1	23353	17543	بقية المهن
↑	42.0	30040	21152	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

احتفظت مهنة بناء عام بالمرتبة الأولى بين المهن الأكثر تصريحا حتى نهاية ديسمبر 2013م بنسبة (13.2%) من الإجمالي تليها مهنة بناء طوب بنسبة (5.3%) ثم حداد تسليح بنسبة (3.7%) من إجمالي المصرح باستقدامهم.

## • القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لهم العمل فيها خلال شهر ديسمبر 2013م:

### 1- حسب فئة العمال:

الجدول رقم (23)

القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لهم العمل فيها حسب فئة العمال خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

فئة العمال	نوفمبر 2013م	ديسمبر 2013م	نسبة التغير (%)
الأعمال التجارية	1221	1702	39.4
الأعمال الخاصة	456	559	22.6
أعمال أخرى	0	0	--
المجموع	1677	2261	34.8

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

شهد إجمالي القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لها العمل فيها خلال شهر ديسمبر 2013م ارتفاعاً بنسبة (34.8%) مقارنة بمستواه خلال شهر نوفمبر 2013م حيث بلغ عددهم (2261) عاملاً وعاملة منهم (75.3%) في فئة الأعمال التجارية و (24.7%) في فئة الأعمال الخاصة.

### 2- القطاع الاقتصادي:

الجدول رقم (24)

القوى العاملة التاركة لأعمالها المصرح لها العمل فيها حسب القطاع الاقتصادي خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	القطاعات الاقتصادية
↑	42.2	1054	741	الإتشاءات
↑	22.0	299	245	الزراعة والصيد والحراجة
↑	31.9	306	232	الصناعات التحويلية
↑	41.5	133	94	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح مركبات
↑	28.5	469	365	بقية القطاعات
↑	34.8	2261	1677	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م.

شكلت القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها ما نسبته (46.6%) في قطاع الإنشاءات خلال شهر ديسمبر 2013م، بينما شكل قطاع الصناعات التحويلية ما نسبته (13.5%) من إجمالي القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها خلال نفس الفترة في حين شكل قطاع الزراعة والصيد والحراجة وتجارة الجملة والتجزئة ما نسبته (13.2%) و (5.9%) من الإجمالي لكل منهما.

ويتضح أن ارتفاع نسبة القوى العاملة الوافدة التاركة لعملها في قطاع الإنشاءات يدل على جلب العمالة الوافدة لهذا القطاع لم يكن وفق الاحتياج الفعلي، وإنما كان أكثر مما تحتاجه المشاريع الإنشائية، مما تسبب في ظهور البطالة (الباحثين عن العمل) بين صفوف العمالة الوافدة، وترك الكثير منهم للعمل هروباً وبحثاً عن مصدر مناسب للعيش.

### 3- الأقسام المهنية:

الجدول رقم (25)

القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لها العمل فيها حسب الأقسام المهنية خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)	ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	الأقسام المهنية
-----------------	--------------	--------------	-----------------

↑	0.0	7	7	مديرو الإدارة العامة والأعمال والمستثمرون والعاملون
↑	35.0	27	20	الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية
↑	34.6	35	26	الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية
--	-	0	0	المهن الكتابية
↑	83.3	33	18	مهن البيع
↑	35.8	417	307	مهن الخدمات
↑	16.1	324	279	مهن الزراعة وتربية الحيوانات
↑	46.0	181	124	مهن العمليات الصناعية
↑	38.14	1237	896	المهن الهندسية الأساسية المساعدة
↑	34.8	2261	1677	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

استحوذت المهن الهندسية الأساسية على أكثر من نصف عدد القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لهم العمل فيها خلال شهر ديسمبر 2013م بنسبة (54.7%) بمعدل ارتفاع مقداره (38.1%) مقارنة بالشهر السابق، وجاءت مهن الخدمات في المرتبة الثانية حيث شكلت ما نسبته (18.4%) من الإجمالي مرتفعة بنسبة (35.8%) عن مستواها في الشهر السابق، ولم تسجل أية حالة لترك العمل في المهن الكتابية خلال شهر ديسمبر 2013م.

#### 4- مستويات المهارة:

الجدول رقم (26)

القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لهم بالعمل فيها حسب مستوى المهارة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013	مستوى المهارة
↑	25.9	34	27	الاختصاصيون
↑	34.6	35	26	الفنيون
↑	76.6	461	261	العامل المهني

↑	28.2	568	443	العامل الماهر
↑	26.4	1163	920	العامل محدود المهارات
↑	34.8	2261	1677	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

يشير توزيع القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لهم العمل فيها بالقطاع الخاص خلال شهر ديسمبر 2013م وفقاً لمستويات المهارة إلى أن ما يزيد عن نصفهم في مستوى العامل محدود المهارات بنسبة (51.4%) من الإجمالي حيث ارتفع عددهم بنسبة (26.4%) مقارنة بشهر نوفمبر 2013م، بينما شكل الاختصاصيون والفنيون أقل نسبة للقوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لهم العمل فيها حيث شكلوا ما نسبته (1.5%) فقط من الإجمالي لكل منهما.

## 5- حسب المهنة:

الجدول رقم (27)

القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لهم العمل فيها حسب المهنة خلال شهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م

نسبة التغير (%)		ديسمبر 2013م	نوفمبر 2013م	المهنة
↑	28.3	236	184	عامل منزل
↑	38.1	174	126	بناء طوب
↑	38.1	174	126	عامل زراعي
↑	39.6	1645	1178	بقية المهن
↑	34.8	2261	1677	المجموع

المصدر: التقرير الشهري لشهري (نوفمبر، ديسمبر) 2013م – وزارة القوى العاملة.

تشير البيانات الإحصائية المبينة في الجدول رقم (27) أن مهنة عامل احتلت المرتبة الأولى في عدد القوى العاملة الوافدة التاركة لأعمالها المصرح لهم العمل فيها خلال شهر ديسمبر 2013م حيث شكلت نسبة (10.4%) من الإجمالي، وجاءت في المرتبة الثانية مهنة عامل زراعي بنسبة (7.7%) من الإجمالي.

ومن خلال ما سبق الإشارة إليه من إحصاءات وبيانات يتضح حجم العمالة الوافدة المتواجدة في سلطنة عمان والتي تزداد بشكل مطرد دونما مبررات منطقية لهذه الزيادة.



## رابعاً: زيادة أعداد العمالة الوافدة والحاجة إليها:

الجدول رقم (28)

أعداد العمالة الوافدة مقارنة بأعداد العمانيين بحسب المحافظات في سلطنة عمان

2014م			المحافظة
يونيو			
الجملة	وافد	عماني	
1.210.347	740.294	470.053	مسقط
377.541	188.052	189.489	ظفار
39.808	14.518	25.290	مسندم
99.818	50.127	49.691	البريمي
402.969	92.215	310.754	الداخلية
655.792	209.378	446.414	شمال الباطنة
360.483	89.754	270.729	جنوب الباطنة
267.285	85.638	181.647	جنوب الشرقية
242.101	84.901	157.200	شمال الشرقية
185.568	48.275	137.293	الظاهرة
40.928	18.936	21.992	الوسطى
110.069	110.069	--	غير مبين
3.992.709	1.732.157	2.260.552	إجمالي السكان

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (النشرة الشهرية لشهر يونيو).

من خلال الجدول رقم (28) يتضح لنا أن أعداد الوافدين المقيدون في سلطنة عمان بحسب إحصاءات شهر يونيو من عام 2014م يبلغ (1.732.157) من إجمالي عدد السكان البالغ (3.992.709) بنسبة بلغت 43.4% وهذه النسبة في حقيقة الأمر نسبة مقلقة في ظل هذا التزايد للعمالة الوافدة، ورغم أن عدد السكان العمانيين أيضاً في ازدياد وفق معطيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، إلا أن ارتفاع عدد العمالة الوافدة يزداد وبشكل مطرد مما يدفع نسبة تواجدهم في البلاد إلى معدلات غير مقبولة، وفقاً لسياسة سلطنة عمان التي أكد عليها السلطان قابوس في أحد لقاءاته بالمواطنين - بضرورة ألا تتجاوز نسبة العمالة الوافدة (30%) من نسبة عدد السكان.

وحقيقة ما يدعو للقلق أنه بالنظر إلى بعض المحافظات نجد أن العمالة الوافدة تشكل النسبة الأكبر في عدد السكان فمثلاً في محافظة مسقط نجد أن العمالة الوافدة تشكل نسبة أكبر من عدد السكان تفوق (60%) وتزيد قليلاً في محافظة البريمي.

وبالنظر في أعداد العمالة المسرحة والهاربة والتي تمت الإشارة إليها سابقاً عند الحديث عن تطور أعداد العمالة الوافدة، فإن ذلك يؤكد أن هذا العدد من العمالة الوافدة لا يتناسب تماماً مع احتياجات السوق العمالية من العمالة الوافدة اللازمة لمشاريع البنية التحتية، وما أظهرته بعض القراءات والتحليلات للإحصاءات المختلفة التي أجرتها وزارة القوى العاملة والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان وأثبتت ظهور البطالة (الباحثين عن العمل) بين أفراد العمالة الوافدة يدل دلالة واضحة أن أعداد العمالة الوافدة المتواجدة بسلطنة عمان أكثر بكثير من الاحتياج الفعلي اللازم لمختلف المشاريع والإنشاءات أو حتى للاحتياج للأعمال المنزلية والخاصة، ويؤكد ذلك ضرورة العمل الجاد على تقليل هذه العمالة الوافدة والحد منها، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن وجودها بهذا العدد لا يسهم في مشاريع التنمية، وإنما يساهم في تعطيل مسيرة التنمية من حيث أنهم بهذا العدد غير المبرر والمقبول بحاجة إلى توفير خدمات وبنية تحتية، ومتابعة أمنية ورقابية، وهو أمر يشكل عبئاً على جميع الجهات، ويكلف الدولة مبالغ طائلة لا مردود من ورائها.

إضافة إلى ذلك فإن مثل هذه الأعداد الزائدة، تزيد من معاناة العمالة الوطنية الباحثة عن العمل، في ظل إصرار أصحاب المؤسسات على استقدام العمالة الوافدة نظراً لرخصتها وقلة الأجور التي تتقاضاها والمصاريف التي تتكبدها المؤسسات من هذه العمالة دونما نظر إلى الحاجة منها أو إلى الآثار المترتبة من تواجد هذه العمالة.

### **خامساً: آثار زيادة العمالة الوافدة على المجتمع العماني:**

إن الأرقام التي تمت الإشارة إليها سابقاً والزيادة المطردة في أعداد العمالة الوافدة دونما مبرر لهذه الزيادة و الحاجة إليها، لها تأثيرها على المجتمع العماني، وهذه الآثار قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، وقد تكون واقعية حدثت بالفعل، وأصبحت تمثل معاناة لأفراد المجتمع، وقد تكون مستقبلية تحسسها المسؤولون وأصحاب القرار من خلال دراسات قامت بها بعض المؤسسات، كمجلس الدولة ومجلس الشورى ووزارة القوى العاملة، أو من خلال آثار تضررت من جراءها مجتمعات تتشابه مع المجتمع العماني في الظروف المحيطة بهذه العمالة الوافدة.

ويمكن الحديث هنا عن الآثار للعمالة الوافدة وفقاً لمتطلبات هذه الدراسة من خلال بعدين رئيسيين هما: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، وهما بعدان ترتبط بهما أبعاد أخرى ارتباطاً وثيقاً فالتأثير الثقافي والديني والأمني والسياسي وغير ذلك لا يمكن فصلها عن التأثير الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يلي أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة:

#### أ- الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة:

- 1- من الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة زيادة نسبة الباحثين عن العمل، مما يؤدي إلى تفكك الأسر وتأثرها من جراء هذا الأمر خاصة إذا ازداد عدد الباحثين عن العمل في الأسرة الواحدة.
- 2- انتشار الجريمة وارتفاعها، وزيادة نسبتها.

#### الجدول رقم (29)

الوافدون المحكوم عليهم وعدد الجرائم حسب نوع الجريمة

وافد				أنواع الجرائم
أحداث		بالغون		
إناث	ذكور	نساء	رجال	
1	11	266	1.849	جرائم ضد الأشخاص:
--	--	4	29	القتل
--	6	45	582	الإيذاء
وافد				أنواع الجرائم
أحداث		بالغون		
إناث	ذكور	نساء	رجال	
1	5	217	1.210	السرقه
--	--	--	28	الاغتصاب
--	--	--	54	جرائم ضد الممتلكات:
--	--	--	44	سرقه السيارات
--	--	--	10	الإحراق العمد

--	4	260	825	جرائم بدون ضحايا:
--	--	3	61	القمار
--	--	245	172	البغاء
--	4	12	592	استخدام المخدرات
--	1	6	608	جرائم الياقة البيضاء:
--	--	--	54	الرشوة والفساد
--	--	--	2	الاختلاس
--	1	6	552	التزوير
1	16	532	3.336	الجملة

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (الكتاب الإحصائي السنوي 2014م).

من خلال الجدول رقم (29) يتضح لنا أثراً اجتماعياً خطيراً للعمالة الوافدة فالجرائم لعام 2014م المشار إليها وعددها يمثل قلقاً شديداً لمجتمع تعود المودة والمحبة بين أفرادها، وتقوم العلاقات فيه على أسس وثيقة ومتينة، ويمثل الأمن أحد أهم ركائزه، والمكتسبات التي يفخر بها أبناء هذا الوطن.

لذلك فإن معدل الجريمة المشار إليه أحد الآثار الاجتماعية من جراء تزايد أعداد العمالة الوافدة، مع الأخذ بعين الاعتبار قيام بعض المواطنين بالتعاون مع العمالة الوافدة في الإعداد والتنسيق والتنفيذ لعدد من الجرائم المشار إليها، ومما يزيد من خطورة هذه الجرائم تواجد الكثير من العمالة الوافدة الهاربة في بؤر وتجمعات تمثل نواة للفساد المجتمعي ومنطلقاً لممارسة الجريمة والإتيان بأفعال لا يقبلها الدين، ولا يوافق عليها العرف، ولا ترضاهم القيم المجتمعية، ويعاقب عليها القانون العقاب الشديد.

3- ظهور جيل تعود على الإتكالية والخمول: وهذا الأمر يمكن ملامسته من خلال انتشار العمالة الوافدة الخاصة في المنازل والمزارع والمرافق الخاصة المختلفة، فوجود العمالة الوافدة في المنازل وبأعداد قد تتجاوز الاحتياج الفعلي منها (سبق الإشارة إليها)، وكجزء من المظاهر العامة، والرفاهية غير المبررة، إنما يعود الأبناء على الإتكالية وعدم الرغبة في العمل، وخدمة أنفسهم، وهو أمر له مردوده السيئ على المجتمع مع مرور الوقت، ويتساوى هذا الأمر مع تواجد العمالة الوافدة بكثرة في المزارع (سبق الإشارة إلى أعدادهم) والاعتماد عليهم

اعتماداً كلياً، حتى أصبح أصحاب المزارع مجرد مستثمرين يتقاضون أجراً زهيداً مقابل تأجير مزارعهم للعمالة الوافدة، ولو أخذنا بعين الاعتبار الارتباطات العملية ومشاكل الحياة، واختلاف الظروف عن السابق، إلا أن ذلك لا يعد مبرراً مقبولاً لتحل العمالة الوافدة محل أبناء البلد في القيام بأمر مزارعهم الأمر الذي تسبب من جانب آخر في ظهور محاصيل لا طائل من ورائها وتستنزف مياه كثيرة ظهر أثرها واضحاً على المخزون الجوفي للمياه، وسهل الباطنة شاهد عيان على ذلك.

4- **التأثير على الهوية العمانية:** تعتبر الهوية مجموع السمات والخصائص المشتركة التي تجمع بين أفراد مجتمع من المجتمعات أو أمة من الأمم، وتميزهم عن الآخرين، وتبعاً لذلك فإن للمجتمع العماني هويته الخاصة، والسمات التي تتميز بها هذه الهوية، وتمثل علامة واضحة يستطيع المرء من خلالها تمييز العماني من غيره، ومن خلال ما وصلت إليه دراسات سابقة كدراسة يونس الأزمي ودراسة وزارة القوى العاملة ودراسة عبد الله الغيلاني ودراسة أحمد الرواحي، أو تحليلات للإحصاءات قامت بها بعض المؤسسات كمجلس الدولة ومجلس الشورى ووزارة القوى العاملة والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وكذلك من خلال النظرة العامة فإن للعمالة الوافدة تأثيرها على بعض سمات ومكونات الهوية العمانية ويمكن الإشارة إلى ذلك من خلال:

- **التأثير على اللغة كأحد سمات الهوية العمانية:** من طبيعة الأشياء ومنطقها أن يسعى الوافد لتعلم لغة البلد الوافد إليها، أما أن يسعى أبناء البلد لاستحداث لغة جديدة غير واضحة وغير مفهومة وتسمى بشكل مباشر للغة العربية، وتظهر جيلاً من الشباب لا يعرف أصول لغته، ولا يعلم حقيقتها فهو أمر جد خطير ومؤثر واضح على اللغة، والأمر لا يحتاج إلى دليل فالكلمات (المكسرة) التي نستخدمها للحديث مع الوافدين - بقصد إيصال الفهم - إنما هي تأثير مباشر على الهوية، وتدلل دلالة واضحة أن الاحتياج لهؤلاء الوافدين بلغ من الأهمية، وشدة الحاجة إلى التخاطب معه إما بلغته هو أو بعربية مستحدثة ما أنزل الله بها من سلطان، الأمر الذي يشكل خطراً داهماً على اللغة العربية وبحاجة إلى سعي حثيث للقضاء عليه، والافتداء في هذا الجانب بتلك القوميات التي تعزز بلغتها، وتحافظ عليها وتفتخر بها.

● **التأثير على الملابس العمانية:** اللباس العماني للذكور والإناث لباس له خصوصيته، وسمة لا يعرف بها إلا العماني فالمصر والدشداشة للرجل، ولباس المرأة وهو غاية في الروعة والجمال، و من الواجب أن يفخر به العماني، وله أن يضيف عليه بعض التطوير شريطة عدم المساس بالأصل والجوهر، ولكن انتشار الملابس الوافدة – إن صحت تسميتها – هي أيضاً تمثل تأثيراً آخر يطل الشخصية العمانية في هويتها، ويحتاج إلى النظر إليه والوقوف في وجهه ضماناً لعدم تناسي اللباس العماني مع مرور الوقت كما نجده في بعض من الدول التي أصبح زيتها هو الشاذ إذا ارتداه أفرادها.

● **محاربة الموروث:** يسعى الكثير من الشباب إلى محاربة الموروث باعتباره مدعاة للتخلف والرجعية، مع أن الموروث جزء أصيل من حضارة المجتمع، لابد من الحفاظ عليه والعمل على نقله للأجيال المختلفة دونما مساس بأصوله وضوابطه. وهم في ذلك إنما يقلدون العمالة الوافدة التي تلعب دوراً كبيراً في تشجيع الشباب على التخلي عن الموروث سواء كان ذلك بقصد أو بدون قصد.

5- **الخلل في التركيبة السكانية:** إن الزيادة المطردة لأعداد الوافدين تؤدي إلى خلل في التركيبة السكانية عندما يصبح الوافدون أغلبية أو أغلبية مطلقة، ونجد أن في بعض دول الخليج مثل قطر والكويت والإمارات فإن نسبة الوافدين تتجاوز 60% وهي نسبة تمثل خلاً واضحاً في التركيبة السكانية، في حين أنها في السعودية والبحرين وسلطنة عمان تقارب ثلث السكان في تقديرات سابقة، ورغم تحذير الباحثين من ضرورة عدم زيادة هذه النسبة إلا أنها للأسف تزداد دونما مبرر لهذه الزيادة، حتى تجاوزت 40% في سلطنة عمان وتقترب من النصف ليتساوى عدد السكان مع الوافدين أو يكاد، وهذا الخلل في التركيبة السكانية من حيث الزيادة المطردة في الأعداد يدفع الوافدين للإحساس بأنهم جزء أصيل في البلد الوافدين إليها هذا الإحساس يتنامى ويتعاضم مع مرور الوقت ليصل إلى درجة الشعور بالمواطنة، وبالتالي المطالبة بكل حقوق المواطنة التي تنص عليها الأنظمة والقوانين في البلد الوافدين إليها، وهو يمثل بعداً خطيراً لابد من الانتباه إليه، ولنا في العديد من الدول عبرة وعظة.

ب- الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة:

الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة لا تقل أهمية عن الآثار الاجتماعية وغيرها، ولا تنفصل عنها، فكل الآثار متداخلة، ومرتبة على بعضها البعض، فالجانب الاقتصادي يؤدي إلى أثر اجتماعي، وسببه اجتماعي، ويمكن أن نشير إلى الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة من خلال:

1- التحويلات المالية الضخمة: مما يدفع الدولة إلى ضرورة الحد من العمالة الوافدة التحويلات المالية الضخمة التي تقوم بها العمالة الوافدة، والتي يمكن النظر إليها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (30)

التحويلات المالية للعمالة الوافدة

السنة	حجم التحويلات (بالمليار ريال)
2009	2.044
2010	2.193
2011	2.774
2012	3.109
2013	3.501

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (كتاب الإحصاء السنوي 2014م).

- ومن خلال الجدول رقم (30) نرى الزيادة المطردة والمقلقة لحجم التحويلات الضخمة التي تقوم بها العمالة الوافدة والمسجلة وفق بيانات البنك المركزي العماني، ومن الممكن أن تكون هناك مبالغ أخرى غير المشار إليها خاصة تلك التي يتم تحويلها مباشرة من خلال سفر العمالة الوافدة إلى بلد المنشأ، أو عن طريق أهلهم وزملائهم العاملين معهم، وبالتالي نجد أن المبالغ الحقيقية تفوق الرقم المشار إليه في الجدول السابق.

- إن هذا الأمر لابد معه من تكاتف الجهود والإحساس بالمسؤولية خاصة أن القيادة السياسية لسلطنة عمان قد تنبعت لهذا الأمر وحذرت منه، وجاءت التعليمات واضحة بضرورة مواجهة هذا الخطر المؤثر على مختلف الجوانب سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية أو حتى سياسية، و كما أن الكثير من العمالة الوافدة تحرص كل الحرص على عدم استثمار أموالها وتدويرها في داخل السلطنة وهو أمر يعزز لديهم ثقافة الانتماء والولاء للبلاد

الأصلي، الأمر الذي قد لا ينتبه إليه الكثير من أصحاب المؤسسات الذين يجلبون هذه العمالة الوافدة، سعيًا وراء مكسب محدود ووقتي، دونما نظرة مستقبلية لآثار هذه العمالة، و يمكن للجميع أن يدرك مدى الدعم المالي لسلطنة عمان الذي من الممكن أن يتحقق لو تم استثمار هذه المبالغ الضخمة محلياً، من تحويلها للخارج، وبالتالي توافر الوظائف والحد من نسبة الباحثين عن العمل وزيادة الأجور، والقضاء على كل مظاهره ومسببات الركود الاقتصادي.

2- الضغط على الخدمات والمرافق العامة: إن الزيادة المطردة في العمالة الوافدة تحتاج إلى زيادة في حجم الإنشاءات والبناء في البنية التحتية الأساسية مثل: الطرق والكهرباء والمياه، وشبكات الاتصال، والمساكن، مع مراعاة توافر المواد الغذائية اللازمة لهذا الكم من الأفراد، إضافة إلى الضبط الأمني والرقابي. فلو نظرنا إلى اتساع رقعة سلطنة عمان الجغرافية، وبربط بسيط بين مختلف الجوانب نجد أن سلطنة عمان تصرف مبالغ طائلة في سبيل توفير هذه الخدمات لا تتناسب تماماً مع المردود من تزايد أعداد العمالة الوافدة فالفاقد أكثر بكثير من معدلات النمو التي يحققها تواجد العمالة الوافدة بأعدادها الحالية التي تتجاوز المعدلات الطبيعية وحاجة التنمية (كما أشارت الإحصاءات سابقاً).

3- زيادة أعداد العمالة الوافدة يؤدي إلى زيادة أعداد الباحثين عن العمل، الأمر الذي يؤدي إلى مشاكل اقتصادية تعاني منها الأسر المواطنة، وتؤدي إلى مشاكل اجتماعية وأمنية سبق الإشارة إليها.

4- زيادة أعداد العمالة الوافدة يؤدي إلى زيادة الباحثين عن العمل بين أفراد العمالة الوافدة نفسها، وهو أمر غاية في الخطورة إذا أصبح الوافد باحثاً عن العمل في ظل إقدام العديد من أصحاب المؤسسات على تسريحهم أو عدم دفع أجورهم من ناحية، وبحثهم عن أعمال يتقاضون من خلالها أجوراً أكبر من ناحية أخرى، وهذا الأثر من الآثار التي تؤدي إلى خلل واضح في المنظومة المجتمعية، وهو ما تم الإشارة إليه من خلال أعداد العمالة الوافدة المسرحة والتاركة لعملها.

**سادساً: جهود سلطنة عمان للحد من العمالة الوافدة:**



إن حكومة سلطنة عمان ممثلة في مختلف مؤسساتها التشريعية والرقابية والتنفيذية وعلى كل المستويات تنبعت للزيادة المطردة في العمالة الوافدة، الأمر الذي يحتاج إلى تكاتف الجهود وتوحيد الآراء وتضافر المؤسسات المختلفة للتصدي له.

وقد بذلت سلطنة عمان جهوداً تستحق الإشادة بها من أجل الحد من أعداد العمالة الوافدة، من الممكن أن نشير إلى هذه الجهود من خلال:

1- التوجيهات المباشرة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بضرورة مواجهة الزيادة غير المبررة للعمالة الوافدة، وحثه للمواطنين في لقاءه بهم بولاية بهلا مطلع عام 2013م، بأهمية الحد من هذه العمالة الوافدة، والأمر المباشر الذي وجهه للحكومة العمانية باتخاذ كافة الترتيبات والإجراءات اللازمة بعدم تجاوز نسبة العمالة الوافدة 30% من إجمالي عدد السكان.

2- القوانين والتشريعات المتلاحقة التي تصدرها وزارة القوى العاملة (قانون العمل العماني) والتعديلات المستمرة عليه والتي تسعى إلى تقليص العمالة الوافدة من جانب، وتشديد العقوبات للمخالفين سواء كانوا من أصحاب العمل أو من العمالة الوافدة من جانب آخر.

3- الدراسات والبحوث الاستقصائية التي تقوم بها العديد من مؤسسات الدولة المختلفة بهدف الوقوف على هذه العمالة الوافدة وأسباب زيادة أعدادها ومدى الحاجة إليها، وسبل الحد منها دون تأثير على مشاريع التنمية والبناء، ومنها الدراسات التي قام بها مجلس الدولة ومجلس الشورى ووزارة القوى العاملة.

4- إفساح المجال للعمالة الوطنية للعمل بالقطاع الخاص من خلال إلزام مؤسساته بتعيين العمانيين وفق نسب تتزايد بشكل مستمر، ورفع أجور العمانيين لتتقارب مع أجور العمانيين العاملين بالقطاع الحكومي والعسكري والأمني، مع الأخذ بعين الاعتبار التقارب في الحقوق والامتيازات وساعات العمل والإجازات وغيرها، حتى أصبحت الكثير من مؤسسات القطاع الخاص مجالاً خصباً وجاذباً للعمالة الوطنية.

5- الحد من بعض الجنسيات التي أظهرت الجهات الأمنية تجاوزهم لأنظمة سلطنة عمان وقوانينها من خلال منعهم من الدخول أو اقتصار عملهم على مهن معينة يمكن من خلالها مراقبتهم ومراقبة مختلف سلوكياتهم.

6- فتح الباب على مصراعيه للعمانيين للتدريب والتأهيل على نفقة الدولة من أجل إعدادهم للعمل في مختلف الوظائف الفنية التي يحتاجها القطاع الخاص وبجودة لا تؤثر على مستوى الإنتاجية بل تعززها.

7- اقتصار العديد من المهن في القطاع الخاص على المواطنين العمانيين فقط وعدم إلحاق الوافدين بها، وفقاً لقرارات وزير القوى العاملة في هذا الشأن.

8- التوعية المستمرة للمواطنين بأثر العمالة الوافدة وضرورة الحد منها، والاستفادة من مختلف وسائل الاتصال في ذلك.

ومما يلزم الإشارة إليه أنه رغم هذه الجهود وغيرها، إلا أن أعداد العمالة الوافدة وبحسب الإحصائيات لا تزال في تزايد مستمر الأمر الذي من الممكن أن نوكله إلى ضعف المتابعة المستمرة لمؤسسات القطاع الخاص فرغم وجود القوانين الصارمة إلا أن التجاوزات والسماح باستجلاب أعداد أكثر من الاحتياج للعمالة الوافدة لازالت مستمرة، الأمر الذي لابد معه من تشديد جهات الرقابة والمتابعة، وتطبيق مختلف بنود القانون، مع زيادة التوعية وتفعيلها بشكل أكبر.

## الإطار الميداني للدراسة

### الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: منهج الدراسة.

ثانياً: أدوات الدراسة.

ثالثاً: مجتمع الدراسة.

رابعاً: عينة الدراسة.

خامساً: متغيرات الدراسة.

سادساً: حدود الدراسة.

سابعاً: الصدق والثبات.

ثامناً: صعوبات الدراسة.

تاسعاً: أساليب تحليل البيانات.

عاشراً: توصيف عينة الدراسة الميدانية وأداتها.

#### أولاً: منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، و هو يعتبر جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات و معلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث من العدد

الحدي من المفردات المكونة لمجتمع البحث<sup>(1)</sup>، و هو بذلك يساعد في تكوين القاعدة الأساسية من البيانات و المعلومات لهذه الدراسة.

والمنهج الوصفي في هذه الدراسة قائم على المسح بالعينة لعدد من الجمهور العماني الذين لا تقل أعمارهم عن (20) عاماً للتعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة من خلالهم، وكذلك من خلال النخبة المجتمعية، وتم تحديد الأعمار بعشرين عاماً فأكثر باعتبار أنها السن الأكثر تعاملاً مع العمالة الوافدة، والتي يمكن أن تستشعر أثرها بشكل اكبر.

### ثانياً: أدوات الدراسة :

1- استبانة الجمهور: و تم من خلالها معرفة آراء أفراد العينة من المجتمع العماني حول الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للعمالة الوافدة، و المقترحات للحد من آثار هذه العمالة الوافدة وذلك من خلال:

● الأسئلة المفتوحة Open-end equations: وهي نوع الأسئلة التي يترك فيها للمبحوث حرية الإجابة عليها بلغته وطريقته وأسلوبه دون التقيد بإجابات محتملة.

● الأسئلة المغلقة Closed or structured equations: وهي نوع الأسئلة التي يحدد فيها الباحث مسبقاً مجموعة من الإجابات البديلة ويقوم المبحوث باختيار أحدها أو أكثر من إجابة بحسب السؤال المطروح عليه.

وفي هذه الدراسة حرص الباحث على الجمع بين النوعين من حيث الأسئلة المطروحة، وذلك بقصد إعطاء أفراد العينة حرية التعبير عن آرائهم من جانب ، ومعرفة أفكارهم والقضايا التي تهمهم والتي قد لا ينتبه إليها الباحث في الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة محل الدراسة من جانب آخر، عند تركيزه على الأسئلة المغلقة.

2- استبانة النخبة: و تم من خلالها معرفة النخبة في المجتمع حول الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للعمالة الوافدة ، و الوسائل المناسبة للحد من هذه العمالة وأثارها على المجتمع العماني، والغالب فيها كان من نوع الأسئلة المفتوحة.

(1) حسين، سمير محمد (2006)، دراسات في مناهج البحث العلمي، عالم الكتب، القاهرة، ص147.

### ثالثاً: مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع هذه الدراسة من كل أفراد المجتمع العماني، ممن لا تقل أعمارهم عن عشرين سنة، سواء كانوا من الجمهور العماني أو من النخبة، و تم تحديد المجتمع العماني وفقاً لتعداد سكان السلطنة لعام 2010م مع مراعاة الزيادة السنوية في عدد السكان في المحافظات وفقاً لإحصاءات 2013م<sup>(1)</sup>، و تشمل الذكور و الإناث وذلك بحسب الجدول الآتي:

الجدول (31)

تعداد سكان سلطنة عمان وفقاً لإحصاءات 2013م

م	المحافظات	العدد
1	محافظة مسقط	1.155.861
2	محافظة ظفار	369.625
3	محافظة البريمي	96.613
4	محافظة مسندم	37.259
5	محافظة الوسطى	40.151
6	محافظة شمال الباطنة	638.574
7	محافظة جنوب الباطنة	343.707
8	محافظة الظاهرة	178.841
9	محافظة الداخلية	387.111
10	محافظة شمال الشرقية	233.938
11	محافظة جنوب الشرقية	258.275
12	غير مبيّن	115.251
	المجموع	3.855.206

يتضح من خلال الجدول رقم (31) أن عدد السكان في سلطنة عمان يبلغ (3.855.206)، وقد تم استبعاد الوافدين البالغ عددهم (1.683.204)، و تم استبعاد الذين تقل أعمارهم عن عشرين عام من العمانيين والبالغ عددهم (969.462)، وبالتالي فإن مجتمع الدراسة يبلغ (1.202.540).

### رابعاً: عينة الدراسة :

(1) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي 2014م.

تكونت عينة الدراسة كما يلي :

1- عينة الجمهور العماني: مفرداتها (1000) مفردة لتطبيق استبانة الدراسة، وزعت على جميع محافظات سلطنة عمان بنظام النسبة و التناسب:

الجدول (32)

توزيع عينة الجمهور على المحافظات وفقاً لتعداد السكان بسلطنة عمان عام 2010م والزيادة السنوية عليه

م	المحافظات	%	العدد	عدد الذكور	عدد الإناث
1	محافظه مسقط	20.8	208	109	99
2	محافظه ظفار	8.4	84	42	42
3	محافظه البريمي	2.2	22	11	11
4	محافظه مسندم	1.1	12	6	6
5	محافظه الوسطى	1	10	5	5
6	محافظه شمال الباطنة	19.7	196	98	98
7	محافظه جنوب الباطنة	12	120	60	60
8	محافظه الظاهرة	6.1	62	31	31
9	محافظه الداخلية	13.7	136	68	68
10	محافظه شمال الشرقية	7	66	33	33
11	محافظه جنوب الشرقية	8	84	42	42
	المجموع	100	1000	505	495

وتم اختيار الجمهور وفق عينة عمدية بحسب العدد المحدد تراعي الجنس والمكان والمؤهل الدراسي والسن والمستوى الاقتصادي وذلك من خلال البيانات المتواجدة لدى الجهات المعنية.

2- عينة النخبة: مفرداتها (100) مفردة لتطبيق الاستبانة الخاصة بالنخبة، وتكون موزعة على جميع محافظات السلطنة و تشمل هذه العينة: ممثلين للمؤسسات الحكومية، والمؤسسات الخاصة، و مؤسسات المجتمع المدني، وقد تضمنت العينة عدداً من أعضاء مجلس الدولة والشورى، والمسؤولين الحكوميين، والمجالس البلدية ورجال الأعمال.

### خامساً: متغيرات الدراسة:

- 1- متغير مستقل: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة.
- 2- متغيرات وسيطة: العوامل الديموغرافية (النوع - العمر - المستوى التعليمي - المستوى الاقتصادي).
- 3- متغير تابع : المجتمع العماني.

## سادساً: مجالات الدراسة:

● المجال الزمني: العام 2013/2014م.

● المجال الموضوعي: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة.

● المجال المكاني: محافظات السلطنة المختلفة.

## سابعاً: الصدق والثبات:

من خلال اختبار الصدق Validity فإن الباحث سعى لمعرفة مدى قدرة أدوات جمع البيانات على قياس ما تسعى الدراسة لقياسه فعلاً، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة أحد أنواع الصدق وهو الصدق الظاهري Face Validity والذي يهدف للتأكد من أن العبارات والأسئلة المتضمنة في أداة جمع المعلومات يمكن أن تؤدي إلى جمعها بدقة أو قياس المتغيرات قياساً صحيحاً.

ولتحقيق ذلك قام الباحث بعرض الأسئلة الواردة في استبانتي الدراسة على عدد من المحكمين من الباحثين المختصين للحكم على صلاحية أداتي جمع البيانات ومعرفة مدى قدرتهما على قياس متغيرات هذه الدراسة<sup>(1)</sup>.

وللتأكد من صدق وثبات أداتي جمع البيانات قام الباحث كذلك – بعد إجراء التعديلات التي رأى المحكمون إجرائها على أداتي جمع البيانات – بالإجراء الآتي:

● تطبيق الاستبانة الخاصة بالجمهور على عينة مصغرة من المجتمع العماني بلغ قوامها (100) مفردة تمثل (10%) من العينة الإجمالية للمبوحثين، تم اختيارها من غير العينة المطبق عليها الدراسة، وتطبيق استبانة النخبة على عينة بلغ قوامها (10) مفردات تمثل (10%) من العينة الإجمالية للمبوحثين، تم اختيارها من غير العينة المطبق عليها الدراسة، ومنها استفاد الباحث في إجراء بعض التعديلات على الأسئلة الواردة في أداتي الدراسة خاصة المغلقة منها، لتكون في متناول المبوحثين وقريبة من فهمهم واستيعابهم .

(1) أسماء المحكمين لأدوات الدراسة مرتبة هجائياً:

- |                               |                             |
|-------------------------------|-----------------------------|
| - د. رضا عنان.                | - د. قيس بن حمد الشهاب.     |
| - أ. سالمة بنت نصيب الفارسية. | - د. محمد بن راشد المخيني.  |
| - أ.د. سلامة يوسف.            | - د. محمود بركان.           |
| - د. عماد فاروق.              | - وزارة التنمية الاجتماعية. |

## ثامناً: صعوبات الدراسة:

واجه الباحث بعض الصعوبات التي صاحبت إجراء الدراسة، والتي يجمل الباحث أهمها في الصعوبات الآتية:

1- قلة استجابة الجمهور العماني للمساعدة في تطبيق الدراسة على الجمهور خاصة مع شموله كل محافظات سلطنة عمان.

2- قلة الدراسات السابقة الخاصة ببحث الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني، ولا توجد سوى بعض التحليلات والاستطلاعات لبعض الجهات الحكومية بحسب علم الباحث.

3- الإجراءات الإدارية لبعض المؤسسات لاسيما الحكومية منها في تطبيق الدراسة وضرورة اطلاعها على الأدوات رغم اعتمادها من جهات الاختصاص مما يسبب تأخيراً في التطبيق.

4- عدم قناعة بعض المسؤولين في بعض المؤسسات بمثل هذه الدراسات والمردود منها .

5- صعوبة استعادة صحيفة الاستبيان من المبحوثين .

وللحد من هذه الصعوبات وتجاوزها فإن الباحث سعى بكل جهد ممكن لتذليل هذه الصعاب حتى لا تكون عائقاً في وجه الدراسة أو معطلاً لها، وذلك بتوفيق وفضل من الله عز وجل وعونه، ومن ثم بتعاون العديد من الأخوة والأخوات في بعض المؤسسات والمحافظات المختلفة والذين مكنوا الباحث من تطبيق الدراسة وإجرائها، وكذلك من خلال الفريق المعاون الذي تم الاستعانة به، كما أن مخاطبات وزارة التنمية الاجتماعية لعدد من الجهات كان لها الأثر الايجابي في تطبيق الاستبانة في عدد من المؤسسات خاصة الحكومية منها.

## تاسعاً: أساليب تحليل البيانات:

يعتبر تحليل البيانات الخطوة الأخيرة والبالغة الأهمية في الدراسات العلمية وهذه تتطلب جهداً وعملاً دقيقاً ومنظماً، وقام الباحث بعد الانتهاء من جمع البيانات المتعلقة بالدراسة بترميزها، ومن ثم إدخالها إلى الحاسب الآلي، ومعالجة وتحليل واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار الـ (17)، وذلك من خلال العديد من المعالجات الإحصائية المختلفة والمتبعة في مثل هذه الدراسات.



## عاشراً: توصيف عينة الدراسة الميدانية وأداتها:

قام الباحث بتطبيق أدوات الدراسة الميدانية على عينة من أفراد المجتمع العماني الذكور والإناث بحسب الآتي:

1- عينة تمثل المجتمع العماني، وقد بلغ مجموعها (1000) مفردة يمثلون المجتمع العماني من مختلف المحافظات.

2- عينة تمثل النخبة في المجتمع، وقد بلغ مجموعها (100) مفردة.

وقد هدف الباحث من هذه الدراسة معرفة آراء المجتمع العماني حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة.

وتم اختيار عينة الجمهور بطريقة العينة العمدية، في حين تم اختيار عينة النخبة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وبطريقة العينة العمدية.

و الجدول التالي يوضح توزيع الدراسة الميدانية بالنسبة للجمهور العماني على محافظات سلطنة عمان المختلفة:

الجدول (33)

توزيع عينة الجمهور على المحافظات وفقاً لتعداد السكان بسلطنة عمان عام 2010م والزيادة السنوية عليه

م	المحافظات	%	العدد	عدد الذكور	عدد الإناث
1	محافظة مسقط	20.8	208	109	99
2	محافظة ظفار	8.4	84	42	42
3	محافظة البريمي	2.2	22	11	11
4	محافظة مسندم	1.1	12	6	6
5	محافظة الوسطى	1	10	5	5
6	محافظة شمال الباطنة	19.7	196	98	98
7	محافظة جنوب الباطنة	12	120	60	60
8	محافظة الظاهرة	6.1	62	31	31
9	محافظة الداخلية	13.7	136	68	68
10	محافظة شمال الشرقية	7	66	33	33
11	محافظة جنوب الشرقية	8	84	42	42
	المجموع	100	1000	505	495

وقد تم تحديد هذه الأعداد للمحافظات بحسب نسب عدد السكان العمانيين بها، وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010م، فجاءت محافظة مسقط بنسبة 20.8%، و محافظة ظفار بنسبة 8.4%، ومحافظة البريمي بنسبة 2.2%، ومحافظة مسندم بنسبة 1.1%، ومحافظة

الوسطى بنسبة 1%، ومحافظة شمال الباطنة بنسبة 19.7%، ومحافظة جنوب الباطنة بنسبة 12%، ومحافظة الظاهرة بنسبة 6.1%، ومحافظة الداخلية بنسبة 13.7%، ومحافظة شمال الشرقية بنسبة 7%، ومحافظة جنوب الشرقية بنسبة 8%.

أما بالنسبة لعينة الدراسة من النخبة فقد تم توزيعها على النخبة بحسب الآتي:

الجدول رقم (34)

توزيع عينة النخبة

م	العينة	العدد	النسبة
1	عضو مجلس الدولة	34	34%
2	عضو مجلس الشورى	5	5%
3	مسؤول حكومي	25	25%
4	رجل أعمال	26	26%
5	عضو مجلس بلدي	10	10%
	المجموع	100	100%

وقد واجه الباحث صعوبة شديدة في استجابة النخبة لأسئلة الاستبانة، إذ أن الكثير منهم قد أبدوا تحفظاً شديداً في الأمر، وعدم الرغبة في الاستجابة للأسئلة، الأمر الذي أخذ من الباحث وقتاً طويلاً، وتعديلاً في نسب المشاركة بحسب الجدول السابق.

## - أداة الدراسة:

تم إعداد استبانتين لهذه الدراسة الأولى خاصة بالجمهور العماني، والثانية خاصة بالنخبة، والهدف من هاتين الاستبانتين معرفة آراء المجتمع العماني والنخبة حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة، وكيفية الحد من هذه الآثار، دون المساس بدور العمالة الوافدة في التنمية، وكان إعداد الاستبانتين وفقاً للخطوات الآتية:

### 1- تحديد عبارات الاستبانتين وصياغتها:

تم تحديد عبارات الاستبانة الخاصة بالجمهور كما يلي: (أسئلة مفتوحة – أسئلة مغلقة)، وكذلك بالنسبة للاستبانة الخاصة بالنخبة فقد كانت (أسئلة مفتوحة – أسئلة مغلقة)، وفي ضوء ذلك قام الباحث بصياغة عبارات استبانة الجمهور بشكل مبدئي، حيث بلغ عددها (59) عبارة، أما ما يتعلق باستبانة النخبة فقد غلب عليها الأسئلة المفتوحة للتناسب مع الفئة المستهدفة، التي تتمتع بالخبرة الكافية للإجابة بحرية على هذا النوع من الأسئلة.

وللتوصل إلى صياغة عبارات كل استبانة في صورتها الأولى، اتبع الباحث الإجراءات الآتية:

- مراجعة بعض الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة.
- الاطلاع على عدد من الاستبانات المعدة من خلال دراسات سابقة ترتبط بموضوع الدراسة.
- إجراء عدد من اللقاءات مع عدد من المختصين بمتابعة العمالة الوافدة، وبعض أفراد المجتمع، لمعرفة آرائهم حول الموضوع والاستفادة بما يتناسب وتحقيق الأهداف المرجوة.
- وقد استفاد الباحث من ذلك في صياغة العبارات اللازمة لكل استبانة سواء كانت للجمهور أو النخبة باعتبارهما يمثلان المجتمع العماني، كما حرص الباحث عند صياغة عبارات كل استبانة على الأخذ بعين الاعتبار ومراعاة المعايير العلمية.

### • التحقق من صدق محتوى الاستبانتين (صدق المحكمين):

تهدف هذه الخطوة إلى التحقق من صدق محتوى كل استبانة، وقد تم ذلك بعض الاستبانتين في صورتها الأولية على عدد من المحكمين، للتأكد من:

- وضوح تعليمات كل استبانة.
  - وضوح صياغة عبارات كل استبانة.
  - ارتباط العبارات ببعضها وبالاستبانة.
- فضلاً عن إضافة عبارات معينة أو حذفها أو تعديها، إذا كان هذا ضرورياً من وجهة نظرهم، وقد اتفق جميع المحكمين على جميع البنود، مع إجراء تعديلات في الصياغة اللغوية لبعض العبارات، وإضافة وحذف بعض الأسئلة، حيث تم حذف أربع عبارات، وبانتهاء تلك الخطوة أصبحت استبانة الجمهور مكونة من (55) عبارة، واستبانة النخبة مكونة من (7) أسئلة مفتوحة.

### • التحقق من ثبات الاستبانتين:

تم حساب ثبات كل استبانة عن طريق تطبيق معادلة (الفاكرونباخ) (a) coronbach's Alpha، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية الاجتماعية (SPSS)، وبلغت قيمة استبانة

الجمهور (0.85) =  $a$ ، والنخبة (0.86) =  $a$ ، ويعتبر ذلك مؤشر على أن كل استبانة على درجة مقبولة من الثبات، ومن ثم يمكن الوثوق بالنتائج التي يمكن الحصول عليها عند تطبيق الأدوات بشكل فعلي.

## الإطار الميداني للدراسة

## الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: نتائج الدراسة الميدانية واختبار صحة الفروض.

ثانياً: خاتمة الدراسة ومناقشة النتائج.

ثالثاً: المقترحات.

## الفصل الثالث

## نتائج الدراسة الميدانية وتوصياتها

### أولاً: نتائج الدراسة الميدانية واختبار صحة الفروض:

يهدف هذا الفصل إلى عرض النتائج التي تم التوصل إليها وتفسيرها من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، ومن خلاله تم الإجابة عن أسئلة الدراسة.

#### أ- توزيع عينة الدراسة:

قبل البدء في الإجابة على التساؤلات والتحليل والتفسير، قام الباحث بتوزيع (1000) نسخة من الاستبانة على عينة عمدية في مختلف محافظات السلطنة، في حين أن عينة الدراسة للنخبة كانت مكونة من (100) فرد موزعين حسب مناصبهم ما بين موظفو الحكومة وبعض رجال الأعمال وبعض أعضاء مجلس عمان والمجلس البلدي، وقد تم اختيارها بالطريقة العمدية أيضاً.

#### **(1) توزيع عينة الدراسة الخاصة بالجمهور:**

تكونت عينة الدراسة الخاصة بالجمهور من (1000) فرد موزعين حسب بياناتهم الديموغرافية، وقد تم اختيارها بالطريقة العمدية. حيث توضح الجداول الآتية توزيعهم حسب النوع و العمر والمستوى التعليمي والدخل.

#### الجدول رقم (35)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الجمهور حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة %
ذكر	505	50.5%
أنثى	495	49.5%
الإجمالي	1000	100.0%

من خلال الجدول رقم (35) يتضح للباحث أن:

- عينة الدراسة طبقاً لمتغير النوع كانت (505) مفردة من الذكور بنسبة بلغت (50.5%)، في حين كانت الإناث (495) مفردة بنسبة بلغت (49.5%)، وهذا التقارب في عدد المفردات جاء نتيجة تقارب نسبة عدد السكان في سلطنة عمان بين الذكور والإناث.

#### الجدول رقم (36)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الجمهور حسب العمر

النسبة %	التكرار	الفئات العمرية
5.5 %	55	25 - 20
7.4 %	274	30 - 26
46.8 %	468	35 - 31
16.8 %	168	40 - 36
3.0 %	30	45 - 41
0.5 %	5	أكبر من 45
100.0 %	1000	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (36) عدد من النتائج حول الفئات العمرية منها:

- أن أفراد العينة ممن تبلغ أعمارهم من (31 - 35) سنة عددهم 468، وتبلغ النسبة (46.8%) وهذه الفئة العمرية هي الأكثر تمثيلاً في العينة، وهي الفئة العمرية التي تتجاوب دائماً مع مثل هذه الدراسات لقناعة هذه الفئة العمرية بدور الدراسات في رسم الخطط المستقبلية.
- أن أفراد العينة ممن تبلغ أعمارهم من (أكبر من 45) سنة عددهم (5) مفردات، وتبلغ النسبة المئوية (0.5%) وهي الأقل تمثيلاً في العينة.
- في حين أظهرت النتائج الفئات العمرية الأخرى على النحو الآتي: فئة (20-25) عددهم (55) بنسبة (5.5%)، وفئة (26-30) عددهم (274) بنسبة (27.4%)، وفئة (36-40) عددهم (168) بنسبة (16.8%)، وفئة (41-45) عددهم (30) بنسبة (3.0%).

الجدول (37)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الجمهور حسب المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
4.5%	45	ما دون الدبلوم العام
15.0%	150	دبلوم عام
79.0%	790	جامعي
1.5%	15	دراسات عليا
100.0%	1000	الإجمالي

تشير بيانات الجدول رقم (37) إلى عدد من النتائج حول المستوى التعليمي لعينة الدراسة بحسب الآتي:

- عدد أفراد عينة الدراسة ذات المستوى الجامعي هي الأعلى تمثيلاً حيث بلغ عدد أفراد العينة (790) مفردة بنسبة بلغت (79%).
- عدد أفراد عينة الدراسة ذات المستوى (دراسات عليا) هي الأقل تمثيلاً حيث بلغ عدد أفراد العينة (15) مفردة بنسبة بلغت (1.5%).
- في حين المستوى التعليمي (ما دون الدبلوم العام) عدد أفراد العينة (45) بنسبة (4.5%)، والمستوى التعليمي (الدبلوم العام) عدد أفراد العينة (150) بنسبة (15%).

الجدول (38)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الجمهور حسب الدخل

النسبة %	التكرار	مستوى الدخل
3.6%	36	لا شيء
16.8%	168	أقل من 400 ريال
4.7%	47	400 - 800 ريال
47.7%	477	800 - 1200 ريال
24.7%	247	1200 - 1600 ريال
2.5%	25	أكثر من 1600 ريال
100.0%	1000	الإجمالي



من خلال الجدول رقم (38) تظهر عدد من النتائج هي:

- مستوى الدخل (800-1200) ريال هو الأكثر تمثيلاً بين أفراد العينة حيث بلغ عددهم (477) بنسبة (47.7%)، وهذا يؤكد المقدرة المالية لأفراد المجتمع على استجلاب العمالة الخاصة، ويبرر أعدادها المتزايدة إذ يعتبر التعبير بهذا المستوى مناسباً جداً للاستفادة من خدمات العمالة الخاصة، والصرف عليها.

- مستوى الدخل (أكثر من 1600) ريال هو الأقل تمثيلاً بين أفراد العينة، حيث بلغ عددهم (25) بنسبة (2.5%).

- في حين جاءت مستويات الدخل الأخرى كما يلي:

- مستوى الدخل (لا شيء)، العدد (36)، بنسبة (3.6%).

- مستوى الدخل (أقل من 400) ريال، العدد (168)، بنسبة (16.8%).

- مستوى الدخل (400-800) ريال، العدد (47)، بنسبة (4.7%).

- مستوى الدخل (1200-1600) ريال، العدد (247)، بنسبة (24.7%).

#### الجدول (39)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الجمهور حسب الحالة العملية

النسبة %	التكرار	الحالة العملية
78.3%	783	يعمل
15.4%	154	لا يعمل
6.3%	63	باحث عن عمل
100.0%	1000	الإجمالي

يدل الجدول رقم (39) على عدد من النتائج هي:

- فئة (يعمل) صارت الأكثر تمثيلاً بين أفراد عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (783) مفردة، نسبة (78.3%)، وهذا مؤشر جيد على الجهود المبذولة لاستيعاب الباحثين عن العمل، مع الأخذ في الاعتبار عدم رغبة الكثير من الباحثين عن العمل المشاركة في هذه الدراسة.

- فئة (باحث عن عمل) جاءت الأقل تمثيلاً بين أفراد عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (63) مفردة، بنسبة (6.3%).

- في حين جاءت فئة (لا يعمل) بنسبة بلغت (15.4%) من خلال عددهم البالغ (154) مفردة.

## (2) توزيع عينة الدراسة الخاصة بالنخبة:

تكونت عينة الدراسة من النخبة من (100) فرد موزعين حسب مناصبهم ما بين موظفو الحكومة وبعض رجال الأعمال وبعض أعضاء مجلس عمان والمجلس البلدي, وقد تم اختيارها بطريقة العينة العمدية. حيث توضح الجداول الآتية توزيعهم حسب النوع و العمر والمستوى التعليمي والصفة والدخل.

الجدول (40)

توزيع أفراد عينة الدراسة من النخبة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة %
ذكر	77	77.0%
أنثى	23	23.0%
الإجمالي	100	100.0%

من خلال الجدول رقم (40) يتضح أن أفراد عينة الدراسة من النخبة وبحسب النوع على النحو الآتي:

- عدد أفراد العينة من الذكور (77) بنسبة (77%).
- عدد أفراد العينة من الإناث (23) بنسبة (23%).

الجدول (41)

توزيع أفراد عينة الدراسة من النخبة حسب العمر

الفئات العمرية	التكرار	النسبة %
49-40	24	24.0%
59-50	66	66.0%
أكثر من 60	10	10.0%
الإجمالي	100	100.0%

من خلال الجدول رقم (41) يتضح أن أفراد عينة النخبة من حيث الفئات العمرية جاءت على النحو الآتي:

- الفئة العمرية (49-40) سنة بلغ عددهم (24) بنسبة (24%).

- الفئة العمرية (50-59) سنة بلغ عددهم (66) بنسبة (66%).
- الفئة العمرية (أكثر من 60) سنة بلغ عددهم (10) بنسبة (10%).

#### الجدول (42)

توزيع أفراد عينة الدراسة من النخبة حسب المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
2.0%	2	ما دون الدبلوم العام
9.0%	9	دبلوم التعليم العام
65.0%	65	جامعي
24.0%	24	دراسات عليا
100.0%	100	الإجمالي

يدل الجدول رقم (42) على عدد من النتائج هي:

- المستوى التعليمي (ما دون التعليم العام) جاء عدد أفراد عينة النخبة للدراسة (2) مفردة، بنسبة (2.0%) وهو الأقل تمثيلاً.
- أما المستوى التعليمي (دبلوم التعليم العام) فقد جاء عدد أفراد عينة الدراسة من النخبة (9) مفردة، بنسبة (9.0%).
- في حين جاء المستوى التعليمي (جامعي) بعدد (65) مفردة، وبنسبة بلغت (65%) وهو الأكثر تمثيلاً.
- أما المستوى التعليمي (دراسات عليا) فان عدد المفردات فيه (24) مفردة، بنسبة بلغت (24%).

#### الجدول (43)

توزيع أفراد عينة الدراسة من النخبة حسب الوظيفة

النسبة %	التكرار	الوظيفة
34.0%	34	عضو مجلس الدولة
5%	5	عضو مجلس الشورى
25.0%	25	مسؤول حكومي
26%	26	رجل أعمال

النسبة%	التكرار	الوظيفة
10%	10	عضو مجلس بلدي
100.0%	100	الإجمالي

من خلال الجدول رقم (43) تتضح لنا عدد من النتائج هي:

- أن (عضو مجلس الدولة) الأكثر تمثيلاً من أفراد عينة الدراسة من النخبة، حيث بلغ عددهم (34)، نسبة بلغت (34%).
- أن (عضو مجلس الشورى) الأقل تمثيلاً من أفراد عينة الدراسة من النخبة، حيث بلغ عددهم (5)، بنسبة بلغت (5%).
- في حين جاءت الوظائف الأخرى لعينة النخبة كما يلي:
  - وظيفة (مسؤول حكومي) بلغ عددهم (25) بنسبة (25%).
  - وظيفة (رجل أعمال) بلغ عددهم (26) بنسبة (26%).
  - وظيفة (عضو مجلس بلدي) بلغ عددهم (10) بنسبة (10%).

#### الجدول (44)

توزيع أفراد عينة الدراسة من النخبة حسب الدخل

النسبة%	التكرار	مستوى الدخل
3.0%	3	1000-1500 ريال
19.0%	19	1500 - 2000 ريال
40.0%	40	2000 - 2500 ريال
25.0%	25	2500-3000 ريال
13.0%	13	أكثر من 3000 ريال
100.0%	100	الإجمالي

يتضح لنا من الجدول رقم (44) عدد من النتائج هي:

- مستوى الدخل (2000-2500) ريال، هو الأكثر تمثيلاً بين أفراد العينة، حيث بلغ (40) بنسبة (40%).

- في حين مستوى الدخل (1000-1500) ريال، هو الأقل تمثيلاً بين أفراد العينة، حيث بلغ (3) بنسبة (3%).

- في حين جاءت مستويات الدخل الأخرى كما يلي:

- مستوى الدخل (1500-2000) ريال، بعدد (19) مفردة وبنسبة بلغت (19%).
- مستوى الدخل (2500-3000) ريال، بعدد (25) مفردة، وبنسبة بلغت (25%).
- مستوى الدخل (أكثر من 3000) ريال، بعدد (13)، مفردة، وبنسبة بلغت (13%).

### ب- للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة ونصه: ما الحاجة للعمالة الوافدة في سلطنة عمان؟

سيتم الإجابة عن هذا السؤال بعرض نتائج كل سؤال (السؤال 1- السؤال 4) في كل من استمارة (الجمهور والنخبة) كل على حده وتحليله ومناقشة النتائج وفق المقارنة بين استجابات بعض النخبة وبعض أفراد المجتمع العماني للوقوف على مدى التقارب والتباين في الممارسات الحياتية، وأيضاً تحليل المحور الأول من استمارة الجمهور ( الحاجة للعمالة الوافدة ).

#### - السؤال الأول: هل يوجد لديك عمالة وافدة؟

يوضح الجدولين (45،46) التاليين استجابة عينة الدراسة من الجمهور والنخبة حول هذا السؤال:

الجدول رقم (45)

استجابة عينة الدراسة من الجمهور حول من يوجد لديه عمالة وافدة

النسبة %	التكرار	تواجد العمالة الوافدة
22.3%	223	لا
77.7%	777	نعم
100.0%	1000	الإجمالي

يوضح الجدول رقم (45) أن نسبة 77.7% من عينة المجتمع في هذه الدراسة لديهم عمالة وافدة، وهو مؤشر يؤكد الزيادة المطردة لأعداد العمالة الوافدة.

الجدول رقم (46)

استجابة عينة الدراسة من النخبة حول من يوجد لديه عمالة وافدة

النسبة %	التكرار	تواجد العمالة الوافدة
%100.0	100	نعم

تظهر النتيجة من خلال الجدول رقم (46) أن نسبة 100% لديهم عمالة وافدة، وهو الأمر طبيعي إلى حد ما، وهذا ما عكسته النتائج الواردة في الجدولين التاليين اللذين يوضحان طبيعة عمل العمالة الوافدة.

- السؤال الثاني: هل تراعي عادات وتقاليد المجتمع عند اختيارك للعمالة الخاصة؟

يوضح الجدولين (47،48) التاليين استجابة الجمهور والنخبة حول هذا السؤال:

الجدول رقم (47)

استجابة عينة الدراسة من الجمهور حول من هم يراعون عادات وتقاليد المجتمع عند اختيارهم للعمالة الخاصة

النسبة %	التكرار	مراعاة العادات والتقاليد واختيار العمالة الوافدة الخاصة (الجمهور)
%59.2	592	لا
%40.8	408	نعم
%100.0	1000	الإجمالي

يتضح من خلال الجدول رقم (47) أن نسبة 59.2% لا يراعون عادات وتقاليد المجتمع عند اختيارهم للعمالة الخاصة، وتعكس هذه النسبة مؤشر خطير للغاية يحتاج منا مزيد من الدراسة للوقوف على الأسباب الحقيقية التي تجعل الفرد لا يهتم بمن يعمل لديه، وكذلك ما قد يسببه من مشكلات دينية واجتماعية وأخلاقية وثقافية على المدى البعيد، وبالتالي فإن الاختيار هنا لا يتم وفق عادات المجتمع وتقاليد وقيمه وإنما يعتمد كثيراً على توفر الجنسية المناسبة من العمالة الوافدة من جانب، ورخص هذه العمالة الوافدة من جانب آخر.

الجدول رقم (48)

استجابة عينة الدراسة من النخبة حول من هم يراعون عادات وتقاليد المجتمع عند اختيارهم للعمالة الخاصة

النسبة %	التكرار	مراعاة العادات والتقاليد عند اختيار العمالة الوافدة الخاصة (النخبة)
9.0%	9	لا
91.0%	91	نعم
100.0%	100	الإجمالي

يبين الجدول رقم (48) مدى حرص بعض شرائح المجتمع على اختيار الأمثل، حيث أظهرت النتيجة نسبة 91% عينة النخبة يراعون عادات وتقاليد المجتمع عند اختيارهم للعمالة الخاصة.

في حين خالفت هذه النتيجة نتيجة استجابات بعض أفراد المجتمع العماني الأمر الذي يطرح بعض التساؤلات:

هل النخبة كانت استجاباتهم مرهونة بمراكزهم الاجتماعية، أم أنهم أكثر وعياً بما قد تسببه العمالة الخاصة في المنازل من مشكلات اجتماعية وثقافية ودينية على المدى البعيد؟ وبالتالي فإن برامج التوعية المقدمة للمجتمع – إن وجدت – هل هي مناسبة وفاعلة أم لا ؟

- السؤال الثالث: ما طبيعة عمل هذه العمالة الوافدة؟

يوضح الجدولين (49، 50) التاليين استجابة عينة الدراسة من النخبة والجمهور حول هذا السؤال:

الجدول رقم (49)

استجابة عينة الدراسة من الجمهور حول طبيعة عمل العمالة الوافدة

النسبة %	التكرار	عمالة خاصة
100%	777	نعم
100.0%	777	الإجمالي
النسبة %	التكرار	عمالة تجارية
38.3%	297	لا
61.7%	480	نعم
100.0%	777	الإجمالي

ويظهر الجدول رقم (49) أن نسبة 100% لديهم عمالة خاصة في منازلهم وهذه النسبة تتوافق مع الإحصائيات الصادرة من الجهات ذات العلاقة والتي توضح زيادة مطردة في عدد العمالة الخاصة، في حين أن نسبة ( 61.7%) لديهم عمالة تجارية، والباحث يرى أن هذه النسبة تعبر عن الواقع فالعمالة التجارية منتشرة بشكل كبير وبمعدلات عالية.

الجدول رقم (50)

استجابة عينة الدراسة من النخبة حول طبيعة عمل العمالة وافدة

النسبة %	التكرار	طبيعة عمل العمالة
100.0%	100	عمالة خاصة نعم
82.0%	82	عمالة تجارية لا
18.0%	18	عمالة تجارية نعم
100.0%	100	الإجمالي

و يظهر الجدول رقم (50) النتائج أن نسبة 18% من نسبة أفراد العينة لديهم عمالة تجارية.

- السؤال الرابع: ما جنسية العمالة الوافدة؟

يوضح الجدولين التاليين (51،52) بعض الجنسيات التي تعمل بالسلطنة.

الجدول (51)

استجابة عينة الدراسة من الجمهور حول جنسيات العمالة الوافدة

التكرار	العدد	الجنسيات
354	777	هندي
180	777	غير ذلك
175	777	إندونيسي
130	777	بنجلاديشي
25	777	فلبيني
15	777	باكستاني
2	777	عربي



يتضح من خلال الجدول رقم (51) أن عينة الدراسة من الجمهور فيما يتعلق بجنسية العمالة الوافدة ما يلي:

- الجنسية الهندية أكثر الجنسيات تكراراً إذ أن (354) من عينة الدراسة أكدت أنها تفضل للعمل هذه الجنسية.
- جاءت الجنسية العربية أقل الجنسيات من وجهة نظر عينة الدراسة من الجمهور، وهذا يرجع إلى أن الجنسيات العربية تكلفتها عالية وقريبة من حيث الأجور من العمالة الوطنية.
- جاءت جنسيات أخرى في المرتبة الثانية حيث بلغت (180) من آراء عينة الدراسة، وهذه الجنسيات الأخرى تتنوع بين عدد من الجنسيات هي: (سريلانكا – أثيوبيا – تنزانيا – النيبال).
- فيما جاءت الجنسيات الأخرى كما يلي:
- الجنسية (الاندونيسية) وقد جاءت تكراراتها (175).
- الجنسية (البنجلاديشية) وجاءت تكراراتها (130).
- الجنسية (الفلبينية) وجاءت تكراراتها (25).
- الجنسية (الباكستانية) وجاءت تكراراتها (15).

الجدول رقم (52)

استجابة عينة الدراسة من النخبة حول جنسيات العمالة الوافدة

الجنسيات	العدد	التكرار
هندي	100	91
إندونيسي	100	44
بنجلاديشي	100	33
باكستاني	100	32
غير ذلك	100	30
فلبيني	100	23
عربي	100	3

من خلال الجدول رقم (52) وحسب عينة النخبة فإن نوعية الجنسيات المطلوبة للعمل جاءت كما يلي:

- الجنسية الهندية في المرتبة الأولى، وهي الأكثر تكراراً حيث بلغت تكراراتها (91)، وبهذا تتفق النخبة مع الجمهور من حيث جلب الجنسية الهندية.
- اتفق كذلك النخبة مع الجمهور من حيث أن الجنسية العربية جاءت في المرتبة الأخيرة بين الجنسيات المطلوبة إذ لم تتكرر تكراراتها سوى (3) تكرارات.
- وجاءت الجنسيات الأخرى على النحو الآتي:
  - الجنسية (الاندونيسية)، وبلغت تكراراتها (24).
  - الجنسية (البنجلاديشية)، وبلغت تكراراتها (33).
  - الجنسية (الباكستانية)، وبلغت تكراراتها (32).
  - جنسيات أخرى، وبلغت تكراراتها (30).
  - الجنسية (الفلبينية)، وبلغت تكراراتها (23).

ولمعرفة الحاجة للعمالة الوافدة من وجهة نظر الجمهور، قام الباحث بتقسيم الاستبانة المخصصة للجمهور إلى ثلاث محاور (الحاجة للعمالة الوافدة-الآثار الاجتماعية-الآثار الاقتصادية)، وكان مجموع المفردات في كل المحاور (55) مفردة حيث حسبت درجات الفقرات الموجبة على مقياس ليكرت الخماسي ( 1-2-3-4-5) مقابل كل اختيار (أوافق بشدة-أوافق-محايد-لا أوافق-لا أوافق بشدة)، وقد اعتبر الباحث أن كل عبارة حصلت على درجة (4) فأكثر كان أدائه عالياً جداً، ومن (3) إلى أقل من (4) عالياً، وأقل من (3) ضعيفاً ذا اتجاه سلبي.

وقام الباحث بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدى أفراد عينة الدراسة ككل في الاستبانة المعدة لهذا الغرض وأيضاً كل محور على حده (الحاجة للعمالة الوافدة). ونظراً لأن الاستجابة المحايدة تقابل (3) فقد اعتبر الباحث أن كل عبارة تكون أقل من (3) تكون استجابة سلبية بمعنى أن المجتمع العماني ليس بحاجة للعمالة الوافدة من وجهة نظر الجمهور كما يوضحه لنا الجدول رقم (53).

الجدول رقم (53)

استجابة عينة الدراسة من الجمهور تجاه المحور الأول المتعلق بالحاجة للعمالة الوافدة

م	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عدد العمالة الوافدة بالسلطنة لا يتناسب مع حجم العمل بالسلطنة.	1000	2.55	1.208
5	إنتاجية العمالة الوافدة أعلى من إنتاجية أبناء المجتمع.	1000	3.26	1.278
3	عدد العمالة الوافدة بالسلطنة يكفي حجم العمل الذي تقوم به وحاجة السلطنة لها.	1000	3.33	1.101
2	الأعمال التنموية بالسلطنة تحتاج إلى العمالة الوافدة الموجودة حالياً بها.	1000	3.39	1.113
9	من الصعب الحد من العمالة الوافدة للحاجة إليها في ضوء التنمية والتطور.	1000	3.45	1.220
13	عزوف الشباب العماني عن العمل بالقطاع الخاص السبب في زيادة العمالة الوافدة.	1000	3.55	1.200
14	التخصصات التي يقبل عليها العمانيون في التعليم العالي تختلف بشكل كبير عن حاجات سوق العمل.	1000	3.65	1.072
7	مستوى العمانيين الباحثين عن العمل أفضل من الناحية العلمية من العمالة الوافدة.	1000	3.86	1.009
16	العمانيون سبب رئيسي في قيام العمالة الوافدة بغير أعمالها المصرح بها.	1000	3.87	1.144
12	تمثل العمالة الوافدة نسبة عالية من العاملين في الوظائف الإدارية في القطاع الخاص.	1000	3.93	1.160
4	أعداد العمالة الوافدة في ازدياد دون حاجة حقيقية لها.	1000	3.95	1.191
15	التنسيق قليل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات القطاع الخاص حول المؤهلات المطلوبة.	1000	3.99	965
11	أكثر الوظائف الاختصاصية في القطاع الخاص من العمالة الوافدة.	1000	4.10	1.025
10	تستحوذ العمالة الوافدة على الوظائف الفنية في القطاع الخاص.	1000	4.17	.991
8	يجب أن يكون هناك تناسب عادل بين حجم العمالة الوافدة والعمالة الوطنية.	1000	4.22	1.005
6	قانون العمل العماني يحتاج إلى مزيد من المراجعة للحد من أخطار العمالة الوافدة المستترة.	1000	4.34	.987

من خلال الجدول رقم (53) يتضح لنا أن العبارة رقم 1 والتي تنص على " عدد العمالة الوافدة بالسلطنة يتناسب مع حجم العمل بالسلطنة" أخذت أقل استجابة حيث كان المتوسط الحسابي 2.55 والانحراف المعياري 1.208 وهذا يدل على أن الجمهور يرى أن العدد لا يتناسب مع حجم العمل، كما كان المتوسط الحسابي للمفردة رقم 6 مرتفع إلى حد ما وكان نص العبارة " قانون العمل العماني يحتاج إلى مزيد من المراجعة للحد من أخطار العمالة الوافدة المستترة " حيث كان المتوسط الحسابي 4.34 والانحراف المعياري 987، والجدول رقم (54) يوضح لنا استجابة عينة الدراسة للمفردة رقم 6.

#### الجدول رقم (54)

استجابة عينة الدراسة من الجمهور للمفردة رقم (6)

النسبة %	التكرار	الخيارات
4.5%	54	لا أوافق بشدة
1.0%	10	لا أوافق
7.5%	75	محايد
30.5%	305	أوافق
56.5%	565	أوافق بشدة
100.0%	1000	الإجمالي

وتم استخراج المتوسط الحسابي لدرجات العينة ككل وكان 3.78 بمعنى أن الجمهور يرى أن المجتمع بحاجة إلى عمالة وافدة مقننة وفق قوانين صارمة تحدد فيها (الكم والكيف).

ج- للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة ونصه: ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب رأي عينة الدراسة من النخبة؟

السؤال الخامس: ما هي الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني ؟

الجدول رقم (55)

الأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة بحسب عينة النخبة

م	الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	للمعمالة الوافدة تأثير على اللغة العربية من خلال استخدام كلمات دخيلة عليها والتخاطب معهم بلغة عربية غير سليمة.	95.	.219
2	للمعمالة الوافدة تأثير على الهوية العمانية من خلال نقل ثقافات بلادهم الأصلية وتأثر العمانيين خاصة الشباب بها.	92.	.273
3	الأطفال يتأثرون كثيراً بسلوكيات دخيلة و غريبة نتيجة اعتماد الأسر على المربيات بشكل كامل.	89.	.314
4	العمالة الوافدة تؤثر على قيم المجتمع وعاداته وتقاليده.	87.	.338
5	زيادة أعداد العمالة الوافدة تؤدي إلى انتشار الجريمة.	85.	.359
6	كثرة العمالة الوافدة تعود المجتمع على الإتكالية وعدم قبول الكثير من المهن والأعمال.	84.	.368
7	زيادة أعداد العمالة الوافدة تساهم في انتشار جرائم المخدرات والزنا.	83.	.378
8	زيادة أعداد العمالة الوافدة تؤثر على الأمن العام.	83.	.378
9	يقلد الشباب العمالة الوافدة في الملابس وقصات الشعر.	80.	.402
10	كثرة العمالة الوافدة يسبب خللا في التركيبة السكانية ويجعلهم أكثر من المواطنين.	80.	.402
11	يتأثر الشباب بعادات وتقاليده وثقافة العمالة الوافدة دونما مراعاة لقيم المجتمع وثقافته.	75.	.435
12	تواجد العمالة الوافدة يعزز تبادل الثقافات وينمي قدرة المجتمع على التعامل مع الآخر.	45.	.500
13	العمالة الوافدة لا يمكن الاستغناء عنها وليس لها أثار سلبية على المجتمع.	44.	.499

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (55) وبحسب عينة النخبة للإجابة عن الأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة ما يلي:

- حصل الأثر المتمثل في أن للعمالة الوافدة تأثير على اللغة العربية من خلال استخدام كلمات دخيلة عليها والتخاطب معهم بلغة عربية غير سليمة على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ مجموعها (95)، وهو مؤشر قوي جداً يدل على الخطر الذي تتعرض له اللغة العربية.
- فيما أقل المتوسطات جاءت لـ " العمالة الوافدة لا يمكن الاستغناء عنها وليس لها أثراً سلبية على المجتمع " حيث كان المتوسط الحسابي لها (44). وهي أقل من رأي نصف العينة، مما يؤكد أيضاً أن للعمالة الوافدة أثراً اجتماعية، وهذا يتفق مع الكثير من الدراسات السابقة.

### السؤال السادس: كيف يمكن الحد من الآثار الاجتماعية السلبية للعمالة الوافدة ؟

الجدول رقم (56)

رأي عينة النخبة للحد من الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة

م	المقترحات للحد من الآثار الاجتماعية السلبية للعمالة الوافدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ضرورة تقليص أعداد العمالة الوافدة والاقتصار على المهن الضرورية فقط (العمالية).	97.	.171
2	محاسبة أصحاب الأعمال الذين يقومون بجلب العمالة الوافدة دون عمل لهم (الاتجار بالبشر).	95.	.219
3	محرابة التجارة المستترة والحد منها.	94.	.239
4	المحافظة على اللغة العربية والتشجيع على استخدامها.	94.	.239
5	توعية المجتمع بأهمية المحافظة على العادات والقيم العمانية.	92.	.273
6	تكثيف عملية المتابعة والرقابة المستمرة على العمالة الوافدة.	89.	.314
7	تنفيذ برامج توعوية تستهدف الأمهات بضرورة إشرافهن المباشر على تربية الأبناء.	86.	.349
8	إيجاد مساكن خاصة بالعمالة الوافدة بعيدة عن الأحياء السكنية.	82.	.386
9	تقديم برامج توعوية للوافدين بعادات وقيم المجتمع التي يجب مراعاتها.	79.	.409

من خلال الجدول رقم (56) والمتضمن آراء عينة الدراسة من النخبة حول كيفية الحد من الآثار الاجتماعية السلبية للعمالة الوافدة، يمكن أن نشير إلى النتائج الآتية:

- جاء مقترح ضرورة تقليص أعداد العمالة الوافدة والاقتصار على المهن الضرورية فقط (العمالية) كأهم المقترحات التي يجب الأخذ بها، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (.97).
- جاءت المقترحات الآتية على التوالي بحسب المتوسط الحسابي لها كما يلي:
- محاسبة أصحاب الأعمال الذين يقومون بجلب العمالة الوافدة دون عمل لهم (الاتجار بالبشر)، وبلغ المتوسط الحسابي لها (.95).
- محاربة التجارة المستترة والحد منها، وبلغ المتوسط الحسابي لها (.94).
- المحافظة على اللغة العربية والتشجيع على استخدامها، وبلغ المتوسط الحسابي لها (.94).
- توعية المجتمع بأهمية المحافظة على العادات و القيم العمانية، وبلغ المتوسط الحسابي لها (.92).

### السؤال السابع: ما هي الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني ؟

الجدول رقم (57)

الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة بحسب عينة الدراسة من النخبة

م	الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	التحويلات المالية الضخمة للأموال خارج البلاد وبالتالي استنزاف مقدرات الدولة المالية بشكل خطير.	99.	100.
2	السيطرة على سوق العمل في العديد من القطاعات كالإنشاءات والتجارة وغيرها.	95.	219.
3	انتشار التجارة المستترة مما يؤثر على الاقتصاد.	92.	273.
4	زيادة أعداد الباحثين عن العمل من المواطنين العمانيين.	90.	302.
5	تزييف الأموال.	87.	338.
6	انتشار وزيادة أعداد العمالة الرخيصة غير المدربة.	87.	338.
7	زيادة حجم الاستثمار والتنمية الاقتصادية.	73.	446.

8	الحاجة إليهم في تنفيذ المشاريع التنموية والبنى التحتية.	71.	.456
---	---	-----	------

من خلال الجدول رقم (57) يتضح لنا ما يلي:

- تعتبر " التحويلات المالية الضخمة للأموال خارج البلاد واستنزاف مقدرات الدولة المالية بشكل خطير " أخطر الآثار الاقتصادية السلبية للعمالة الوافدة، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (99). وهي نسبة عالية جداً اتفقت عليها عينة الدراسة.
- جاء الأثر الاقتصادي السلبي " السيطرة على سوق العمل في العديد من القطاعات كالإنشاءات والتجارة وغيرها في المرتبة الثانية، وبلغ المتوسط الحسابي له (95).
- جاء الأثر الاقتصادي السلبي " انتشار التجارة المستترة مما يؤثر على الاقتصاد " ثالثاً، وبلغ المتوسط الحسابي له (92).

### السؤال الثامن: كيف يمكن الحد من الآثار الاقتصادية السلبية للعمالة الوافدة ؟

الجدول رقم (58)

رأي عينة الدراسة من النخبة للحد من الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة

م	المقترحات للحد من الآثار الاقتصادية السلبية للعمالة الوافدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	الحد من كثرة السجلات التجارية للفرد الواحد ومراقبة ذلك بكل حزم.	94.	.239
2	إصدار تشريعات عقابية لكل من يجمع أكثر من سجل تجاري خاصة إذا تشابهت الأنشطة التجارية.	92.	.273
3	الاستفادة من الأموال المحولة للخارج، دونما إلحاق أي ضرر بأصحابها.	85.	.359
4	تدريب العمانيين والكوادر الوطنية ليحلوا محل العمال الوافدة في مختلف المهن الخاصة التخصصية منها.	85.	.359
5	زيادة الحوافز والأجور للكوادر الوطنية.	82.	.386
6	تشجيع المواطنين على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمهم ومتابعة عملهم فيها.	80.	.402
7	أهمية وجود خطط وبرامج واضحة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.	79.	.409
8	وجود تشريعات وإجراءات صارمة للمخالفين لنظام العمل.	78.	.416
9	مراجعة التسهيلات المقدمة للعمالة الوافدة.	74.	.441



من خلال الجدول رقم (58) يتضح فيما يتعلق بمقترحات عينة النخبة للحد من الآثار الاقتصادية السلبية للعمالة الوافدة ما يلي:

- مقترح " الحد من كثرة السجلات التجارية للفرد الواحد ومراقبة ذلك بكل حزم " في المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (94).
- مقترح " إصدار تشريعات عقابية لكل من يجمع أكثر من سجل تجاري خاصة إذا تشابهت الأنشطة التجارية، حيث بلغ المتوسط الحسابي له (92).
- مقترح " الاستفادة من الأموال المحولة للخارج، دونما إلحاق أي ضرر بأصحابها "، ومقترح " تدريب العمانيين والكوادر الوطنية ليحلوا محل العمالة الوافدة في مختلف المهن الخاصة التخصصية منها " في مرتبة واحدة بحصولها على نفس المتوسط الحسابي والبالغ (85).

### السؤال التاسع: رتب جنسيات العمالة الوافدة الأكثر تأثيراً سلبياً على المجتمع:

الجدول رقم (59)

ترتيب أفراد عينة الدراسة من النخبة لجنسيات العمالة الوافدة الأكثر تأثيراً سلبياً على المجتمع ترتيباً تصاعدياً

الترتيب	ترتيب الجنسيات	العدد	المتوسط الحسابي لها	الانحراف المعياري
الأول	البنجلاديشية	100	7.36	1.115
الثاني	الباكستانية	100	6.53	1.049
الثالث	الهندية	100	6.36	.732
الرابع	الإندونيسية	100	5.08	1.061
الخامس	الفلبينية	100	4.47	1.251
السادس	جنسيات أخرى	100	3.11	.567
السابع	العربية	100	1.91	.494
الثامن	الأوربية	100	1.17	.403

يظهر الجدول رقم (59) ترتيب أفراد عينة الدراسة من النخبة لجنسيات العمالة الوافدة الأكثر تأثيراً سلبياً على المجتمع ترتيباً تصاعدياً، وهذه النتيجة ترجع للاحتكاك المباشر مع هذه الجنسيات، وقد جاءت كما يلي:

- الجنسية (البنجلاديشية) في المرتبة الأولى من حيث الأكثر تأثيراً سلبياً، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (7.36)، تلتها الجنسية (الباكستانية) في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ (6.53)، ثم الجنسية (الهندية) بمتوسط (6.36).

- فيما جاءت الجنسية (الأوروبية) كأقل الجنسيات تأثيراً سلبياً بمتوسط (1.17)، والجنسية (العربية) بمتوسط (1.91).

ويوضح الجدول رقم (60) اختيارات أفراد عينة النخبة للجنسية البنجلاديشية التي حصلت على المركز الأول في العمالة الوافدة الأكثر تأثيراً سلبياً على المجتمع.

#### الجدول رقم (60)

اختبارات أفراد عينة النخبة للجنسية البنجلاديشية

البنجلاديشية		
النسبة %	التكرار	الاختيار
4.0%	4	الخامس
6.0%	6	الرابع
8.0%	8	الثالث
14.0%	14	الثاني
68.0%	68	الأول
100.0%	100	الإجمالي

ويوضح الجدول رقم (61) اختيارات أفراد عينة النخبة للجنسية الأوروبية التي جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث التأثير السلبي على المجتمع.

الجدول (61)

اختيارات أفراد عينة النخبة للجنسية الأوروبية

الأوروبية		
النسبة %	التكرار	الاختيار
84.0%	84	الثامن
15.0%	15	السابع
1.0%	1	السادس
100.0%	100	الإجمالي

**السؤال العاشر: رتب جنسيات العمالة الوافدة بحسب أهميتها:**

الجدول (62)

ترتيب أفراد عينة الدراسة من النخبة لجنسيات العمالة الوافدة بحسب أهميتها ترتيباً تصاعدياً

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنسيات	الترتيب
1.201	7.09	100	الهندية	الأول
1.533	6.74	100	العربية	الثاني
.628	6.50	100	الأوروبية	الثالث
.862	4.65	100	الفلبينية	الرابع
1.521	4.57	100	الإندونيسية	الخامس
1.237	4.02	100	الباكستانية	السادس
1.020	2.48	100	البنجلاديشية	السابع
.687	1.18	100	جنسيات أخرى	الثامن

يظهر الجدول رقم (62) ترتيب أفراد عينة الدراسة للجنسيات العمالة الوافدة الأكثر أهمية على المجتمع ترتيباً تصاعدياً، وتظهر لنا النتيجة أن العمالة الهندية أكثر أهمية، ويمكن أن يرجع السبب للفترة الطويلة التي عملت فيها هذه الجالية في السلطنة في حين جاءت العمالة العربية ثانياً لاعتبارات اللغة والدين والعروبة.

#### الجدول (63)

اختيارات أفراد عينة النخبة للجنسية الهندية

الهندية		
الاختيار	التكرار	النسبة %
السادس	1	1.0%
الخامس	5	5.0%
الرابع	11	11.0%
الثاني	45	45.0%
الأول	38	38.0%
الإجمالي	100	100.0%

ويتضح من خلال الجدول رقم (63) خيارات عينة الدراسة من النخبة وترتيبهم للجنسية الهندية التي جاءت أولاً.

#### الجدول (64)

اختيارات أفراد عينة النخبة للجنسية البنجلاديشية

البنجلاديشية		
الاختيار	التكرار	النسبة %
السابع	5	5.0%
السادس	37	37.0%
الخامس	6	6.0%
الرابع	38	38.0%
الثاني	11	11.0%
الأول	3	3.0%

الإجمالي	100	%100.0
----------	-----	--------

من خلال الجدول رقم (64) يتضح أن جدول التكرارات أن العمالة الوافدة البنجلاديشية تركز اختيارها ما بين المركز السادس والرابع، وتتفق هذه النتيجة مع ترتيب أفراد عينة الدراسة من النخبة للجنسيات العمالة الوافدة الأكثر تأثيراً سلبياً على المجتمع .

### السؤال الحادي عشر: رتب المهن التي يجب تواجد العمالة الوافدة فيها:

الجدول (65)

ترتيب أفراد عينة الدراسة من النخبة للمهن التي يجب تواجد العمالة الوافدة فيها ترتيباً تصاعدياً

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المهن
2.633	15.09	100	خدمة المنازل
3.066	14.59	100	البناء والإتشاءات
3.005	14.11	100	المهن العمالية
3.211	12.57	100	المهن الصناعية
1.827	11.58	100	المهن الهندسية
2.818	11.33	100	الأخصائيون
2.815	11.22	100	مهن الزراعة وتربية الحيوانات
2.644	11.20	100	الفنادق والسياحة
2.503	8.72	100	مهن الخدمات
2.928	8.54	100	المديرون والخبراء
2.204	6.99	100	التعليم
3.186	6.56	100	سائق خاص
3.185	6.07	100	تربية أطفال
2.022	4.47	100	مهن البيع
3.757	4.26	100	تجارة جملة
2.866	4.13	100	المهن الكتابية
.000	1.00	100	مهن أخرى

من خلال الجدول رقم (65) يتضح لنا أن خدمة المنازل جاءت في المركز الأول حيث بلغ متوسطها الحسابي (15.09)، وهذا أمر طبيعي جداً خاصة في المجتمع العماني الذي أتاح للمرأة العمل، وفي كل القطاعات والمجالات، لذلك فإن خدمة المنازل تمثل المرتبة الأولى بين مهن العمالة الوافدة، وهو أمر يحتاج إلى البحث عن بدائل أخرى تكفل للنشئ تربية إسلامية سليمة.

جاءت مهنة (البناء والإنشاءات) في المركز الثاني بمتوسط بلغ (14.95)، وهذا مؤشر يدل على الحاجة لهذه العمالة في هذه المهنة، وهي أيضاً نسبة طبيعية لأعمال البنية التحتية التي لا يرغب المواطنون العمل فيها من جانب، ولا تتناسب قدراتهم معها من جانب آخر.

#### الجدول (66)

اختيارات أفراد عينة الدراسة من النخبة لمهنة خدمة المنازل

خدمة المنازل		
النسبة %	التكرار	الترتيب
1.0%	1	ترتيب 14
2.0%	2	ترتيب 13
2.0%	2	ترتيب 11
3.0%	3	ترتيب 8
1.0%	1	ترتيب 7
3.0%	3	ترتيب 5
7.0%	7	ترتيب 4
13.0%	13	ترتيب 3
48.0%	48	ترتيب 2
20.0%	20	ترتيب 1
100.0%	100	الإجمالي

من خلال الجدول رقم (66) يتضح أنه رغم أن اختيار خدم المنازل كان الاختيار الأول إلا أن التباين في وجهات النظر كان كبيراً، حيث يوضح لنا الجدول التكراري أن التمرکز كان في المركز الثاني والأول والثالث.

الجدول (67)

اختيارات أفراد عينة الدراسة من النخبة للمهن الكتابية

المهن الكتابية		
النسبة %	التكرار	الترتيب
15.0%	15	ترتيب 16
48.0%	48	ترتيب 15
7.0%	7	ترتيب 14
20.0%	20	ترتيب 13
4.0%	4	ترتيب 12
2.0%	2	ترتيب 5
1.0%	1	ترتيب 4
1.0%	1	ترتيب 3
2.0%	2	ترتيب 2
100.0%	100	الإجمالي

من خلال الجدول رقم (67) تتضح لنا أن المهن الكتابية جاءت في المرتبة الأخيرة، ومع أنها مهمة جداً إلا أنها جاءت في المرتبة الأخيرة، ويدل ذلك أن العمالة الوطنية تتجه إلى هذه المهن الكتابية على حساب المهن الفنية التي تسيطر عليها العمالة الوافدة.

د- الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة ونصه: ما الآثار الاجتماعية

والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني من وجهة نظر الجمهور؟

تم اختبار فرضي الدراسة الآتيتين:

**الفرض الأول:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة العملية).

**الفرض الثاني:** لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة العملية).

استناداً إلى الفرضين المشار إليهما، والتي تتعلق بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تم تقسيم عرض النتائج إلى جزأين يتعلق كل منها بواحد من هذه الفروض، مع البدء بالآثار الاجتماعية، ثم الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني.

لمعرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدى أفراد عينة الدراسة ككل في الاستبانة المعدة لهذا الغرض ككل وأيضا كل محور على حده (الاجتماعي-الاقتصادي)، ونظراً لأن الاستجابة المحايدة تقابل (3) فقد اعتبر الباحث أن كل درجة تكون أقل من (3) تكون استجابة سلبية بمعنى أن العمالة الوافدة ليس لها تأثير كبير على المجتمع العماني في البعدين الاجتماعي والاقتصادي.

كما أن الاستبانة قسمت إلى ثلاث محاور (الحاجة للعمالة الوافدة-الآثار الاجتماعية-الآثار الاقتصادية)، وكان مجموع المفردات في كل المحاور (55) مفردة حيث حسبت درجات الفقرات الموجبة على مقياس (ليكرت) الخماسي (5-4-3-2-1) مقابل كل اختيار (أوافق بشدة-أوافق-محايد-لا أوافق-لا أوافق بشدة)، وقد اعتبر الباحث أن كل عبارة حصلت على درجة (4) فأكثر كان تأثيرها عالياً جداً، ومن (3) إلى أقل من (4) عالياً، وأقل من (3) ضعيفاً.

**الفرض الأول:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة العملية).

المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.99)، فيما الانحراف المعياري له (4.46).

الجدول (68)

استجابة عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني



م	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
32	يوجد مردود ايجابي عالي من تبادل ثقافات المجتمع مع ثقافة العمالة الوافدة.	1000	2.49	1.012
31	تعدد ثقافات العمالة الوافدة يساهم في وجود نهضة ثقافية بالمجتمع.	1000	2.56	.915
25	يحرص الشباب على الاستفادة من خبرات العمالة الوافدة في العمل.	1000	3.14	.903
م	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
24	المجتمع العماني واعي لدرجة تحصنه من التأثير بالعمالة الوافدة.	1000	3.24	1.110
19	ملابس العمالة الوافدة تدفع الكثير من الشباب لتقليدهم.	1000	3.50	1.262
45	تحرر المرأة الأجنبية أدى إلى تقليد المرأة العمانية لها في الملابس غير المحتشمة.	1000	3.84	1.202
26	التعاون قليل بين أجهزة الدولة للحد من العمالة الوافدة.	1000	3.97	.784
43	زيادة العمالة الوافدة أدت إلى الانحراف الأخلاقي لعدد من الشباب.	1000	3.99	.998
22	يتعلم الشباب بعض العادات الدخيلة من العمالة الوافدة.	1000	4.03	1.000
23	يتأثر الشباب العماني بسلوكيات العمالة الوافدة.	1000	4.03	.884
21	قيام العمالة الوافدة بإدخال عادات مغايرة للمجتمع.	1000	4.03	.997
33	سكن العمالة الوافدة في أحياء قديمة ومساكن آيلة للسقوط يؤثر سلباً على سلوكها.	1000	4.11	.974
42	العمالة الوافدة ساهمت في انتشار العلاقات غير المشروعة.	1000	4.13	1.002
44	الاختلاط الزائد بالعمالة الوافدة سبب في تعلم سلوكيات غريبة عن المجتمع.	1000	4.19	.855
18	للعمالة الوافدة تأثير سلبي على اللغة العربية في السلطنة.	1000	4.20	1.046
29	العمالة الوافدة سبب في انتشار عدد من الجرائم في المجتمع.	1000	4.21	.710
17	كثرة عدد العمالة الوافدة بالسلطنة تؤثر سلباً على القيم الدينية للمجتمع العماني.	1000	4.21	.977
35	توجد أحياء في عدد من المدن والقرى أغلبيتها من العمالة الوافدة.	1000	4.22	.914

34	تواجد العمالة الوافدة في مجموعات كبيرة بحسب الجنسية يؤثر سلباً على المجتمع.	1000	4.23	.906
37	تزايد العمالة الوافدة يؤدي إلى ازدياد الجرائم.	1000	4.24	.936
39	ترك العمالة الوافدة لأعمالها المصرح بها سبب في انتشار الجرائم في المجتمع.	1000	4.26	.788
27	توظيف الأعلام في معرفة آثار العمالة الوافدة قليل.	1000	4.26	.750
28	يختلف تأثير العمالة الوافدة على المجتمع من جنسية إلى أخرى.	1000	4.27	.608
م	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
38	زيادة عدد العمالة الوافدة يؤدي إلى انتشار المخدرات في المجتمع.	1000	4.28	.977
30	زيادة عدد العمالة الوافدة يؤثر على هوية المجتمع.	1000	4.29	.706
20	أماكن سكن العمالة الوافدة في الأحياء السكنية تعتبر بؤراً مهيبة للمجتمع.	1000	4.30	.939
40	الرقابة قليلة على العمالة الوافدة للحد من خطورتها.	1000	4.31	.753
41	تجاوز الأنظمة والقوانين من قبل البعض سبب في ازدياد أعداد العمالة الوافدة.	1000	4.46	.713
36	السكن غير المنظم للعمالة الوافدة يؤر مناسبة للفساد والتخريب.	1000	4.54	.607

من خلال الجدول رقم (68) أن العبارة رقم 32 والتي تنص على " يوجد مردود إيجابي عالي من تبادل ثقافات المجتمع مع ثقافة العمالة الوافدة " أخذت أقل استجابة حيث كان المتوسط الحسابي 2.94 والانحراف المعياري 1.012، وهذا يدل على أن الجمهور يرى أن لا تأثير إيجابي عالي من العمالة الوافدة على المجتمع العماني، كما كان المتوسط الحسابي للعبارة رقم 36 مرتفع إلى حد ما وكان نص العبارة " السكن غير المنظم للعمالة الوافدة يؤر مناسبة للفساد والتخريب " حيث كان المتوسط الحسابي 4.54 والانحراف المعياري (607)، والجدول (68) يوضح لنا استجابة عينة الدراسة للعبارة رقم 36.

الجدول رقم (69)

استجابة عينة الدراسة من الجمهور للمفردة رقم (36)

النسبة %	التكرار	الاختيارات
6.0%	60	محايد
34.0%	340	أوافق
60.0%	600	أوافق بشدة
100.0%	1000	الإجمالي

و يتضح من خلال البيانات السابقة في الجدول (69) أن لدى عينة الدراسة اعتقاد واضح

بدرجة عالية جداً للتأثيرات السلبية التي تسببها العمالة الوافدة للمجتمع بصفه عامة.

و لاختبار دلالة الفروق بين متوسطي درجات عينة الدراسة من الجمهور في البيانات

الديموغرافية، حيث استُخدمت معادلة حساب قيمة "t" لمتوسطين لمجموعة غير مرتبطة، ويوضح

الجدول (69) نتائج تطبيق اختبار "t" على متوسطي درجات أفراد مجموعة الدراسة من الجمهور

للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني.

الجدول (70)

نتائج تطبيق اختبار "t" على متوسطي درجات أفراد مجموعة الدراسة من الجمهور للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة

على المجتمع العماني بالنسبة للنوع

اختبار العينة المستقلة										
حساب درجة الثقة		حساب الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة	الانحراف المعياري	ت	الدلالة	ف	النوع	المتغير المستقل
الأعلى	الأدنى									الآثار الاجتماعية
3.792	591	816.	2.192	007.	998.	2.687	994	000	ذكور	العمالة الوافدة
3793	591	816.	2.192	007.	994.177	2.686	--	--	إناث	

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (70) يتضح لنا وجود دلالة ذات فروق إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن قيمة  $t = 2.687$  المرتبطة بالآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كما تقيسها الاستبانة المستخدمة لهذا الغرض في هذه الدراسة لصالح الذكور، حيث أن المتوسط الحسابي للذكور 116.67.

الجدول رقم (71)

إحصائية عينة الدراسة من الجمهور بحسب النوع

Group Statistics					
المتغير المستقل	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري
الآثار الاجتماعية	ذكر	505	116.67	13.165	.592
	أنثى	495	114.48	12.623	.562

واستناداً لهذه النتيجة تم رفض الفرض الأول من فروض الدراسة، ويشير ذلك إلى أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كان له أثر دالة في النوع لصالح الذكور.

الجدول رقم (72)

نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب العمر

الآثار الاجتماعية					
تحليل البيانات	مجموع متوسط مربعات	الانحراف المعياري	متوسط المربعات	اختبار ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2415.971	5	483.194	2.916	013
داخل المجموعات	164707.405	994	165.702	--	--
الإجمالي	167123.376	999	--	--	--

الجدول رقم (73)

اختبار (L.S.D) لمعرفة الآثار الاجتماعية بحسب العمر

درجة الثقة		مستوى الدلالة	معيار الخطأ	المتوسط الحسابي	العمر (J)	العمر (I)
الأعلى	الأدنى					
1.98	-5.49-	.356	1.902	-1.757-	30 – 26	25 – 20
-1.00-	-8.20-	.012	1.835	-4.602-	35 – 31	
58	-7.27-	.095	2.000	-3.346-	40 – 36	
2.19	-9.28-	.226	2.922	-3.542-	45 -41	
17.09	-6.51-	.379	6.013	5.291	أكبر من 46	
درجة الثقة		مستوى الدلالة	معيار الخطأ	المتوسط الحسابي	العمر (J)	العمر (I)
الأعلى	الأدنى					
5.49	-1.98-	.356	1.902	1.757	25 – 20	30 – 26
-92-	-4.77-	.004	979	-2.846-	35 – 31	
89	-4.06-	.208	1.261	-1.589-	40 – 36	
3.07	6.64-	.471	2.476	1.786-	45 – 41	
18.45	-4.35-	.225	5.809	7.047	أكبر من 46	
8.20	1.00	012.	1.835	4.602	25 – 20	35 – 31
4.77	92	004.	979	2.846	30 – 26	
3.53	-1.02-	.278	1.158	1.256	40 – 36	
5.82	-3.70-	.662	2.424	1.060	45 – 41	
21.25	-1.46-	.008	5.787	9.893	أكبر من 46	
7.27	-58-	.095	2.000	3.346	25 – 20	40 – 36
4.06	-89-	.208	1.261	1.589	30 – 26	
1.02	-3.53-	.278	1.158	-1.256-	35 – 31	
4.81	-5.20-	.939	2.551	-196-	45 – 41	
20.10	-2.83-	.140	5.842	8.637	أكبر من 46	
9.28	-2.19-	.226	2.922	3.542	25 – 20	45 – 41
6.64	-3.07-	.471	2.476	1.786	30 – 26	
3.70	-5.82-	.662	2.424	-1.060-	35 – 31	
5.20	-4.81-	.939	2.551	196	40 – 36	
21.04	-3.37-	.156	6.218	8.833	أكبر من 46	

6.51	-17.09-	.379	6.013	-5.291-	25 – 20	أكبر من 46
4.35	-18.45-	.225	5.809	-7.047-	30 – 26	
1.46	-21.25-	.008	5.787	-9.893-	35 – 31	
2.83	-20.10-	.140	-5.842	-8.637-	40 – 36	
3.37	-21.04-	.156	6.218	-8.833-	45 – 41	
توجد فروق ذات دلالة عند المستوى 0.05						

قام الباحث باستخدام اختبار L.S.D ويظهر لنا الجدول رقم (73) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 المرتبطة بالآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كما تقيسها الاستبانة المستخدمة لهذا الغرض في هذه الدراسة.

واستناداً لهذه النتيجة تم رفض الفرض الأول من فروض الدراسة، ويشير ذلك إلى أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كان له أثر دالة في العمر لصالح:

- لصالح فئة العمر 31 – 35 على 20 - 25.
- لصالح فئة العمر 31 – 35 على 26 - 30.

#### الجدول رقم (74)

نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب المستوى التعليمي

الآثار الاجتماعية					
تحليل البيانات	متوسط المربعات	الانحراف المعياري	متوسط المربعات	القيمة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	12963.588	3	4321.196	27.919	000
داخل المجموعات	154159.788	996.	154.779		
الإجمالي	167123.376	.999			

الجدول رقم (75)

اختبار شافيه لمعرفة الآثار الاجتماعية بحسب المستوى التعليمي

درجة الثقة		مستوى الدلالة	معيار الخطأ	المتوسط الحسابي	(J) المستوى التعليمي	(I) المستوى التعليمي
الأعلى	الأدنى					
16.59	4.74	000.	2.115	10.664	دبلوم عام	ما دون الدبلوم العام
7.07	-3.60-	.843	1.907	1.735	جامعي	
26.36	5.59	000.	3.709	15.978	دراسات عليا	
درجة الثقة		مستوى الدلالة	معيار الخطأ	المتوسط الحسابي	(J) المستوى التعليمي	(I) المستوى التعليمي
الأعلى	الأدنى					
-4.74-	-16.59-	.000	2.115	-10.664-	ما دون الدبلوم العام	دبلوم عام
-5.83-	-12.03-	.000	1.108	-8.930-	جامعي	
14.75	-4.12-	.478	3.369	5.313	دراسات عليا	
3.60	-7.07-	.843	1.907	-1.735-	ما دون الدبلوم العام	جامعي
12.03	5.83	000.	1.108	8.930	دبلوم عام	
23.32	5.16	000.	3.243	14.243	دراسات عليا	
-5.59-	-26.63-	.000	3.709	-15.978-	ما دون الدبلوم العام	دراسات عليا
4.12	-14.75-	.478	3.369	-5.313-	دبلوم عام	
-5.16-	-23.32-	.000	3.243	-14.243-	جامعي	
توجد فروق ذات دلالة عند المستوى 0.05						

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (75) يتضح لنا وجود دلالة ذات فروق إحصائية عند مستوى 0.05 المرتبطة بالآثار الاجتماعية للعماله الوافده على المجتمع العماني كما تقيسها الاستبانة المستخدمة لهذا الغرض في هذه الدراسة.

واستناداً لهذه النتيجة تم رفض الفرض الأول من فروض الدراسة، ويشير ذلك إلى أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كان له أثر دالة في المستوى التعليمي لصالح:

- لصالح المستوى التعليمي ما دون الدبلوم العام على الدبلوم العام.
- لصالح المستوى التعليمي ما دون الدبلوم العام على الدراسات العليا.
- لصالح المستوى التعليمي الجامعي على الدبلوم.
- لصالح المستوى التعليمي الجامعي على الدراسات العليا.

#### الجدول رقم (76)

نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب الدخل

الآثار الاجتماعية					
تحليل البيانات	مجموع المربعات	الانحراف المعياري	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	12102.119	5	2420.424	15.520	000
داخل المجموعات	155021.257	994	155.957	--	--
الإجمالي	167123.376	.999	--	--	--

الآثار الاجتماعية					
Scheffe					
درجة الثقة	مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	الدخل (J)	الدخل (I)
10.93	.843	2.294	3.280	أقل من 400	لا شيء
12.79	.893	2.766	3.571	400 – 800	
3.43	.694	2.158	-3.762-	1200-800	
1.64	.241	2.228	-5.789-	1600-1200	
15.01	.896	3.251	4.167	أكثر من 1600	



4.37	-10.93-	.843	2.294	-3.280-	لا شيء	أقل من 400
7.16	-6.58-	1.000	2.061	291	800 – 400	
-3.31-	-10.78-	.000	1.120	-7.042-	1200-800	
-4.90-	-13.23-	.000	1.249	-9.069-	1600-1200	
9.81	-8.04-	1.000	2.677	887	أكثر من 1600	
5.65	-12.79-	.893	2.766	-3.571-	لا شيء	400 – 800
6.58	-7.16-	1.000	2.061	-291-	أقل من 400	
-97-	-13.70-	.012	1.909	-7.333-	1200-800	
-2.73-	-15.99-	.001	1.987	-9.360-	1600-1200	
10.90	-9.71-	1.000	3.091	596	أكثر من 1600	
درجة الثقة		مستوى الدلالة	الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	(J) الدخل	(I) الدخل
الأعلى	الأدنى					
10.96	-3.43-	.694	2.158	3.762	لا شيء	800-1200
10.78	3.31	000.	1.120	7.042	أقل من 400	
13.70	97	012.	1.909	7.333	800 – 400	
1.24	-5.29-	.509	979.	-2.027-	1600-1200	
16.47	-61-	.089	2.562	7.929	أكثر من 1600	
13.22	-1.64-	.241	2.228	5.789	لا شيء	1200-1600
13.23	4.90	000.	1.249	9.069	أقل من 400	
15.99	2.73	001.	1.987	9.360	800 – 40	
5.29	-1.24-	.509	979.	2.027	1200-800	
18.69	1.22	014.	2.621	9.955	أكثر من 1600	
6.67	-15.01-	.896	3.251	-4.167-	لا شيء	أكثر من 1600
8.04	-9.81-	1.000	2.677	-887-	أقل من 400	
9.71	-10.90-	1.000	3.091	-596-	800 – 400	
61	-16.47-	.089	2.562	-7.929-	1200-800	
-1.22-	-18.69-	.014	2.621	-9.955-	1600-1200	
توجد فروق ذات دلالة عند المستوى 0.05						

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (76) يتضح لنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 المرتبطة بالآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كما تقيسها الاستبانة المستخدمة لهذا الغرض في هذه الدراسة.

واستناداً لهذه النتيجة تم رفض الفرض الأول من فروض الدراسة، ويشير ذلك إلى أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كان له أثر دالة في الدخل لصالح:

- لصالح الدخل 800 - 1200 على أقل من 400.
- لصالح الدخل 1200 - 1600 على أقل من 400.
- لصالح الدخل 800 - 1200 على 400-800.
- لصالح الدخل 1200-1600 على 400-800.
- لصالح الدخل 1200-1600 على أكثر من 1600.

#### الجدول (77)

نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب الحالة العملية

الآثار الاجتماعية					
تحليل البيانات	مجموع متوسط المربعات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اختبار ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	5539.434	2	2769.717	17.090	000
داخل المجموعات	161583.942	997.	162.070	--	--
الإجمالي	167123.376	.999	--	--	--

#### الجدول رقم (78)

اختبار شافيه لمعرفة مستوى الدلالة للآثار الاجتماعية بحسب الحالة العملية

الآثار الاجتماعية					
درجة الثقة	مستوى الدلالة	معيان الخطأ	المتوسط الحسابي	الحالة (J) العملية	الحالة (I) العملية
7.78	2.28	1.122	5.033	لا يعمل	يعمل
11.13	5.95	1.667	7.041	باحث عن عمل	

-2.28-	-7.78-	.000	1.122	-5.033-	يعمل	لا يعمل
6.67	-2.66-	.574	1.904	2.007	باحث عن عمل	
-2.95-	-11.13-	.000	1.667	-7.041-	يعمل	باحث عن عمل
2.66	-6.67-	.574	1.904	-2.007-	لا يعمل	
توجد فروق ذات دلالة عند المستوى 0.05						

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (78) يتضح لنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 المرتبطة بالآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كما تقيسها الاستبانة المستخدمة لهذا الغرض في هذه الدراسة.

واستناداً لهذه النتيجة تم رفض الفرض الأول من فروض الدراسة، ويشير ذلك إلى أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كان له أثر دالة في الحالة العملية لصالح:

● لصالح الحالة العملية يعمل على لا يعمل.

● لصالح الحالة العملية يعمل على باحث عن عمل.

ومن خلال الاستعراض السابق للمقارنة بين المتوسطات نستطيع الحكم على عدم قبول الفرض الأول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

وقد تعزى تلك النتيجة إلى ما يلي:

● الاحتكاك المباشر من قبل الذكور للعمالة الوافدة عكس هذا التباين في المتوسطات.

● الوعي الذي وصل له المواطن العماني من خلال الاطلاع على تجارب الدول المجاورة والإقليمية والعالمية.

● توفر إمكانية الوصول إلى المعلومة من خلال شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعية، وبرامج التواصل، مما يمكن الفرد من الوصول الفوري للمعلومة في المكان و الزمان الذي يناسبه.

الفرض الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية).

المتوسط الحسابي للمحور (4.31)، فيما الانحراف المعياري (514).

الجدول (79)

استجابة الجمهور للأثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني

م	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
46	العمالة الوافدة تؤثر سلباً على الاقتصاد العماني.	1000	4.01	1.052
47	زيادة الباحثين عن العمل سببها العمالة الوافدة.	1000	4.04	1.032
49	رخص العمالة الوافدة السبب في جلبهم	1000	4.13	.987
50	أصحاب الشركات لا يرغبون في تعيين العمانيين محل العمالة الوافدة.	1000	4.17	.914
م	العبارات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
51	تحويلات العمالة الوافدة من المبالغ لخارج السلطنة تؤثر سلباً على الاقتصاد العماني.	1000	4.27	.937
55	انخفاض مستوى الدخل الشهري للعاملين في القطاع الخاص سبب في ابتعاد العمانيين عن العمل فيه.	1000	4.37	.885
48	تشغل العمالة الوافدة وظائف في الشركات يمكن أن يشغلها العمانيون.	1000	4.39	.830
53	ينبغي الاستفادة من العمالة الوافدة في المهن التي بها نقص في الكوادر العمانية فقط.	1000	4.47	.883
52	يجب أن تقتصر العمالة الوافدة على مهن معينة تلك التي يحتاجها المجتمع.	1000	4.56	.698
54	على الشركات تدريب العمانيين للحد من العمالة الوافدة.	1000	4.67	.657

يظهر لنا الجدول رقم (79) أن العبارة رقم 46 والتي تنص على " العمالة الوافدة تؤثر سلباً على الاقتصاد العماني " أخذت استجابة عالية حيث كان المتوسط الحسابي 4.01 والانحراف المعياري 1.052 وهذا يدل على أن الجمهور يرى أن تأثيرها سلبي بدرجة عالية جداً على الاقتصاد العماني، كما كان المتوسط الحسابي للعبارة رقم 54 مرتفع إلى حد ما وكان نص العبارة "

على الشركات تدريب العمانيين للحد من العمالة الوافدة " حيث كان المتوسط الحسابي 4.64 والانحراف المعياري 657 ، والجدول (79) يوضح لنا استجابة عينة الدراسة للعبارة رقم 45.

الجدول (80)

استجابة عينة الدراسة من الجمهور للعبارة رقم (54)

النسبة %	التكرار	الاختيارات
5%	5	لا أوافق بشدة
1.5%	15	لا أوافق
3.0%	30	محايد
20.5%	205	أوافق
74.5%	745	أوافق بشدة
100.0%	1000	الإجمالي

و يتضح من خلال البيانات السابقة في الجدول (80) أن لدى عينة الدراسة فهم واضح بدرجة عالية جداً للدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص للحد من العمالة الوافدة في السلطنة بصفه عامة.

و لاختبار فرض تساوي المتوسطات لمجموعة من العينات دفعة واحده، حيث استُخدمت معادلة حساب قيمة "t" لمتوسطين لمجموعة غير مرتبطة، ويوضح الجدول (80) نتائج تطبيق اختبار "t" على متوسطي درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني.

الجدول (81)

نتائج تطبيق اختبار "t" على متوسطي درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بالنسبة للنوع

اختبار العينة المستقلة										
حساب درجة الثقة		حساب الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة	الانحراف المعياري	ت	الدلالة	ف	النوع	المتغير المستقل
الأعلى	الأدنى									الآثار الاجتماعية
950	327-	.325	312	338.	998.	958	000	14.629	ذكور	

951	328-	.326	312	339.	949.	956			إناث	للمعاملة الوافدة
-----	------	------	-----	------	------	-----	--	--	------	---------------------

ومن خلال البيانات الظاهرة في الجدول (81) VRL يتضح لنا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث أن قيمة  $t = (0.956)$  المرتبطة بالآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كما تقيسها الاستبانة المستخدمة لهذا الغرض في هذه الدراسة لصالح أي من الطرفين (ذكور-إناث).

#### الجدول رقم (82)

إحصائية عينة الدراسة من الجمهور بحسب النوع

متوسط الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	النوع	المتغير المستقل
.254	5.654	43.24	505	ذكر	الآثار الاقتصادية
.204	4.587	42.93	495	أنثى	

واستناداً لهذه النتيجة تم قبول الفرض الثاني من فروض الدراسة، ويشير ذلك إلى أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني لم يكن له أثر دالة في النوع لصالح الذكور، كما أن المتوسطين متقاربين بين الذكور والإناث كما يوضحها جدول المتوسطات.

#### الجدول رقم (83)

نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بالنسبة للعمر

الآثار الاقتصادية					
تحليل البيانات	مجموع متوسط المربعات	الانحراف المعياري	متوسط المربعات	اختبار ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	717.748	5	143.550	5.552	000
داخل المجموعات	25700.027	994.	25.855	--	--
الإجمالي	26417.775	.999	--	--	--

الجدول رقم (84)

اختبار شافيه لمعرفة الآثار الاقتصادية لعينة الدراسة من الجمهور بحسب العمر

الآثار الاقتصادية						
درجة الثقة		مستوى الدلالة	معيار الخطأ	المتوسط الحسابي	العمر (J)	العمر (I)
الأعلى	الأدنى					
2.86	-2.15-	.999	751	350	30 – 26	25 – 20
1.84	-2.99-	.987	725	-575-	35 – 31	
3.78	-1.48-	.833	790	1.149	40 – 36	
85	-6.85-	.240	1.154	-3.000-	45 – 41	
4.92	-10.92-	.902	2.375	-3.000-	أكبر من 46	
2.15	2.86-	.999	751	-350-	25 – 20	30 – 26
36	-2.21-	.335	387	-925-	35 – 31	
2.46	-86-	.766	498	798	40 – 36	
-09-	-6.61-	.039	978	-3.350-	45 – 41	
4.30	-11.00-	.830	2.295	-3.350-	أكبر من 46	
درجة الثقة		مستوى الدلالة	معيار الخطأ	المتوسط الحسابي	العمر (J)	العمر (I)
الأعلى	الأدنى					
2.99	-1.84-	.987	725	575	25 – 20	35 – 31
2.21	-36-	.335	387	925	30 – 26	
3.25	20	.015	457	1.724	40 – 36	
77	-5.62-	.269	958	-2.425-	45 – 41	
5.20	-10.05-	.952	2.286	-2.425-	أكبر من 46	
1.48	-3.78-	.833	790	-1.149-	25 – 20	40 – 36
86	-2.46-	.766	498	-7.98-	30 – 26	
-20-	-3.25-	.015	457	-1.724-	35 – 31	
-79-	-7.15-	.005	1.008	-4.149-	45 – 41	
3.54	-11.84-	.664	2.308	-4.149-	أكبر من 46	

6.85	-85-	.240	1.154	3.000	25 – 20	45 – 41
6.61	09	.039	978	3.350	30 – 26	
5.62	-77-	.269	958	2.425	35 – 31	
7.51	79	.005	1.008	4.149	40 – 36	
8.19	-8.19-	1.000	2.456	000	أكبر من 46	
10.92	-4.92-	.902	2.375	3.000	25 – 20	أكبر من 46
11.00	-4.30-	.830	2.295	3.350	30 – 26	
10.05	-5.20-	.952	2.286	2.425	35 – 31	
11.84	-3.54-	.664	2.308	4.149	40 – 36	
8.19	-8.19-	1.000	2.456	000	45 – 41	
<b>توجد فروق ذات دلالة عند المستوى 0.05</b>						

قام الباحث باستخدام اختبار شافيه Scheffe للكشف عن الفروق المعنوية بين المجموعات، ويظهر لنا الجدول رقم (84) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 المرتبطة بالآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كما تقيسها الاستبانة المستخدمة لهذا الغرض في هذه الدراسة.

واستناداً لهذه النتيجة تم رفض الفرض الثاني من فروض الدراسة, ويشير ذلك إلى أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كان له أثر دالة في العمر لصالح:

- لصالح العمر 45-41 على 30-26.
- لصالح العمر 35-31 على 40-36.
- لصالح العمر 45-41 على 40-36.

الجدول (85)

نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بالنسبة المستوى التعليمي

الآثار الاقتصادية					
تحليل البيانات	مجموع متوسط المربعات	الانحراف المعياري	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	418.596	3	139.532	5.345	001



--	--	26.104	996.	25999.179	داخل المجموعات
--	--	--	.999	26417.775	الإجمالي

الجدول رقم (86)

اختبار شافيه لمعرفة الآثار الاقتصادية لعينة الدراسة من الجمهور بحسب المستوى التعليمي

الآثار الاقتصادية						
درجة الثقة		مستوى الدلالة	معيار الخطأ	المتوسط الحسابي	(J) المستوى التعليمي	(I) المستوى التعليمي
الأعلى	الأدنى					
5.25	39	.015	868.	2.822	دبلوم عام	ما دون الدبلوم العام
3.47	-92-	.447	783.	1.277	جامعي	
6.82	-1.71-	.422	1.523	2.556	دراسات عليا	
-39-	-5.25-	.015	868.	-2.822-	ما دون الدبلوم العام	دبلوم عام
-27-	-2.82-	.009	455.	-1.545-	جامعي	
3.61	-4.14-	.998	1.384	-267-	دراسات عليا	
92	-3.47-	.447	783.	-1.277-	ما دون الدبلوم العام	جامعي
2.82	27	.009	455.	1.545	دبلوم عام	
5.01	-2.45-	.820	1.332	1.278	دراسات عليا	
1.71	-6.82-	.422	1.523	-2.556-	ما دون الدبلوم العام	دراسات عليا
4.14	-3.61-	.998	1.384	267	دبلوم عام	
2.45	-5.01-	.820	1.332	-1.278-	جامعي	

توجد فروق ذات دلالة عند المستوى 0.05

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (86) يتضح لنا فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 المرتبطة بالآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كما تقيسها الاستبانة المستخدمة لهذا الغرض في هذه الدراسة.

واستناداً لهذه النتيجة تم رفض الفرض الثاني من فروض الدراسة، ويشير ذلك إلى أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب عينة الدراسة من الجمهور كان له أثر دالة في المستوى التعليمي لصالح:

- لصالح ما دون الدبلوم العام على الدبلوم العام.
- لصالح الجامعي على الدبلوم.

الجدول (87)

نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للأثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بالنسبة للدخل

الآثار الاقتصادية					
تحليل البيانات	متوسط المربعات	الانحراف المعياري	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	115.147	5	223.029	8.762	000
داخل المجموعات	25302.628	994.	25.455	--	--
الإجمالي	26417.775	.999	--	--	--

الجدول رقم (88)

اختبار شافيه لمعرفة الآثار الاقتصادية لعينة الدراسة من الجمهور بحسب الدخل

الآثار الاقتصادية						
درجة الثقة		مستوى الدلالة	معيان الخطأ	المتوسط الحسابي	(J) الدخل	(I) الدخل
الأعلى	الأدنى					
3.51	-2.67-	.999	927.	419	أقل من 400	لا شئ
5.97	-1.48-	.546	1.117	2.242	800 – 400	
2.02	-3.80-	.959	872.	-889-	1200-800	
92	-5.08-	.377	900.	-2.079-	1600-1200	
3.68	-5.07-	.998	1.314	-694-	أكثر من 1600	
درجة الثقة		مستوى الدلالة	معيان الخطأ	المتوسط الحسابي	(J) الدخل	(I) الدخل
الأعلى	الأدنى					
2.67	-3.51-	.999	927.	-419-	لا شئ	أقل من 400
4.60	-95-	.442	833.	1.823	800 – 400	
20	-2.82-	.139	453.	-1.308-	1200 – 800	
-82-	-4.18-	.000	505.	-2.498-	1600-1200	
2.49	-4.72-	.958	1.082	-1.113-	أكثر من 1600	
1.48	-5.97-	.546	1.117	-2.242-	لا شئ	400 – 800
95	-4.60-	.442	833.	-1.823-	أقل من 400	
-56-	-5.70-	.006	771.	-3.131-	1200 – 800	
-1.64-	-7.00-	.000	803.	-4.321-	1600-1200	
1.23	-7.10-	.356	1.249	-2.936-	أكثر من 1600	
3.80	-2.02-	.959	872.	889	لا شئ	800-1200
2.82	-20-	.139	453.	1.308	أقل من 400	
5.70	56	.006.	771.	3.131	800 – 400	

13	-2.51-	.108	396.	-1.190-	<b>1600-1200</b>	
3.65	-3.26-	1.000	1.035	195	<b>أكثر من 1600</b>	
5.08	-92-	.377	900.	2.079	<b>لا شيء</b>	<b>1200-1600</b>
4.18	82	000.	505.	2.498	<b>أقل من 400</b>	
7.00	1.64	.000	803.	4.321	<b>800 – 400</b>	
2.51	-13-	.108	396.	1.190	<b>1200-800</b>	
4.91	-2.15-	.888	1.059	1.385	<b>أكثر من 1600</b>	<b>أكثر من 1600</b>
5.07	-3.68-	.998	1.314	694	<b>لا شيء</b>	
4.72	-2.49-	.958	1.082	1.113	<b>أقل من 400</b>	
7.10	-1.23-	356	1.249	2.936	<b>800 – 400</b>	
3.26	-3.65-	1.000	1.035	-195-	<b>1200-800</b>	
2.15	-4.91-	.888	1.059	-1.385-	<b>1600-1200</b>	
<b>توجد فروق ذات دلالة عند المستوى 0.05</b>						

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (88) يتضح لنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 المرتبطة بالآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كما تقيسها الاستبانة المستخدمة لهذا الغرض في هذه الدراسة.

واستناداً لهذه النتيجة تم رفض الفرض الثاني من فروض الدراسة، ويشير ذلك إلى أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني لعينة الدراسة من الجمهور كان له أثر دالة في الدخل لصالح:

- لصالح الدخل 1600-1200 على أقل من 400.
- لصالح الدخل 1200-800 على 800-400.
- لصالح الدخل 1600-1200 على 800-400.

#### الجدول رقم (89)

نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة من الجمهور للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب الحالة العملية

الآثار الاقتصادية					
تحليل البيانات	مجموع متوسط المربعات	الانحراف المعياري	متوسط المربعات	اختبار ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	470.552	2	235.276	9.040	000
داخل المجموعات	25947.223	997.	26.025	--	--
الإجمالي	26417.775	.999	--	--	--

الجدول رقم (90)

اختبار شافيه لمعرفة الآثار الاقتصادية لعينة الدراسة من الجمهور بحسب الحالة العملية

الآثار الاقتصادية						
درجة الثقة		مستوى الدلالة	معيار الخطأ	المتوسط الحسابي	(J) الحالة العملية	(I) الحالة العملية
الأعلى	الأدنى					
2.20	00	051.	450.	1.100	لا يعمل	يعمل
4.13	85	001.	668.	2.491	باحث عن عمل	
00	-2.20-	.051	450.	-1.100-	يعمل	لا يعمل
3.26	-48-	.190	763.	1.391	باحث عن عمل	
-85-	-4.13-	.001	668.	-2.491-	يعمل	باحث عن عمل
48	-3.26-	.190	763.	-1.391-	لا يعمل	عمل
توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.05						

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (90) يتضح لنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 المرتبطة بالآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني كما تقيسها الاستبانة المستخدمة لهذا الغرض في هذه الدراسة.

واستناداً لهذه النتيجة تم رفض الفرض الثاني من فروض الدراسة, ويشير ذلك إلى أن المتغير المستقل المتمثل في الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني لعينة الدراسة من الجمهور كان له أثر دالة في الحالة العملية لصالح:

● لصالح الحالة العملية يعمل على باحث عن عمل.

ومن خلال الاستعراض السابق للمقارنة بين المتوسطات نستطيع الحكم على عدم قبول الفرض الثاني لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية، والتأكيد على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

وقد تعزى تلك النتيجة إلى ما يلي:

• الرواتب العالية التي يتقاضاها أصحاب الوظائف العليا في حين أن بعض الشباب العماني يمتلك نفس المؤهل العلمي ويتقاضى راتباً أقل من الوافد في بعض مؤسسات القطاع الخاص.

• رخص اليد العاملة الوافدة في المهن الفنية، لا تتيح للفنيين العمانيين فرص عمل حقيقية.

• الوعي الذي وصل له المواطن العماني من خلال الاطلاع على تجارب الدول المجاورة والإقليمية والعالمية، في الموازنة بين الباحثين عن عمل والأيدي العاملة الوافدة.

### ثالثاً: خاتمة الدراسة ومناقشة النتائج:

يعرض الباحث فيما يلي باختصار لأهم النتائج التي توصل إليها في هذه الدراسة:

**أولاً: مناقشة نتائج السؤال الأول ونصه: ما الحاجة إلى العمالة الوافدة في سلطنة عمان؟**

1- أظهرت الدراسة أن ما نسبته (59.2%) من أفراد عينة الدراسة من الجمهور لا يراعون عادات وتقاليد المجتمع عند اختيارهم للعمالة الخاصة، وتعكس هذه النسبة مؤشراً خطيراً للغاية يحتاج إلى مزيد من الدراسة للوقوف على الأسباب الحقيقية التي تجعل الفرد لا يهتم بمن يعمل لديه، وكذلك ما قد تسببه من مشكلات دينية واجتماعية وأخلاقية وثقافية على المدى البعيد، والواضح هنا أن الاختيار لا يتم وفق عادات وتقاليد المجتمع وقيمه، وإنما يعتمد كثيراً على توفر الجنسية المناسبة من العمالة الوافدة من جانب، ورخص هذه العمالة الوافدة من جانب آخر.

2- أظهرت الدراسة أن (91%) من أفراد عينة الدراسة من النخبة يراعون عادات وتقاليد المجتمع عند اختيارهم للعمالة الخاصة، وهذا الأمر بطبيعة الحال راجع إلى أن الاستجابات كانت مرهونة بمراكزهم الاجتماعية - بحسب رأي الباحث - أو لأنهم أكثر وعياً بما قد تسببه العمالة الخاصة في المنازل من مشكلات اجتماعية وثقافية ودينية على المدى البعيد.

3- أظهرت الدراسة أن نسبة (77.7%) من عينة الدراسة من المجتمع لديهم عمالة وافدة، في حين أن نسبة (100%) من عينة الدراسة من النخبة لديهم عمالة وافدة، وهذا الارتفاع في نسبة العمالة الوافدة عند عينة الدراسة من الجمهور والنخبة، يعكس بشكل واضح الزيادة المطردة في أعداد العمالة الوافدة في المجتمع العماني.

4- أكدت الدراسة أن طبيعة عمل العمالة الوافدة بحسب عينة الدراسة من الجمهور الذين لديهم عمالة وافدة، تبلغ (100%) من العمالة الخاصة، (61.7) من العمالة التجارية، وقد اتفق الجمهور والنخبة فيما يتعلق بالعمالة الخاصة إذ تبلغ هي أيضاً عند النخبة (100%)، والعمالة التجارية عند النخبة (18%)، وهذا التدني بالنسبة للنخبة يعود إلى طبيعة أعمالهم ومناصبهم التي تحتاج إلى تفرغ تام لمتابعتها، أو تعود من جانب آخر إلى عدم رغبتهم في الإفصاح بشكل مباشر والاستجابة لتواجد عمالة تجارية لديهم، وأياً كان الأمر، فإن العمالة الوافدة الخاصة وهي جزء من العمالة الوافدة التي تشكل أثراً مباشراً على الجوانب الاجتماعية خاصة في المجتمع، فإن أعدادها بهذا الشكل تمثل مؤشراً خطيراً للغاية، وتؤكد عدم خلو البيوت منها وبنسب كبيرة جداً.

5- أكدت الدراسة فيما يتعلق بجنسية العمالة الوافدة اتفاق الجمهور والنخبة من حيث أن الجنسية الهندية احتلت المرتبة الأولى بين الجنسيات، وكذلك اتفق الجمهور والنخبة أن الجنسية العربية جاءت في المرتبة الأخيرة بين الجنسيات المختلفة، وهذا يعود إلى رخص العمالة الهندية من جانب وتحملها لمشاق العمل من جانب آخر، وفي المقابل فإن أجور العمالة العربية مرتفعة ولا تعمل في الوظائف العمالية بشكل كبير، وجاءت الجنسيات الأخرى كالباكستانية والبنجلاديشية والإندونيسية في مراتب متفاوتة بين أفراد العينة من الجمهور والنخبة.

6- أثبتت الدراسة فيما يتعلق بالحاجة للعمالة الوافدة بحسب عينة الدراسة من الجمهور أن عبارة "عدد العمالة الوافدة بالسلطنة لا يتناسب مع حجم العمل بالسلطنة" قد حصلت على أقل الاستجابات بمتوسط حسابي (2.55) وانحراف معياري (1.208) وهذا يشير إلى أن الجمهور يرى أن عدد العمالة الوافدة لا يتناسب مع حجم العمل بالسلطنة، وعدم التناسب هذا راجع إلى الزيادة حيث أن عدد العمالة الوافدة يفوق وبشكل كبير الحاجة الفعلية لهذه العمالة، وكما أثبتت الدراسة أن عبارة "قانون العمل العماني يحتاج إلى مزيد من المراجعة للحد من أخطار العمالة الوافدة المستترة" قد حصلت على استجابة عالية حيث كان المتوسط الحسابي (4.34)، والانحراف المعياري (997)، وهذا مؤشر يدل على أن عينة الدراسة من الجمهور ترى ضرورة مراجعة قانون العمل والباحث يرى أن الإشكالية ليست في القانون من حيث المواد والنصوص فهي في معظمها صارمة ومناسبة، وإنما في مسألة التطبيق والمتابعة التي بحاجة إلى مزيد من الرقابة والمحاسبة.

وبالتالي اتفقت هذه الدراسة مع دراسة أحمد الحقاد (2007)، ودراسة أحمد سليمان عبيد (2009)، ودراسة محمد كمال أبو عمشة (2011)، ودراسة لجنة تنمية الموارد البشرية بمجلس الدولة (2011)، ودراسة وزارة القوى العاملة (2013)، ولم تتفق مع دراسة اتحاد الغرف الخليجية (2008).

**ثانياً: مناقشة السؤال الثاني من أسئلة الدراسة ونصه: ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة بحسب رأي عينة الدراسة من النخبة؟**

1- أظهرت الدراسة بحسب رأي عينة النخبة أن للعمالة الوافدة العديد من الآثار الاجتماعية على المجتمع العماني، ومن الآثار الاجتماعية التي حصلت على أعلى التكرارات:

1- للعمالة الوافدة تأثير على اللغة العربية من خلال استخدام كلمات دخيلة عليها والتخاطب معهم بلغة عربية غير سليمة.

2- للعمالة الوافدة تأثير على الهوية العمانية من خلال نقل ثقافات بلادهم الأصلية وتأثر العمانيين خاصة الشباب بها.

3- الأطفال يتأثرون كثيراً بسلوكيات دخيلة وغريبة نتيجة اعتماد الأسر على المربيات بشكل كامل.

4- العمالة الوافدة تؤثر على قيم المجتمع وعاداته وتقاليده.

5- زيادة أعداد العمالة الوافدة تؤدي إلى انتشار الجريمة.

6- كثرة العمالة الوافدة تعود المجتمع على الإتكالية وعدم قبول الكثير من المهن والأعمال.

7- زيادة أعداد العمالة الوافدة تساهم في انتشار جرائم المخدرات والزنا.

8- زيادة أعداد العمالة الوافدة تؤثر على الأمن العام.

2- أظهرت الدراسة بحسب رأي عينة النخبة أن للعمالة الوافدة العديد من الآثار الاقتصادية على المجتمع العماني، ومن الآثار الاقتصادية التي حصلت على أعلى التكرارات:

أ- التحويلات المالية الضخمة للأموال خارج البلاد وبالتالي استنزاف مقدرات الدولة المالية بشكل خطير.

ب- السيطرة على سوق العمل في العديد من القطاعات كالإنشاءات والتجارة وغيرها.

ت- انتشار التجارة المستنرة مما يؤثر على الاقتصاد.

ث- زيادة أعداد الباحثين عن العمل من المواطنين العمانيين.

ج- تزييف الأموال.

ح- انتشار وزيادة أعداد العمالة الرخيصة غير المدربة.

3- أظهرت الدراسة بحسب رأي عينة الدراسة من النخبة أن الجنسية البنجلاديشية أكثر الجنسيات تأثيراً سلبياً حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (7.36) تلتها الجنسية الباكستانية بمتوسط حسابي يبلغ (6.53)، فيما جاءت الجنسية الأوروبية كأقل الجنسيات تأثيراً سلبياً على المجتمع بحسب رأي النخبة بمتوسط حسابي (1.17)، والجنسية العربية بمتوسط حسابي (1.91).

4- أثبتت الدراسة وبحسب الجنسيات الأكثر أهمية كما تراها عينة الدراسة من النخبة هي الجنسية الهندية بمتوسط حسابي (7.09)، ثم الجنسية العربية بمتوسط حسابي (6.47)، فالأوروبية بمتوسط حسابي (6.50)، في حين جاءت الجنسية البنجلاديشية في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (2.48)، وجنسيات أخرى في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (1.18).

5- أكدت الدراسة فيما يتعلق بالمهن التي يجب تواجد العمالة الوافدة فيها بحسب رأي عينة الدراسة من النخبة، أن مهنة (خدمة المنازل) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (15.9)، تليها مهنة (البناء والإنشاءات) في المركز الثاني بمتوسط حسابي بلغ (14.95)، في حين جاءت المهن الكتابية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.13)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت (مهن أخرى) بمتوسط حسابي (1.0).

وبالتالي انفتحت هذه الدراسة مع دراسة يونس الاخزمي (2007)، ودراسة ثامر الصباح (2009)، ودراسة أحمد كمال أبو عمشة (2011)، ودراسة أحمد الرواحي (2011)، ودراسة باقر النجار (2013).

ثالثاً: مناقشة السؤال الثالث من أسئلة الدراسة ونصه: ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب رأي عينة الدراسة من الجمهور؟



أ- مناقشة نتائج الفرض الأول ونصه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة العملية).

i. أكدت الدراسة فيما يتعلق بالجمهور أن عبارة "يوجد مردود ايجابي عالي من تبادل ثقافات المجتمع مع ثقافة العمالة الوافدة" أخذت أقل استجابة حيث كان المتوسط الحسابي لها (2.94) والانحراف المعياري (1.012)، وهذا يدل على أن الجمهور يرى أن لا تأثير إيجابي عالي من العمالة الوافدة على المجتمع العماني، والعبارة "السكن غير المنظم للعمالة الوافدة يؤر مناسبة للفساد والتخريب" حصلت على استجابة مرتفعة حيث كان المتوسط الحسابي لها (4.54) والانحراف المعياري (6.7)، الأمر الذي يجعل من الضروري النظر في إيجاد أماكن مناسبة للعمالة الوافدة وخاضعة للرقابة المستمرة.

ii. أكدت الدراسة فيما يتعلق بالجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية على المجتمع العماني بالنسبة للنوع عند مستوى (0.05) لصالح الذكور.

iii. أثبتت الدراسة بالنسبة للجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني عند مستوى (0.05) بالنسبة للعمر لصالح العمر (31-35) على (20-25)، ولصالح العمر (31-35) على (26-30).

iv. أكدت الدراسة بالنسبة للجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني عند مستوى 0.05 بالنسبة للمستوى التعليمي لصالح ما دون الدبلوم على الدبلوم العام، ولصالح ما دون الدبلوم العام على الدراسات العليا، ولصالح الجامعي على الدبلوم، ولصالح الجامعي على الدراسات العليا.

v. أثبتت الدراسة بالنسبة للجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني عند مستوى (0.05) بالنسبة للدخل لصالح الدخل (800-1200) على (أقل من 400)، ولصالح الدخل (1200-1600) على (أقل من 400) ولصالح (800-1200) على (400-800)، ولصالح الدخل (1200-1600) على (400-800)، ولصالح (1200-1600) على (أكثر من 1600).

vi. أكدت الدراسة بالنسبة للجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة عند مستوى (0.05) بالنسبة للحالة العملية لصالح الحالة العملية يعمل على لا يعمل، ويعمل على باحث عن عمل.

vii. أثبتت الدراسة عدم قبول الفرض الأول "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية، وبالتالي التأكيد على وجود فروق ذات دلالة إحصائية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى للمتغيرات الديموغرافية، وهذه النتيجة تعزى إلى:

- الاحتكاك المباشر من قبل الذكور للعمالة الوافدة عكس هذا التباين في المتوسطات.
- الوعي الذي وصل له المواطن العماني من خلال الاطلاع على تجارب الدول المجاورة والإقليمية والعالمية.
- توفر إمكانية الوصول إلى المعلومة من خلال شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وشبكات التواصل الاجتماعية، وبرامج التواصل، مما يمكّن الفرد من الوصول الفوري للمعلومة في المكان والزمان الذي يناسبه.

**ب- مناقشة نتائج الفرض الثاني ونصه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية).**

1- أكدت الدراسة أن عبارة "العمالة الوافدة تؤثر سلباً على الاقتصاد العماني" أخذت استجابة عالية حيث كان المتوسط الحسابي لها (4.01) والانحراف المعياري (1.052)، وهذا يشير إلى أن الجمهور يرى أن تأثير العمالة الوافدة على الاقتصاد سلبى بدرجة كبيرة جداً، وحصلت أيضاً عبارة "على الشركات تدريب العمانيين للحد من العمالة الوافدة" على متوسط حسابي (4.64) وانحراف معياري (657)، مما يدل على الاستجابة العالية لهذا الأمر من قبل عينة الدراسة.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بحسب عينة الدراسة للجمهور للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى النوع، حيث أن المتوسطات والمقارنة بينها أظهرت تقارباً بين الذكور والإناث.

3- أكدت الدراسة بحسب عينة الجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى العمر عند المستوى (0.05) لصالح العمر (45-41) على (30-26)، ولصالح العمر (35-31) على (40-36)، ولصالح العمر (45-41) على (40-36).

4- أظهرت الدراسة بحسب عينة الجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المستوى التعليمي عند المستوى (0.05) لصالح ما دون الدبلوم العام على الدبلوم العام ولصالح الجامعي على الدبلوم.

5- أثبتت الدراسة بحسب عينة الجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى عند المستوى (0.05) لصالح الدخل (1200-1600) على (أقل من 400)، ولصالح (800-1200) على (400-800)، لصالح (1600-1200) على (800-400).

6- أكدت الدراسة بالنسبة لعينة الجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى للحالة العملية عند مستوى (0.05) لصالح الحالة العملية يعمل على باحث عن عمل.

7- أثبتت الدراسة عدم قبول الفرض الثاني ونصه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية"، والتأكيد على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى للمتغيرات الديموغرافية، وتعزى هذه النتيجة إلى ما يلي:

1- الرواتب العالية التي يتقاضاها أصحاب الوظائف العليا في حين أن بعض الشباب العماني يمتلك نفس المؤهل العلمي ويتقاضى راتباً أقل من الوافد في بعض مؤسسات القطاع الخاص.

2- رخص اليد العاملة الوافدة في المهن الفنية، لا تتيح للفنيين العمانيين فرص عمل حقيقية.

3- الوعي الذي وصل له المواطن العماني خلال الاطلاع على تجارب بعض الدول خاصة المجاورة منها في الموازنة بين الباحثين عن عمل والأيدي العمالة الوافدة.

وبالتالي اتفقت هذه الدراسة مع دراسة يونس الاخزمي (2007)، ودراسة عبد الله الغيلاني (2008)، ودراسة أحمد كمال أبو عمشة (2011)، ودراسة أحمد الرواحي (2011)، ودراسة باقر النجار (2013)، ولم تتفق مع دراسة Beatriz Goyanes (2001).

**رابعاً: مناقشة السؤال الرابع من الدراسة ونصه:**

**ما التصور المقترح للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني؟**

وللإجابة عن هذا السؤال، ومن خلال الإجابة عن الأسئلة الثلاثة السابقة والتي أظهرت أن العمالة الوافدة وما يصاحب أعدادها من زيادة مطردة تشكل مشكلة لا بد من الحد منها.

وفيما يلي التصور المقترح للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني:

**المقدمة:**

أظهرت نتائج هذه الدراسة، كما أظهرت نتائج الدراسات السابقة والتي تم الإشارة إليها أن للعمالة الوافدة آثار اجتماعية واقتصادية على المجتمع العماني، وأن هذه الآثار لا بد من الحد منها، وهذا الحد بحاجة إلى تقليص أعداد العمالة الوافدة وتخفيض نسبتها من عدد السكان في سلطنة عمان، والتي دلت الإحصاءات على زيادتها وعدم نقصانها الأمر الذي يحتاج إلى جهود منظمة تبذلها مختلف الجهات في سبيل تقليل أعداد العمالة الوافدة وبالتالي الحد من أثرها الاجتماعي والاقتصادي على المجتمع العماني.

**أهداف التصور المقترح:**

- 1- إيقاف الزيادة المطردة لأعداد العمالة الوافدة في سلطنة عمان.
- 2- العودة لأعداد العمالة الوافدة في سلطنة عمان إلى نسبة لا تزيد عن 30% من إجمالي عدد السكان.

3- توفير الوظائف اللازمة للأعداد المتزايدة من العمالة الوطنية العمانية الباحثة عن العمل.

4- الحد من الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني.

5- الحد من الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني.

### **المدة الزمنية للتصور المقترح:**

يقترح أن تكون المدة الزمنية لهذا التصور المقترح خمس سنوات، يتم خلالها تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التصور.

### **استراتيجيات التصور المقترح:**

هناك إستراتيجيتان لهذا التصور المقترح، وينبغي أن تطبقان بخط متوازٍ، وتسيران جنب إلى جنب حفاظاً على استمرار عجلة التنمية التي تحتاجها سلطنة عمان من جانب، وضماناً للاستقرار المجتمعي من جانب آخر.

### **الإستراتيجية الأولى: الإستراتيجية الوطنية للتعمين في القطاع الخاص:**

ويتم من خلال هذه الإستراتيجية تحديد الوظائف المختلفة في القطاع الخاص التي يمكن أن يعمل بها العمانيون، ومن ثم العمل على إعدادهم وتدريبهم لاكتساب المهارات اللازمة لشغل هذه الوظائف وإحلالهم محل العمالة الوافدة، ولا بد لهذه الإستراتيجية من جدول زمني يحدد مراحلها المختلفة التي تضمن تحقيق أهدافها.

### **الإستراتيجية الثانية: الإستراتيجية الوطنية للحد من العمالة الوافدة:**

ويتم من خلال هذه الإستراتيجية تحديد الوظائف المختلفة في القطاع الخاص التي يمكن الاستغناء فيها عن العمالة الوافدة، وإحلال العمالة الوطنية القادرة والمدربة تدريباً دقيقاً يحقق لها الكفايات اللازمة لشغل هذه الوظائف.

وهذه الإستراتيجية لا بد من وضع جدول زمني لها يحدد مراحلها المختلفة التي تكفل تحقيق أهدافها، ويجب الالتزام بالمدة الزمنية المحددة بخمس سنوات عند وضع البرنامج الزمني لكل إستراتيجية.

## مراحل التصور المقترح:

- 1- تشكيل اللجنة الوطنية للحد من العمالة الوافدة وتحديد اختصاصات هذه اللجنة.
- 2- تمثيل مختلف الجهات التشريعية والرقابية والتنفيذية والأمنية والإعلامية والمجتمعية في هذه اللجنة.
- 3- إعطاء اللجنة الصفة الاعتبارية لها، ومنحها الصلاحيات اللازمة للقيام بعملها خير قيام.
- 4- تكون مرجعية هذه اللجنة وتبعيتها مباشرة لمجلس الوزراء الموقر.
- 5- يكون لهذه اللجنة استقلالها المالي والإداري وفقاً لأنظمة وقوانين سلطنة عمان.
- 6- تقوم اللجنة بوضع الخطة الإستراتيجية الخاصة بالحد من العمالة الوافدة وفق أهداف مرحلية وأهداف بعيدة المدى مع الالتزام بعدم تجاوز البرنامج الزمني لهذه الخطة الخمس سنوات كحد أقصى.
- 7- تقوم اللجنة بحصر أعداد العمالة الوافدة وفقاً لتخصصاتها وأعمالها، وتحديد الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها العمالة الوافدة فيها.
- 8- تقوم اللجنة بتحديد الاحتياج الفعلي للعالة الوافدة وفقاً لمتطلبات التنمية الشاملة وحاجات المجتمع.
- 9- وضع البرنامج الزمني لتقليص أعداد العمالة الوافدة ووصولها إلى النسبة المراد تحقيقها من عدد السكان والتي لا تتجاوز 30%.
- 10- وضع خطة توعوية تساهم فيها مختلف الجهات، وتستهدف مختلف شرائح المجتمع حول عمل هذه اللجنة وأهدافها والعائد المرجو من خلالها على المجتمع.

## رابعاً: المقترحات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يقترح التوصيات الآتية:

- 1- أهمية تقليص أعداد العمالة الوافدة والاقتصار فقط على المهن الضرورية لهم (كالإنشاءات) والمهن الفنية التي لا يوجد عمالة وطنية لشغلها.

- 2- اتخاذ إجراءات عقابية صارمة على أصحاب الأعمال الذين يقومون بجلب العمالة الوافدة دون عمل لهم (الاتجار بالبشر).
- 3- تفعيل قانون العمل بشكل أكثر صرامة، ومحاسبة كل متسبب في تعطيل بنوده ومواده.
- 4- الحد من كثرة السجلات التجارية للفرد الواحد ومراقبة ذلك بكل حزم، و إصدار تشريعات عقابية لكل من يجمع أكثر من سجل تجاري خاصة إذا تشابهت الأنشطة التجارية.
- 5- تدريب العمانيين والكوادر الوطنية ليحلوا محل العمالة الوافدة في مختلف المهن خاصة التخصصية منها.
- 6- تفعيل (صندوق الرفد) بشكل أكبر وتوسيع أنشطته ومجالاته أمام الشباب العماني الباحث عن العمل.
- 7- ضرورة وجود إستراتيجية وطنية واضحة ومحددة لخطة محددة المدة للحد من العمالة الوافدة والوصول بها إلى نسبة لا تتجاوز (30%) من عدد السكان، و إنشاء لجان مشتركة تمثل كل الجهات ذات العلاقة لوضع الخطط والبرامج القابلة للتنفيذ من أجل الحد من العمالة الوافدة.
- 8- أهمية وجود حاضنات للأطفال في مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة للحد من تعامل المربيات الأجنيات مع الأطفال وإكسابهم سلوكيات غير مقبولة مجتمعياً.
- 9- عدم السماح للعمالة الوافدة بالسكن وسط الأحياء السكنية، وإقامة تجمعات لهم خارج هذه الأحياء والاستفادة من التجارب المشابهة لذلك في بعض الدول.
- 10- توعية المواطنين بأهمية اللغة العربية، وضرورة التخاطب بها دونما إخلال وتكسير يشوهها ويسئ لها.
- 11- التركيز على تفعيل المواطنة، والاستعانة بالجهات ذات الاختصاص لترسيخ مبدأ المواطنة والهوية العمانية النابعة من الدين الإسلامي والعروبة والعادات والتقاليد والقيم العمانية والاهتمام بها.
- 12- قيام وسائل الإعلام والمساجد والمدارس والكليات والجامعات بدورها التوعوي والتثقيفي لبيان آثار العمالة الوافدة الاجتماعية والاقتصادية والحد منها.
- 13- توعية العمالة الوافدة من خلال برامج تقدم لهم بعادات المجتمع وقيمه وأهمية مراعاتها وعدم الخروج عليها أو الإساءة لها.

14- إجراء دراسات مشابهة للبحث في آثار أخرى للعمالة الوافدة وبشكل موسع كالأثار السياسية والأمنية.



# المراجع

## المراجع:

- 1- أسود، إبراهيم (1988)، رؤية جديدة للعمالة الآسيوية الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة و الخليج العربي، مج 20، ع 3.
- 2- أحمد بن سليمان بن عبيد (2009)، محددات التوظيف في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي).

- 3- أبو عمشة، محمد كمال (2011)، العمالة الأجنبية في دول الخليج.. الحاضر والمستقبل، بحث منشور عبر موقع أسبار للدراسات والبحوث والإعلام ([www.asbar.com](http://www.asbar.com))، تاريخ الزيارة: 2014/5/20م.
- 4- الأزمي، يونس (2007)، القوى العاملة الوافدة وتأثيرها الايجابي والسلبي في سوق العمل العماني، ورقة عمل مقدمة للمنتدى الإقليمي حول العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: نحو إستراتيجية خليجية موحدة، الدوحة، 17 - 19/4/2007.
- 5- الجاسم، خزعل (1981)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، ع 3، 14.
- 6- العاني، عبد الرحمن (1977)، عمان في العصور الإسلامية الأولى، بغداد.
- 7- الديجاني، صالح (2000)، العمالة الوافدة، دراسة تحليلية، مجلس الأمة، دولة الكويت.
- 8- الرواحي، أحمد بن حمد (2011)، انعكاسات هروب القوى العاملة الوافدة، دراسة مقدمة لدائرة المعلومات والبحوث، مجلس الدولة، سلطنة عمان.
- 9- النجار، باقر (2013)، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج، دراسة منشورة في دورية (عمران) العدد الثالث، إبريل.
- 10- الرماني، زيد (2001)، البطالة - العمالة - العمارة، دار طويق للنشر والتوزيع، السعودية.
- 11- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي، 2014م.
- 12- المطوع، أحمد (2003)، المنظور الاقتصادي للآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة، دار البشائر للطباعة والنشر، دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي).
- 13- المطوع، محمد عبد الله (1997)، صورة الوافدين من خلال صحافة الإمارات، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 25، ع 3.

- 14- المكتب التنفيذي لوزراء العمل الخليجي (2010)، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة 59، دار الحكمة، البحرين.
- 15- المكتب التنفيذي لوزراء العمل الخليجي (2006)، برامج العمل الخاصة بزيادة فرص توظيف العمالة الوطنية بدول الخليج، دار الحكمة، البحرين.
- 16- الجميلي، أحمد (1988)، سلطنة عمان دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد.
- 17- السويدي، مشرف (1994)، العمالة الوافدة ومشكلاتها – شؤون اجتماعية، الإمارات العربية المتحدة.
- 18- العامري، صالح أحمد (2008)، التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات – دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
- 19- المقداد، محمد رفعت (2007)، النمو الديموغرافي وأثره في السكان في سلطنة عمان ما بين عامي 1993 و 2003، دراسة منشورة في مجلة دمشق، المجلد 23، العدد الثاني.
- 20- الصباح، ثامر الصباح (2009)، التركيبة السكانية، ورقة بحثية قدمها في المؤتمر بمملكة البحرين حول التركيبة السكانية.
- 21- اتحاد الغرف الخليجية (2008)، العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي وسياسة مواجهة سلبياتها، دراسة ميدانية.
- 22- باقر، عبد الله (1988)، الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات: رؤية إسلامية، القاهرة، المعهد العالي للدراسات الإسلامية رسالة ماجستير غير منشورة.
- 23- بن طوق، سعيد (1988)، الهجرة الوافدة رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القادة والأركان بالإمارات.
- 24- باعشن، عبد الرحمن علي عبد الرحمن (1997)، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي، دراسة ميدانية، مكتبة مدبولي، مصر.

- 25- بلال، محمد (1990)، التغيرات في السكان وقوة العمل بين المهاجرين والمواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 26- جريدة الزمن، العدد الصادر يوم الأحد الموافق 2014/2/16م.
- 27- حسين، سمير (1998)، تحليل المضمون، عالم الكتب، القاهرة.
- 28- حسين، سمير محمد (2006)، دراسات في مناهج البحث العلمي، عالم الكتب، القاهرة.
- 29- دائرة التخطيط والدراسات، وزارة القوى العاملة العمانية (2013)، القوى العاملة الوافدة التاركة عملها المصرح لها العمل فيها بالقطاع الخاص (أسبابها - مخاطرها - الحلول المقترحة)، دراسة ميدانية غير منشورة.
- 30- رضا، عادل (1969)، عمان والخليج العربي، القاهرة.
- 31- سالم، ميثاء (2001)، الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي : إشكاليات الواقع، ورؤى المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- 32- سالم، ميثاء (1992)، الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة.
- 33- سميسم، حميدة (2002)، الرأي العام وطرق قياسه، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع.
- 34- سالم، عبد العزيز (1976)، التجارة البحرية في الخليج في صدر الإسلام، بحث مقدم لمؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، قطر، ج1.
- 35- عبد الله الغيلاني (2008) التركيبة السكانية خلل يهدد الأمن القومي للخليج، ورقة بحثية، قدمها في المؤتمر بمملكة البحرين حول التركيبة السكانية.
- 36- عباس، محمد رشيد (1988)، التطورات السياسية في عمان وعلاقتها الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد.

- 37- غباش، موزة (1990) الهجرة الخارجية والتنمية: دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة، القراءة للجميع للنشر والتوزيع، دبي.
- 38- غنيم، عبد الله يوسف (1981)، أقاليم الجزيرة العربية بين الكتابات العربية القديمة والدراسات المعاصرة، الكويت.
- 39- غرفة تجارة وصناعة عمان (2005)، هروب العمالة الوافدة في قطاع المقاولات، دراسة حالة، دائرة البحوث الاقتصادية.
- 40- الفارس، عبد الرزاق (1998)، دور القطاع الخاص في انتشار العمالة الأجنبية، الإمارات العربية المتحدة.
- 41- فراي، رون (2009)، الأسئلة النموذجية لتوظيف العمالة الذكية ،دار الفاروق للنشر والتوزيع ، مصر.
- 42- فواد، مجدي (2011)، المسؤولية المدنية لشركات إلحاق العمالة بالخارج، دار النهضة العربية، مصر.
- 43- مجموعة باحثين (2008)، دراسة أمنية عن العمالة الوافدة بالمملكة العربية السعودية، بتوجيه من الأمير نايف بن عبد العزيز.
- 44- مجلس الدولة العماني (1998)، السياسات الوطنية للسكان، دراسة للجنة الاجتماعية بالمجلس.
- 45- مجلس الدولة العماني (1999)، تحديات مسيرة التعمين في القطاع الخاص، دراسة للجنة الاقتصادية بالمجلس.
- 46- مجلس الدولة العماني (2011)، تعمين الوظائف الفنية والاختصاصات الإدارية بالقطاع الخاص، دراسة للجنة تنمية الموارد البشرية بالمجلس.

47- مجلس الشورى العماني (2006)، هروب الأيدي العاملة الوافدة (أسبابها – أثارها – التوصيات) دراسة ميدانية قامت بها لجنة الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية بمجلس الشورى، سلطنة عمان.

48- مجموعة باحثين (2006)، دراسة حول استبدال العمالة الوافدة، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

49- كحالة، عمر رضا (1982)، معجم قبائل العرب، ج3، ط2، مؤسسة الرسالة بيروت.

50- ناصر أحمد بن الغيث (2010)، التركيبة السكانية: مشكلة اقتصادية بالمقام الأول، دراسة بحثية غير منشورة.

51- وزارة القوى العاملة (2007)، ظاهرة هروب العمال الوافدين من الأعمال المصرح لهم العمل فيها بالقطاع الخاص (أسبابها – مخاطرها – والحلول المقترحة لمعالجتها) دراسة ميدانية.

## المراجع الأجنبية:

- 52- Beatriz Goyanes(2001), Employment as a priority in the European union: analysis of the strategies and objectives at the European, national and regional level to combat unemployment in Spain by dunghill escort, University of Miami
- 53- Ergas, h. (2001). Unemployment Needs some work, British Journal of Psychology.
- 54- Hsiu Ching Ko & Mu Li Yang (2011). The effects of cross-cultural training on expatriate assignments, Chang Jung Christian University, Taiwan.
- 55- Maria L. Kraimer & Renata A. Jaworski (2001), Sources of support and Expatriate Performance: The Mediating Role of Expatriate adjustment, Cleveland State University.

- 56- Mazid Al rawas (2007): Omanization of omany private sector: Implementation challenges and solutions.
- 57- Paula Caligiuri & Mila Lazarova (2002). A Model for the influence of Social Interacion and social on female expatriates cross-cultural adjustment, Int. J. of Human Resources Management 13:5 August.
- 58- Jesse E. Olsen & Luis L. Martins (2009). Effects of Expatriate Demographic Characteristics on Adjustment: A Social Identity Approach, Institute of Technology, Atlanta.

ملخص الرسالة

## وزارة التنمية الاجتماعية

### الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة

#### على المجتمع العماني

#### (دراسة ميدانية)

2014م

د. خالد بن حمد بن سالم الغبيلاني

تعتبر العمالة الوافدة أحد أهم القضايا المجتمعية التي أثارت اهتمام الكثير من الدول، ودول الخليج العربية من أكثر الدول التي تحتاج إلى العمالة الوافدة من جانب، وتعاني من زيادة أعدادها المتنامي بشكل ملفت ومطرّد من جانب آخر، وحيث أن سلطنة عمان – ورغم أن نسبة العمالة الوافدة فيها مقارنة بعدد السكان نسبة جيدة وأفضل من غيرها من دول الخليج، إلا أن الزيادة المطردة لهذه العمالة تجعل من الضروري التنبيه لها، ودراسة واقعها، بغية الوصول إلى الحلول المناسبة للحد من أعدادها من ناحية، ومن آثار المتواجد في البلاد من هذه العمالة من ناحية أخرى، وتسعى هذه الدراسة للوقوف على آثار العمالة الوافدة على المجتمع العماني سواء أكانت أثراً إيجابية أو سلبية، والسبل المناسبة للحد من الآثار السلبية، وذلك من خلال البعدين الاجتماعي والاقتصادي.

#### مشكلة الدراسة :

تعتبر العمالة الوافدة أحد أهم القضايا المجتمعية التي أثارت اهتمام الكثير من الدول، ودول الخليج العربية من أكثر الدول التي تحتاج إلى العمالة الوافدة من جانب، وتعاني من زيادة أعدادها المتنامي بشكل ملفت ومطرّد من جانب آخر، وفي سلطنة عمان فإن الزيادة المطردة لهذه العمالة تجعل من الضروري التنبيه لها، ودراسة واقعها، بغية الوصول إلى الحلول المناسبة للحد من أعدادها من ناحية، ومن آثار المتواجد في البلاد من هذه العمالة من ناحية أخرى.



و تشير كثير من الدراسات السابقة كدراسة أحمد المطوع (2003)، ودراسة مجلس الدولة (2006)، ودراسة يونس الأخرمي (2007)، ودراسة محمد المقداد (2007)، ودراسة أحمد الرواحي (2011)، وغيرها من الدراسات إلى أن للعمالة الوافدة أثراً على المجتمعات المستضيفة خاصة تلك التي تكون فيها نسبة هذه العمالة مرتفعة إذا تمت مقارنتها بعدد السكان الأصليين في البلد محل الدراسة، وأن هذه الآثار تتنوع بين الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية وغيرها، ومن خلال نتائج تعداد السكان لسلطنة عمان لعام 2010م، ومقارنته بتعداد السكان لعام 2003م، وما أوضحتها نتائج هذا التعداد من الزيادة المطردة في أعداد العمالة الوافدة بالسلطنة، والتي يقابلها بطبيعة الحال نقص في نسبة عدد السكان العمانيين، حيث بلغ مجموع عدد السكان في تعداد 2003 (2340815) منهم (1781558) عماني بنسبة 76.1%، و (559257) وافد بنسبة 23.9%، أما نتائج تعداد السكان لعام 2010 فقد أكدت زيادة نسبة العمالة الوافدة، حيث بلغ إجمالي عدد السكان (2773479) منهم (1957336) عمانياً بنسبة 70.6%، و(816143) وافداً بنسبة 29.4%، و بطبيعة الحال فإنه بحسب الزيادة السنوية لنمو السكان، فقد زادت هذه النسبة و تجاوزت 30%، وبمراجعة بيانات السكان وفق بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، فقد بلغ عدد السكان خلال عام 2013م (3.855) مليون نسمة، منهم (2.172) مليون نسمة عمانيون بنسبة قدرها (56.3%)، و (1.683) مليون نسمة وافدون بنسبة (43.7%).

هذه الزيادة المشار إليها تجعل هذه العمالة الوافدة تحل محل العمالة الوطنية في الكثير من الوظائف والمهن، الأمر الذي له أيضاً آثاره الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالحصول على الوظائف، وما ينتج عنها من عدم استقرار أسري ومجتمعي، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الناتجة من تحويل كم هائل من الأموال خارج البلاد، هذه الأموال التي لو تم ضخها داخل البلاد لكانت دعامة قوية ومتينة للاقتصاد الوطني، وساهمت في رفع مستوى الدخل، والحد من التضخم .

كذلك فإن ما أشار إليه السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان أثناء لقاءه الكريم بالمشايخ و الأعيان بولاية بهلا بمحافظة الداخلية من ضرورة و أهمية عودة نسبة العمالة الوافدة إلى المعدل المقبول، والذي لا يتجاوز 30% إشارة ودلالة على الزيادة المطردة لهذه الفئة.

كما أن الدول الخليجية المجاورة لسلطنة عمان والمتشابهة معها في معظم الظروف من حيث مصادر الدخل والحاجة للعمالة الوافدة، فإن هذه الدول لاسيما المملكة العربية السعودية والكويت

ودولة الإمارات العربية المتحدة تنبعت لهذه المسألة وأجرت حولها العديد من الدراسات والبحوث الميدانية.

لذلك فإنه من الضروري القيام بدراسة ميدانية تبحث بمنهجية علمية واضحة في تواجد هذه العمالة بسلطنة عمان، ومن ثم معرفة ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على وجود هذه العمالة؟ وكيفية الحد منها؟

### أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- 5- تحديد الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني .
- 6- اقتراح تصور يساهم في الحد من آثار العمالة الوافدة على المجتمع العماني .
- 7- تزويد المؤسسات المختلفة بنتائج واضحة للآثار الاجتماعية و الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تساهم في الحد من هذه العمالة و آثارها.
- 8- تساعد في قيام المراكز العلمية و الجهات المختلفة بدراسات مماثلة لمعرفة الآثار الأخرى للعمالة الوافدة على المجتمع العماني .

### أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية :

- 4- تحديد الآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني .
- 5- تحديد الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني .
- 6- الوصول إلى برنامج مقترح للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني .

### تساؤلات الدراسة وفروضها:

## أ- تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي لها و المتمثل في:

ما الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني ؟

ومنه تتفرع الأسئلة الآتية :

5- ما الحاجة إلى العمالة الوافدة في سلطنة عمان؟

6- ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب رأي عينة الدراسة من النخبة؟

7- ما الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب رأي عينة الدراسة من الجمهور؟

8- ما التصور المقترح للتخفيف من حدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني؟

## ب- فروض الدراسة:

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة فإن الباحث وضع لهذه الدراسة فرضين هما:

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة العملية).

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة العملية).

## منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، و هو يعتبر جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات و معلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث من العدد الحدي من المفردات المكونة لمجتمع البحث، و هو بذلك يساعد في تكوين القاعدة الأساسية من البيانات و المعلومات لهذه الدراسة.

والمنهج الوصفي في هذه الدراسة قائم على المسح بالعينة لعدد من الجمهور العماني الذين لا تقل أعمارهم عن (20) عاماً للتعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة من خلال النخبة المجتمعية، وتم تحديد الأعمار بعشرين عاماً فأكثر باعتبار أنها السن الأكثر تعاملاً مع العمالة الوافدة، والتي يمكن أن تستشعر أثرها بشكل أكبر.

### خاتمة الدراسة ومناقشة النتائج:

يعرض الباحث فيما يلي باختصار لأهم النتائج التي توصل إليها في هذه الدراسة:

**أولاً: مناقشة نتائج السؤال الأول ونصه: ما الحاجة إلى العمالة الوافدة في سلطنة عمان؟**

7- أظهرت الدراسة أن ما نسبته (59.2%) من أفراد عينة الدراسة من الجمهور لا يراعون عادات وتقاليد المجتمع عند اختيارهم للعمالة الخاصة، وتعكس هذه النسبة مؤشراً خطيراً للغاية يحتاج إلى مزيد من الدراسة للوقوف على الأسباب الحقيقية التي تجعل الفرد لا يهتم بمن يعمل لديه، وكذلك ما قد تسببه من مشكلات دينية واجتماعية وأخلاقية وثقافية على المدى البعيد، والواضح هنا أن الاختيار لا يتم وفق عادات وتقاليد المجتمع وقيمه، وإنما يعتمد كثيراً على توفر الجنسية المناسبة من العمالة الوافدة من جانب، ورخص هذه العمالة الوافدة من جانب آخر.

8- أظهرت الدراسة أن (91%) من أفراد عينة الدراسة من النخبة يراعون عادات وتقاليد المجتمع عند اختيارهم للعمالة الخاصة، وهذا الأمر بطبيعة الحال راجع إلى أن الاستجابات كانت مرهونة بمراكزهم الاجتماعية - بحسب رأي الباحث - أو لأنهم أكثر وعياً بما قد تسببه العمالة الخاصة في المنازل من مشكلات اجتماعية وثقافية ودينية على المدى البعيد.

9- أظهرت الدراسة أن نسبة (77.7%) من عينة الدراسة من المجتمع لديهم عمالة وافدة، في حين أن نسبة (100%) من عينة الدراسة من النخبة لديهم عمالة وافدة، وهذا الارتفاع في نسبة العمالة الوافدة عند عينة الدراسة من الجمهور والنخبة، يعكس بشكل واضح الزيادة المطردة في أعداد العمالة الوافدة في المجتمع العماني.

10- أكدت الدراسة أن طبيعة عمل العمالة الوافدة بحسب عينة الدراسة من الجمهور الذين لديهم عمالة وافدة، تبلغ (100%) من العمالة الخاصة، (61.7) من العمالة التجارية، وقد اتفق الجمهور والنخبة فيما يتعلق بالعمالة الخاصة إذ تبلغ هي أيضاً عند النخبة

(100%)، والعمالة التجارية عند النخبة (18%)، وهذا التدني بالنسبة للنخبة يعود إلى طبيعة أعمالهم ومناصبهم التي تحتاج إلى تفرغ تام لمتابعتها، أو تعود من جانب آخر إلى عدم رغبتهم في الإفصاح بشكل مباشر والاستجابة لتواجد عمالة تجارية لديهم، وأياً كان الأمر، فإن العمالة الوافدة الخاصة وهي جزء من العمالة الوافدة التي تشكل أثراً مباشراً على الجوانب الاجتماعية خاصة في المجتمع، فإن أعدادها بهذا الشكل تمثل مؤشراً خطيراً للغاية، وتؤكد عدم خلو البيوت منها وبنسب كبيرة جداً.

11- أكدت الدراسة فيما يتعلق بجنسية العمالة الوافدة اتفاق الجمهور والنخبة من حيث أن الجنسية الهندية احتلت المرتبة الأولى بين الجنسيات، وكذلك اتفق الجمهور والنخبة أن الجنسية العربية جاءت في المرتبة الأخيرة بين الجنسيات المختلفة، وهذا يعود إلى رخص العمالة الهندية من جانب وتحملها لمشاق العمل من جانب آخر، وفي المقابل فإن أجور العمالة العربية مرتفعة ولا تعمل في الوظائف العمالية بشكل كبير، وجاءت الجنسيات الأخرى كالباكستانية والبنجلاديشية والإندونيسية في مراتب متفاوتة بين أفراد العينة من الجمهور والنخبة.

12- أثبتت الدراسة فيما يتعلق بالحاجة للعمالة الوافدة بحسب عينة الدراسة من الجمهور أن عبارة "عدد العمالة الوافدة بالسلطنة لا يتناسب مع حجم العمل بالسلطنة" قد حصلت على أقل الاستجابات بمتوسط حسابي (2.55) وانحراف معياري (1.208) وهذا يشير إلى أن الجمهور يرى أن عدد العمالة الوافدة لا يتناسب مع حجم العمل بالسلطنة، وعدم التناسب هذا راجع إلى الزيادة حيث أن عدد العمالة الوافدة يفوق وبشكل كبير الحاجة الفعلية لهذه العمالة، وكما أثبتت الدراسة أن عبارة "قانون العمل العماني يحتاج إلى مزيد من المراجعة للحد من أخطار العمالة الوافدة المستترة" قد حصلت على استجابة عالية حيث كان المتوسط الحسابي (4.34)، والانحراف المعياري (997)، وهذا مؤشر يدل على أن عينة الدراسة من الجمهور ترى ضرورة مراجعة قانون العمل والباحث يرى أن الإشكالية ليست في القانون من حيث المواد والنصوص فهي في معظمها صارمة ومناسبة، وإنما في مسألة التطبيق والمتابعة التي بحاجة إلى مزيد من الرقابة والمحاسبة.

**ثانياً: مناقشة السؤال الثاني من أسئلة الدراسة ونصه: ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة بحسب رأي عينة الدراسة من النخبة؟**

- 2- أظهرت الدراسة بحسب رأي عينة النخبة أن للعمالة الوافدة العديد من الآثار الاجتماعية على المجتمع العماني، ومن الآثار الاجتماعية التي حصلت على أعلى التكرارات:
- 9- للعمالة الوافدة تأثير على اللغة العربية من خلال استخدام كلمات دخيلة عليها والتخاطب معهم بلغة عربية غير سليمة.
- 10- للعمالة الوافدة تأثير على الهوية العمانية من خلال نقل ثقافات بلادهم الأصلية وتأثر العمانيين خاصة الشباب بها.
- 11- الأطفال يتأثرون كثيراً بسلوكيات دخيلة وغريبة نتيجة اعتماد الأسر على المربيات بشكل كامل.
- 12- العمالة الوافدة تؤثر على قيم المجتمع وعاداته وتقاليده.
- 13- زيادة أعداد العمالة الوافدة تؤدي إلى انتشار الجريمة.
- 14- كثرة العمالة الوافدة تعود المجتمع على الإتكالية وعدم قبول الكثير من المهن والأعمال.
- 15- زيادة أعداد العمالة الوافدة تساهم في انتشار جرائم المخدرات والزنا.
- 16- زيادة أعداد العمالة الوافدة تؤثر على الأمن العام.
- 2- أظهرت الدراسة بحسب رأي عينة النخبة أن للعمالة الوافدة العديد من الآثار الاقتصادية على المجتمع العماني، ومن الآثار الاقتصادية التي حصلت على أعلى التكرارات:
- خ- التحويلات المالية الضخمة للأموال خارج البلاد وبالتالي استنزاف مقدرات الدولة المالية بشكل خطير.
- د- السيطرة على سوق العمل في العديد من القطاعات كالإنشاءات والتجارة وغيرها.
- ذ- انتشار التجارة المستترة مما يؤثر على الاقتصاد.
- ر- زيادة أعداد الباحثين عن العمل من المواطنين العمانيين.
- ز- تزييف الأموال.
- س- انتشار وزيادة أعداد العمالة الرخيصة غير المدربة.
- 3- أظهرت الدراسة بحسب رأي عينة الدراسة من النخبة أن الجنسية البنجلاديشية أكثر الجنسيات تأثيراً سلبياً حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (7.36) تلتها الجنسية الباكستانية بمتوسط حسابي يبلغ (6.53)، فيما جاءت الجنسية الأوروبية كأقل الجنسيات تأثيراً سلبياً

على المجتمع بحسب رأي النخبة بمتوسط حسابي (1.17)، والجنسية العربية بمتوسط حسابي (1.91).

4- أثبتت الدراسة وبحسب الجنسيات الأكثر أهمية كما تراها عينة الدراسة من النخبة هي الجنسية الهندية بمتوسط حسابي (7.09)، ثم الجنسية العربية بمتوسط حسابي (6.47)، فالأوروبية بمتوسط حسابي (6.50)، في حين جاءت الجنسية البنجلاديشية في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (2.48)، وجنسيات أخرى في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (1.18).

5- أكدت الدراسة فيما يتعلق بالمهن التي يجب تواجد العمالة الوافدة فيها بحسب رأي عينة الدراسة من النخبة، أن مهنة (خدمة المنازل) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (15.9)، تليها مهنة (البناء والإنشاءات) في المركز الثاني بمتوسط حسابي بلغ (14.95)، في حين جاءت المهن الكتابية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.13)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت (مهن أخرى) بمتوسط حسابي (1.0).

**ثالثاً: مناقشة السؤال الثالث من أسئلة الدراسة ونصه: ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني بحسب رأي عينة الدراسة من الجمهور؟**

**أ- مناقشة نتائج الفرض الأول ونصه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الدخل، الحالة العملية).**

i. أكدت الدراسة فيما يتعلق بالجمهور أن عبارة "يوجد مردود ايجابي عالي من تبادل ثقافات المجتمع مع ثقافة العمالة الوافدة" أخذت أقل استجابة حيث كان المتوسط الحسابي لها (2.94) والانحراف المعياري (1.012)، وهذا يدل على أن الجمهور يرى أن لا تأثير ايجابي عالي من العمالة الوافدة على المجتمع العماني، والعبارة "السكن غير المنظم للعمالة الوافدة يؤر مناسبة للفساد والتخريب" حصلت على استجابة مرتفعة حيث كان المتوسط الحسابي لها (4.54) والانحراف المعياري (6.7)، الأمر الذي يجعل من الضروري النظر في إيجاد أماكن مناسبة للعمالة الوافدة وخاضعة للرقابة المستمرة.

- .ii أكدت الدراسة فيما يتعلق بالجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية على المجتمع العماني بالنسبة للنوع عند مستوى (0.05) لصالح الذكور.
- .iii أثبتت الدراسة بالنسبة للجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني عند مستوى (0.05) بالنسبة للعمر لصالح العمر (31-35) على (20-25)، ولصالح العمر (31-35) على (26-30).
- .iv أكدت الدراسة بالنسبة للجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني عند مستوى 0.05 بالنسبة للمستوى التعليمي لصالح ما دون الدبلوم على الدبلوم العام، ولصالح ما دون الدبلوم العام على الدراسات العليا، ولصالح الجامعي على الدبلوم، ولصالح الجامعي على الدراسات العليا.
- .v أثبتت الدراسة بالنسبة للجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني عند مستوى (0.05) بالنسبة للدخل لصالح الدخل (800-1200) على (أقل من 400)، ولصالح الدخل (1200-1600) على (أقل من 400) ولصالح (800-1200) على (400-800)، ولصالح الدخل (1200-1600) على (400-800)، ولصالح (1200-1600) على (أكثر من 1600).
- .vi أكدت الدراسة بالنسبة للجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة عند مستوى (0.05) بالنسبة للحالة العملية لصالح الحالة العملية يعمل على لا يعمل، ويعمل على باحث عن عمل.
- .vii أثبتت الدراسة عدم قبول الفرض الأول "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للأثار الاجتماعية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية، وبالتالي التأكيد على وجود فروق ذات دلالة إحصائية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى للمتغيرات الديموغرافية، وهذه النتيجة تعزى إلى:
- الاحتكاك المباشر من قبل الذكور للعمالة الوافدة عكس هذا التباين في المتوسطات.
  - الوعي الذي وصل له المواطن العماني من خلال الاطلاع على تجارب الدول المجاورة والإقليمية والعالمية.
  - توفر إمكانية الوصول إلى المعلومة من خلال شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وشبكات التواصل الاجتماعية، وبرامج التواصل، مما يمكّن الفرد من الوصول الفوري للمعلومة في المكان والزمان الذي يناسبه.



ب- مناقشة نتائج الفرض الثاني ونصه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (النوع، العمر، الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية).

1- أكدت الدراسة أن عبارة "العمالة الوافدة تؤثر سلباً على الاقتصاد العماني" أخذت استجابة عالية حيث كان المتوسط الحسابي لها (4.01) والانحراف المعياري (1.052)، وهذا يشير إلى أن الجمهور يرى أن تأثير العمالة الوافدة على الاقتصاد سلبي بدرجة كبيرة جداً، وحصلت أيضاً عبارة "على الشركات تدريب العمانيين للحد من العمالة الوافدة" على متوسط حسابي (4.64) وانحراف معياري (657)، مما يدل على الاستجابة العالية لهذا الأمر من قبل عينة الدراسة.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بحسب عينة الدراسة للجمهور للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى النوع، حيث أن المتوسطات والمقارنة بينها أظهرت تقارباً بين الذكور والإناث.

3- أكدت الدراسة بحسب عينة الجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى العمر عند المستوى (0.05) لصالح العمر (45-41) على (30-26)، ولصالح العمر (35-31) على (40-36)، ولصالح العمر (45-41) على (40-36).

4- أظهرت الدراسة بحسب عينة الجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المستوى التعليمي عند المستوى (0.05) لصالح ما دون الدبلوم العام على الدبلوم العام ولصالح الجامعي على الدبلوم.

5- أثبتت الدراسة بحسب عينة الجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى عند المستوى (0.05) لصالح الدخل (1200-1600) على (أقل من 400)، ولصالح (800-1200) على (400-800)، لصالح (1600-1200) على (800-400).

6- أكدت الدراسة بالنسبة لعينة الجمهور وجود فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى للحالة العملية عند مستوى (0.05) لصالح الحالة العملية يعمل على باحث عن عمل.

7- أثبتت الدراسة عدم قبول الفرض الثاني ونصه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية"، والتأكيد على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية للآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العماني تعزى للمتغيرات الديموغرافية، وتعزى هذه النتيجة إلى ما يلي:

- الرواتب العالية التي يتقاضاها أصحاب الوظائف العليا في حين أن بعض الشباب العماني يمتلك نفس المؤهل العلمي ويتقاضى راتباً أقل من الوافد في بعض مؤسسات القطاع الخاص.
- رخص اليد العاملة الوافدة في المهن الفنية، لا تتيح للفنيين العمانيين فرص عمل حقيقية.
- الوعي الذي وصل له المواطن العماني خلال الاطلاع على تجارب بعض الدول خاصة المجاورة منها في الموازنة بين الباحثين عن عمل والأيدي العاملة الوافدة.

#### رابعاً: المقترحات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يقترح التوصيات الآتية:

- 15- أهمية تقليص أعداد العمالة الوافدة والاقتصار فقط على المهن الضرورية لهم (كالإنشاءات) والمهن الفنية التي لا يوجد عمالة وطنية لشغلها.
- 16- اتخاذ إجراءات عقابية صارمة على أصحاب الأعمال الذين يقومون بجلب العمالة الوافدة دون عمل لهم (الاتجار بالبشر).
- 17- تفعيل قانون العمل بشكل أكثر صرامة، ومحاسبة كل متسبب في تعطيل بنوده ومواده.
- 18- الحد من كثرة السجلات التجارية للفرد الواحد ومراقبة ذلك بكل حزم، و إصدار تشريعات عقابية لكل من يجمع أكثر من سجل تجاري خاصة إذا تشابهت الأنشطة التجارية.
- 19- تدريب العمانيين والكوادر الوطنية ليحلوا محل العمالة الوافدة في مختلف المهن خاصة التخصصية منها.
- 20- تفعيل (صندوق الرفد) بشكل أكبر وتوسيع أنشطته ومجالاته أمام الشباب العماني الباحث عن العمل.

- 21- ضرورة وجود إستراتيجية وطنية واضحة ومحددة لخطة محددة المدة للحد من العمالة الوافدة والوصول بها إلى نسبة لا تتجاوز (30%) من عدد السكان، و إنشاء لجان مشتركة تمثل كل الجهات ذات العلاقة لوضع الخطط والبرامج القابلة للتنفيذ من أجل الحد من العمالة الوافدة.
- 22- أهمية وجود حاضنات للأطفال في مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة للحد من تعامل المربيّات الأجنبيّات مع الأطفال وإكسابهم سلوكيات غير مقبولة مجتمعيّاً.
- 23- عدم السماح للعمالة الوافدة بالسكن وسط الأحياء السكنية، وإقامة تجمعات لهم خارج هذه الأحياء والاستفادة من التجارب المشابهة لذلك في بعض الدول.
- 24- توعية المواطنين بأهمية اللغة العربية، وضرورة التخاطب بها دونما إخلال وتكسير يشوهها ويسئ لها.
- 25- التركيز على تفعيل المواطنة، والاستعانة بالجهات ذات الاختصاص لترسيخ مبدأ المواطنة والهوية العمانية النابعة من الدين الإسلامي والعروبة والعادات والتقاليد والقيم العمانية والاهتمام بها.
- 26- قيام وسائل الإعلام والمساجد والمدارس والكليات والجامعات بدورها التوعوي والتثقيفي لبيان آثار العمالة الوافدة الاجتماعية والاقتصادية والحد منها.
- 27- توعية العمالة الوافدة من خلال برامج تقدم لهم بعادات المجتمع وقيمه وأهمية مراعاتها وعدم الخروج عليها أو الإساءة لها.
- 28- إجراء دراسات مشابهة للبحث في آثار أخرى للعمالة الوافدة وبشكل موسع كالأثار السياسية والأمنية.